جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علوم إنسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية والاجتماعية
التاريخ
التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:
صليحة بغزو

ي وم: 2 جويلية 2019

الامتيازات الأوروبية في المنطقة العربية
سكة حديد برلين بغداد أنموذجا
1871- 1914

لجنة المناقشة:

فضيلة صدراتي	أ. محاضر . أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
بلقاسم ميسوم	أ . محاضر. أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا
وافية نفطي	أ. محاضر . ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 - 2019

شكر وعرفان

إن الشكر أولا وقبل كـــل شيء لله رب العالمين الذي

خلق وهدى فالحمد له كل الحمد على إعانته على إنجاز

هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف

ميســوم بلقــاسم

الذي قدم لي يد العون ولم يبخل علي بأي توجيه وأيضا على تفهمه

وصبره على أوضاعي فله مني

كل الشكر والامتنان.

كما أتوجه بالشكر لكل الأساتذة وأخص بالذكر الأستاذ المحترم

لخضر بن بوزيد والأستاذ المثل الأعلى **حوحو رضا**

والزوج الكريم **فاروق بلبار** فلهم مني خالص

الشكر و التقدير.

إهداء

أهدي عملي هذا المتواضع إلى روح أبي الذي لطالما تمنيت أن
يكون صديق دربي في هذه الحياة إلى أمي الغالية إلى إخواني
إلى أخواتي إلى زوجي رفيق دربي فاروق بلبار
إلى أبو زوجي
العابد بلبار حفظه الله
أدامه على رؤوسنا
إلى
البرعم الصغير ابني
محمد بلبار
إلى صديقاتي سمراء بيبي وسناء لقصير وإلى حبيبة
بوكريشة وحسناء لعماري

الطالبة: بغزو صليحة

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	
قائمة المختصرات	
المقدمة	أ
الفصل التمهيدي: مدخل عام حول الامتيازات الأوروبية في المنطقة العربية	06
أولا: تعريف الامتيازات	07
أ- لغة	07
ب-اصطلاحا	07
ثانيا: بدايات ظهور الامتيازات في الدولة العثمانية	10
ثالثا: أسباب عقد الامتيازات مع الدول الأوروبية	17
رابعا: أشكال الامتيازات	22
خامسا: تطور الامتيازات في المنطقة العربي	27
الفصل الأول:التقارب الألماني العثماني	31
أولا: أسباب التقارب الألماني العثماني	32
أ-الأسباب الخاصة بالدولة العثمانية	32
ب- الأسباب الخاصة بألمانيا	36
ثانيا: مظاهر التقارب الألماني العثماني	40
أ-المظاهر العسكرية	41
ب-المظاهر السياسية	44
ثالثا: نتائج التقارب الألماني العثماني	48
ا- الهيمنة الاقتصادية	49
ب- منح امتاز سكة حديد برلين بغداد لألمانيا	51
رابعا: موقف الدول الكبرى من التقارب الألماني العثماني	52
أ- موقف بريطانيا	52
ب- موقف فرنسا	54
ج- موقف روسيا	55

د- موقف النمسا والمجر	57
الفصل الثاني: مشروع سكة حديد برلين بغداد	58
أولا:مشاريع السكك الحديدية الدولية الممتدة نحو المشرق العربي قبل 1902	60
ثانيا:تنفيذ مشروع سكة حديد برلين بغداد	64
أ/الجناح الأوروبي لمشروع سكة حديد برلين بغداد	64
1/المرحلة الأولى من1871م إلى1888م	64
2/المرحلة الثانية: من 1888م إلى1899م	65
ب/ الجناح الآسيوي لمشروع سكة حديد برلين بغداد	66
1/المرحلة الأولى: من 1899 م إلى غاية 1908 م	66
2/المرحلة الثانية: 1908م إلى غاية 1914م	70
ثالثا: طبيعة مشروع سكة حديد برلين بغداد وأهدافها	78
أ/طبيعة مشروع سكة حديد برلين بغداد	78
ب/أهداف مشروع سكة حديد برلين بغداد	78
رابعا: الصعوبات التي واجهت المشروع	85
خامسا: نتائج ومصير سكة حديد برلين بغداد	90
الخاتمة	95
قائمة المراجع	99
الملاحـــق	108

قائمة المختصرات الواردة في البحث

ط	طبعة
د ط	دون طبعة
تر	ترجمة
ص	صفحة
ج	جزء
دت ن	دون تاريخ النشر
دم ن	دون مكان النشر
م	ميلادي
هـ	هجري
B B B	Rout Berlin Bezant Baghdad
ب ب ب	طريق برلين بيزنطة بغداد

مقدمة

مقدمة:

تعتبر فترة القرن السادس عشر من الفترات الهامة في تاريخ الدولة العثمانية والتاريخ الأوروبي على حد سواء، علما أن الدولة العثمانية كانت تعيش أوج تقدمها باتساع رقعتها الجغرافية لتكون لها ممتلكات في كل من أوروبا وإفريقيا وآسيا ،في حين يعيش العالم الأوروبي صراعات سياسية ودينية الأمر الذي جعل الدول الأوروبية تتنافس من أجل كسب ثقة الدولة العثمانية وجعلها كحليف من أجل الاتجار في عرض البحر الأبيض المتوسط والاحتماء بها.

بهذه التحالفات تدخل العلاقات العثمانية الأوروبية مرحلة جديدة اتسمت بسياسة مغايرة نوعا ما انتهجتها الدولة العثمانية لتوثيق صلاتها مع الدول الأوروبية فبعد أن كانت تقوم سياستها على الصراع العسكري أصبحت في القرن السادس عشر تقوم على التحالفات وإبرام المعاهدات والاتفاقيات وقد اصطلح على هذا الأخير بالامتيازات الأجنبية التي تعتبر تسهيلات منحتها الدولة العثمانية لدول أوروبية، وقد اختلفت طبيعة هذه الامتيازات وتعددت أغراضها بين السياسية والدينية والاقتصادية والقضائية ولقد أثرت هذه الامتيازات بشكل كبير على الدولة العثمانية وعلى مختلف أقاليمها وحتى الدول المستفيدة منها،ففي الوقت الذي ساعدت الدول الأوروبية للخروج من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية أدخلت الدولة العثمانية في مشاكل استعصى حلها.

إن العلاقات الخارجية للدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر تتميز أحيانا بالمد وأحيانا أخرى بالجزر وذلك نتيجة للتنافس الواقع بين الدول الأوروبية بالإضافة إلى ذلك مصالح الدولة العثمانية في هذه الدول، لكن في فترة السلطان عبد الحميد الثاني تغيرت الموازين واتضح الأمر واختارت الدولة العثمانية ألمانيا حليفا لها بشكل بارز ورئيسي وذلك لعدة اعتبارات وقد تمخض عن هذا التقارب منح امتياز مشروع سكة حديد برلين بغداد الذي شغل حيزا كبيرا من المفاوضات الدولية.

دوافع اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع الامتيازات الأجنبية في المنطقة العربية ودورها في توطيد النفوذ الأجنبي فيها واختيار امتياز سكة حديد برلين بغداد كنموذج، من المواضيع التي تكتسي أهمية علمية وتعد مجالا خصبا للبحث والدراسة، ومن الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع.

أولا: يعتبر موضوع الامتيازات الأجنبية من الأسباب المهمة غير مباشرة في اضمحلال الإمبراطورية العثمانية، وامتصاص قوتها، وزوالها على المدى الطويل، فهو موضوع يحتاج إلي إزالة الستار عليه وسبر أغواره، والتخصص فيه.

ثانيا: الرغبة في دراسة وفهم العلاقات الألمانية العثمانية ومعرفة الغاية من الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الذي تقدمه ألمانيا للدولة العثمانية.

ثالثا: اخترت مشروع سكة حديد برلين بغداد كأنموذج لمعرفة تأثيره على منطقة المشرق العربي باعتبار أن الدولة العثمانية قامت بمنحه كامتياز لألمانيا لأنها تعتقد بأنها دولة غير استعمارية وعلى هذا الأساس تم تفضيلها من بين الدول الكبرى الأخرى، لكنها في الحقيقة دولة استعمارية لكن بنمط آخر يختلف عن الدول الأخرى.

رابعا: الرغبة في دراسة المواضيع التاريخية المتعلقة بالعلاقات التاريخية الألمانية العثمانية.

الهدف من الدراسة:

الهدف من دراسة هذا الموضوع هو الإلمام بالأسباب التي ساهمت في إضعاف الدولة العثمانية، وكيف ساهم مشروع سكة حديد برلين بغداد الذي منح لألمانيا في احتدام الصراع بين الدول الكبرى وخاصة في منطقة الشرق الأوسط من أجل الدفاع عن مصالحها، وذلك أن

كل دولة تريد بسط نفوذها والحد من نفوذ الدول الأخرى وكيف تم إقحام الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى.

حدود الدراسة:

تطرقت إلى عدة معالم زمنية في هذه الدراسة وكانت البداية ببداية ظهور الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية 1536 م إلى غاية القرن التاسع عشر ثم التطرق إلى التقارب الألماني،العثماني خاصة عندما اعتلى غليوم الثاني العرش 1888 م والذي تمخض عنه منح امتياز سكة حديد برلين بغداد لألمانيا سنة 1902 م حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914م.

أما الإطار المكاني للموضوع فهي الدولة العثمانية بمختلف أقاليمها في بداية دراسة الامتيازات الأجنبية ثم التركيز على المشرق العربي لأنها منطقة حيوية بالنسبة للدول الأوروبية الكبرى.

المنهج المتبع:

اعتمدت في دراستي على المنهج التاريخي الوصفي لأن طبيعة الموضوع التاريخي يتطلب هذا المنهج بشكل رئيسي لأنه يتضمن وصفا لأحداث تاريخية.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى ساهم امتياز سكه حديد برلين بغداد في التغلغل الأوروبي في المشرق العربي.

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات منها:

كيف كانت بداية الإمتيازات؟ كيف تطورت هذه الامتيازات وما أسباب عقدها مع الدول الأجنبية؟ كيف كان التقارب الألماني العثماني؟ وما أسبابه؟ وما مظاهره ونتائجه كيف كان

موقف الدول الكبرى منه؟ ما هي أهداف مشروع سكة حديد برلين بغداد؟ كيف كان تنفيذ المشروع؟ ما هي الصعوبات التي واجهته؟ ما نتائجه؟

إن المادة العلمية التي جمعتها والتي تتوفر لدي بشأن هذا الموضوع أسهم في وضع هذه الخطة لمعالجة هذه الإشكالية والتي تتضمن:

فصل تمهيدي بعنوان مدخل عام حول الامتيازات الأوروبية في المنطقة العربية وتناول هذا الفصل تعريفا للامتيازات وبداية ظهورها في الدولة العثمانية بالإضافة إلى الأسباب التي جعلت الدولة العثمانية تمنح هذه الامتيازات للدول الأوروبية، وكيف كانت طبيعتها وتطورها في المنطقة العربية مع الأخذ بعين الاعتبار منطقة في الشرق الأوسط. أما الفصل الأول فكان بعنوان التقارب الألماني العثماني حيث تطرقت إلى الأسباب التي صنعت هذا التقارب سواء من طرف الدولة العثمانية أو من طرف ألمانيا،كما تعرضت لمظاهر التقارب الألماني العثماني في الدولة العثمانية، وأيضا ما تجسد عن هذا التقارب من نتائج وكيف كانت ردة فعل الدول الأوروبية عليه.

أما الفصل الثاني فموسوم بمشروع سكة حديد برلين بغداد وقد تضمن هذا الفصل أهم مشاريع الطرق البرية الممتدة نحو الشرق الأوسط المقترحة على الدولة العثمانية قبل مشروع سكة حديد برلين بغداد، ثم بدء العمل على مشروع سكة حديد برلين بغداد وتمت الإشارة في هذا العنصر إلى الأفكار الأولى للمشروع وأيضا العقد المتفق عليه من طرف الدولة العثمانية وألمانيا ثم بدء الأعمال الميدانية لتنفيذ هذا المشروع، وبعدها تم عرض الأهداف الخاصة بألمانيا والدولة العثمانية من وراء إنجاز هذا المشروع، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم الصعوبات التي واجهت المشروع، وأخيرا نتائج مشروع سكة حديد برلين بغداد.

صعوبات الدراسة:

من الطبيعي أن لا تخلو أية دراسة من الصعوبات فيبذل الطالب ما بوسعه بتوظيف كل طاقاته من أجل تجاوزها ومن الصعوبات التي واجهتني:

-الجهد والوقت الكبيرين الذي تطلبهما البحث عن المراجع التي تخدم بحثي مما جعل الوقت ينفذ على حساب إنجاز البحث في الفترة المحددة بالإضافة إلى اتساع الاطار الزماني والمكاني للدراسة حيث أن الاطار الزماني يمتد من(1536 إلى 1914) وبالتالي صعوبة التفصيل في الأحداث،و الاطار المكاني للدراسة يشمل المنطقة العربية برمتها مما دفعني إلى حصر الدراسة في منطقة المشرق العربي، وصعوبة الوصول إلى العديد من المصادر و المراجع التي يجب السفر خارج الوطن للحصول عليها.

الفصل التمهيدي: مدخل عام حول الامتيازات الأوروبية في المنطقة العربية

أولا: تعريف الامتيازات

أ/لغة

ب/اصطلاحا

ثانيا: بدايات ظهور الامتيازات في المنطقة العربية

أ/جنوه

ب/البندقية

ج/فرنسا

د/انجلترا

و/ الهولنديين والروس

ثالثا: دوافع منح الامتيازات للدول الأوروبية

أ/الدوافع الدينية

ب/الدوافع الاقتصادية

ج/ الدوافع السياسية

د/الدوافع العسكرية

رابعا: أشكال الامتيازات

أ/لامتيازات الدينية

ب/الامتيازات الاقتصادية

ج/الامتيازات السياسية

د/الامتيازات القضائية

خامسا: تطور الامتيازات في الدولة العثمانية

تعتبر الامتيازات من أهم السياسات التي اعتمدتها الدولة العثمانية في إطار علاقتها مع الدول الغربية، وقد جاءت نتائجها على المدى الطويل وقد عملت هذه الامتيازات في التأثير على السياسة الخارجية للدولة العثمانية وذلك من خلال مساهمتها في تحديد علاقاتها الخارجية مع الدول الأجنبية، وبمرور الوقت تطورت هذه الامتيازات لتسمح بتدخل الأجانب في القضايا الداخلية للدولة العثمانية، وذلك بالتدبير واتخاذ مختلف القرارات في عدة مجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية.

أولا:تعريف الامتيازات:

أ/ لغة: امتاز: ميز وهو التمييز بين الأشياء مزت بعض من بعض فأنا أميزه ميزا ومزت الشيء أميزه أي عزلته وفرزته، وتميز القوم أي صاروا في ناحية.[1]

قال الله تعالى: " **وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ** "صدق الله العظيم.

أي تميزوا و قيل انفردوا عن المؤمنين.

امتياز: امتيازا أي أن الشخص انفصل عن غيره وانعزل القوم تميز بعضهم عرفت كلمة الامتيازات في اللغة اللاتينية بـــ" Caput" و"Capital" وفي اللغة اللاتينية الحديثة بـــ "Capitulum" و" Capitulatu" وتعني هذه المصطلحات لغويا الأساسيات في الوثائق أو الخطوط العريضة في المعاهدات، وقد يتسع هذا المعنى أو يضيق حسب المصلحة وقد يستعمل بمفاهيم مختلفة من مكان إلى آخر.[2]

ب /اصطلاحا: هي مجموعة من الحقوق التي تمنح للدولة الأجنبية من قبل دولة أخرى، بناءا على اتفاق أو معاهدة مبرمة بينهما، وقد أفاد مصطلح امتياز أو "Capitulasyon" في اللغة العثمانية المعنى نفسه وشغل حيزا في السياسة الدولية.

---

[1]– وليد خالد الربيعي، الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والقانوني الدولي، مجلة الفقه والقانون، جامعة الكويت، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،الكويت، د س ن،ص2 .

[2]–وليد صبحي لعريض، تاريخ الدولة العثمانية التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية،د ط، دار الفكر،عمان، الأردن،2012 م، ص294

فالامتياز يكون أحيانا تخصيص أو منح إذن خاص أو استثناء من مجتمع ما أو ما دل على ذلك إلى شراكة واحدة أو مجموعة من الشركات كحق خاص لها دون غيرها للعمل في حقل ما، كامتياز استخراج الفوسفات، الكبريت، والتنقيب عن البترول أو المعادن أو مد خطوط حديدية... الخ.

وقد تأتي هذه الحقوق الخاصة الممنوحة إلى الأجانب على شكل هبة وإحسان من قبل السلطان أو الحاكم بموجب إرادة أو فرمان أو معاهدة دولية يتحمل نتائجها الأطراف المشتركة.[1]

ومن جهة أخرى يشار إليها على أنها بمثابة قواعد تنظيم إقامة الأجانب في ولايات الدولة العثمانية، وتعاملاتهم مع سلطاتها، ويعني أن الدولة العثمانية قامت بتقسيم العالم إلى دار الحرب ودار السلام، حيث أن دار الحرب تمثل الشعوب والمناطق التي ترفض الخضوع لسلطة الدولة العثمانية. وحين نشوب الحروب يدخل أناسا على دار السلام التي تمثل بدورها الشعوب والمناطق الخاضعة للدولة العثمانية ويقيمون لأغراض سلمية ويطلق عليهم المستأمنون، ويخضعون لسلطة الدولة العثمانية، ولا يعطى حق الاستعلاء عليهم، ولم تصبح امتيازات حقا إلا عندما تغيرت ظروف إقامة الأجانب في الدولة العثمانية في القرن العشرين حينما أصبحوا يعدون بالآلاف ويقيمون أينما شاءوا ويمارسون تجارتهم البحرية عندئذ أصبحت القواعد امتيازات حقا للأجانب و نقمة على أبناء البلاد.[2]

كما أن الامتيازات تعتبر أحد أوجه العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، أي أنها علاقات تجارية مشتركة تربط بين الدول الأجنبية وأقاليم الدولة العثمانية

[1] – وليد صبحي العريض، مرجع نفسه، ص 294.

[2] – اسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث،د ط ،مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية،1997م، ص182.

من أجل تنشيط التجارة وبالتالي تحقيق المصلحة المشتركة بينهما وفق المبادئ المتفق عليها بين الطرفين دون إلتماس أي استغلال أو سيطرة طرف على آخر.[1]

ولقد أورد المؤرخون آراء متباينة بصدد المقصود بهذا المصطلح، فيعتقد الغربيون أن كلمة Capitulation تعني خضوع اليهودي والمسيحي لإرادة المسلم لكي يحصل على السلام.

ويعتقد المؤرخون الشرقيون أنها تعني خضوع سلطان الدولة العثمانية للقوى الأجنبية لأن السلطان منح الأجانب تسهيلات وتيسيرات عديدة لم يسمح لها لرعاياه أنفسهم.[2]

أما قاموس التاريخ التركي فيعرفها على أنها معاهدات تجارية تعود إلى سنة 1536 م، وذلك عندما حصلت الدول الغربية على امتيازات تجارية سمحت لها بحرية التجارة في الموانئ العثمانية، وقد اعتمدت في زمن القوة لكنها ما لبثت أن تحولت إلى عبئ مالي ضخم يجر الدولة إلى طريق الانحدار.

أما القاموس الانجليزي فيعرفها بصورة عامة على أنها شروط تنازل أو معاهدة استسلام مشروطة.[3] وتشير الامتيازات من زاوية أخرى على أنها اتفاقية لوقف الحرب بشروط معينة، مثل التنازل على أرض لمصالح الدولة المعادية، أو هو امتياز بصلاحيات قضائية لرعاية دولة أخرى.[4]

وتمت الإشارة في هذا التعريف من منظور حربي أو عسكري باعتبارها تنازلات من طرف الدولة المنهزمة لصالح الدولة المنتصرة بشرط وقف الحرب، وأيضا يمكن الإشارة

---

[1]– سمية بنت محمد حمودة، حركة الفتح العثماني في القرن الثامن عشر، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص التاريخ الحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، العربية السعودية،منشورة، 2006 م، ص 228.

[2]– نادية محمود مصطفى العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسالة الشرقية، ط1، ج 1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996 م، ص 29.

[3]– ياسر بن عبد العزيز قاري، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، دراسة تحليلية تاريخية، رسالة مكملة لنيل درجة الدكتوراه تخصص التاريخ الحديث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية،منشورة، 2001 م، ص 95.

[4] –روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، تر، بشير السباعي، د ط،دار الفكر، القاهرة، 1989 م، ص 42.

إليها من المنظور القضائي حيث يمنح حق التفاوض للأجانب وفق قانون دولهم الصديقة للدولة العثمانية بالرغم من وجودهم على الأقاليم العثمانية.

وقد منحت الامتيازات لأغراض تجارية بموجب معاهدات وفرمانات سلطانية تمنح لبعض الدول والجماعات لأغراض تجارية، وكان ذلك في أوج تقدم الدولة العثمانية، وقد منح أول امتياز لفرنسوا الأول ملك فرنسا من طرف السلطان سليمان القانوني 1536م.[1] وهناك من يرى أن الامتيازات بمثابة محاولات لإيجاد وكالات تجارية في أقاليم الدولة العثمانية، وقد جاء ذلك وفق لتطور الوجود الغربي في التجارة الدولية للإمبراطورية العثمانية، وهو وجود راجع إلى انطلاق المرحلة الرأسمالية الميركانتيلية.[2] (تجارية).[3]

ثانيا: بدايات ظهور الامتيازات الأجنبية في المنطقة العربية:

تعتبر بداية ظهور الامتيازات في الدولة العثمانية بشكل رسمي من خلال معاهدة الامتيازات الفرنسية العثمانية1536م، لكن هناك مبادرات قبل هذه المعاهدة، وذلك بمنح امتيازات لكل من جنوة والبندقية.

أ/جنوة:

لقد قام العثمانيون بالتعاون مع الجنويين مشعلين التنافس الحاد بين جنوة[4] والبندقية، حيث قامت الدولة العثمانية بإعطاء أو منح امتيازات لجنوة عام 1352م وسمحوا لها باحتكار طويل المدى لاستغلال حجر الشب، والذي كان المصدر الرئيسي لصناعة النسيج الأوروبي،

---

[1]– محمد عبد الباري، الامتيازات الأجنبية، سلسلة المعارف العامة، مطبعة الاعتماد للنشر، شارع حسين الأكبر، مصر،1930م، ص23.

[2]– **المركانتيلية:** هي نظرية اقتصادية ترى قوة الاقتصاد في جمع المعادن الثمينة وتصديرها لذلك عملت على تقليص الاستيراد بالذهب والفضة والتصدير بهما بوضع القيود الجمركية في الاستيراد والتصدير وللنظرية تطبيقات في كل من اسبانيا والبرتغال وفرنسا. أنظر كتاب" الدولة العثمانية المجهولة، ص 824.

[3]– روبير مانتران، مرجع سابق، ص 429.

[4]–**جنوة:** مدينة قديمة جدا يقال أنها أنشئت سنة 707واتخذت التجارة مهنة ونافست جمهوريتي بيزا والبندقية...أنظر: فاطمة بوجلطي، انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير،تخصص التاريخ الحديث،إشراف الغالي غربي، جامعة الجزائر 2 بوزريعة، الجزائر، 2010 م، ص13.

ولتعبير الجنوين عن امتنانهم أرسلوا السفن الجنوية في الأيام الحاسمة لمساعدة القوات العثمانية على عبور الدردنيل سنة 1421 م- 1444 م.[1]

اشتهرت الدولة العثمانية بسياسة منح الامتيازات في فترة قوتها من أجل ضرب الدول الأوروبية ببغضها البعض.

ب/البندقية:

في أوائل القرن السادس عشر كانت البندقية في مقدمة الدول صاحبة النشاط التجاري في المشرق العربي وقامت بدور الوسط بين الشرق والغرب، فقد كانت تحمل متاجر الشرق الثمينة إلى أوروبا مقابل الأخشاب والحديد من أوروبا لبناء الأساطيل الحربية والتجارية في أقاليم الدولة العثمانية، وعندما تحولت طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب بالإضافة إلى أن الدولة العثمانية فتحت مناطق شرقي أوروبا أدى إلى فقدان البنادقة الكثير من الجزر،[2] فاضطرت إلى الاعتراف بتفوق الدولة العثمانية عليها، ولما فتح السلطان سليم الأول مصر عام 1517م عقد مع ممثلي البندقية في 14 فبراير 1571م معاهدة تجارية منحتهم الامتيازات التي تمتعوا بها في عهد المماليك[3]، وتهدف هذه المعاهدة إلى أن قنصل البندقية المقيم (بالإسكندرية) وهو الذي يقضي في شؤون رعاياه وبحل منازعاتهم الشخصية والمالية طبقا لقوانين البندقية في الموانئ المصرية، وتعهد البنادقة بأن رعايا السلطان

---

[1]- خليل اينا لجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدارات، محمد، م، الأرناؤوط،دط، دار المدار الإسلامي، بنغازي، ليبيا، 2002 م، ص 209.

[2]- **البنادقة:** هم سكان مدينة البندقية الواقعة على البحر الأدرياتيكي و هي أهم الثغور التجارية، و تعرف بسيدة البحار إلى أن تم اكتشاف رأس الرجاء الصالح بطرف افريقيا جنوبا الموصل إلى الهند و قارة أمريكا فتحولت التجارة وضعفت البندقية واشتهرت بمحاربة العثمانيين فجردوها من أملاكها شيئا فشيئنا أنظر محمد فريد المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية،دط، دار الجليل، بيروت، لبنان، د، س ن، ص54.

[3]-**المماليك** :هو تعبير عربي معناه مايملك وذلك لتميزهم عن الأفراد الذين يستعملون لأغراض الخدمة في البيوت والأعمال التجارية والاقتصادية وقد استعبدوا إما بطريقة الشراء أو الأسر وقد أصبح هؤلاء بمرور الوقت هم الركيزة في الجيش...أنظر:برنار لويس، اسطنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، تر، سيد رضوان علي،ط2، الدار السعودية للنشر والتوزيع،الرياض،السعودية، 1982 م، ص30 .

سيكونون آمنين في موانئ البندقية ومدنها، وفي عام 1521م عقدت معاهدة بين الدولتين تقضي بمنح رعايا الجمهورية في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية امتيازات التي كانت بمثابة قواعد تنظيم لإقامة الأجانب في ولايات الدولة وتعاملهم مع سلطانها، لهذا تكون البندقية هي أول دولة أوروبية تحصل على امتيازات من الدولة العثمانية.[1]

على الرغم من الحروب الكثيرة التي خاضتها الدولة العثمانية، فقد كانت علاقاتها مع البندقية أمتن من علاقاتها مع الدول الأوروبية الأخرى، حيث أن رعايا السلطان وأثرياء الدولة العثمانية اعتادوا على شراء المنتجات والمصنوعات الزجاجية من تجار البندقية فضلا عن أنواع الجبن، وحظيت بتقدير وشكر من ذوي المكانة العالية في الدولة العثمانية.

وقد أخفى العثمانيون غير المسلمين المطبوعات باليونانية التي تخصصت البندقية في إصدارها في القرن 16م، وفي المقابل جلب البنادقة المقيمين بسوريا وقبرص الأقطان لبيعها، وقد عمل رجال أعمال البنادقة بطريقة غير مباشرة في نمو تجارة الحرير في السواق العثمانية.[2]

ج/ فرنسا:

بعد خمسة عشر سنة من عقد الامتيازات مع البندقية تم التحالف مع فرنسا وتم التوصل إلى المعاهدة المعروفة باسم معاهدة الامتيازات الأجنبية سنة 1536 (أنظر: الملحق رقم 1) بسياسة الدولة العثمانية الخارجية مع الغرب وفي القرن السادس عشر بادر المجتمع العثماني بتعيين نسخة للرسوم الجمركية التي كان القصد منها حماية أملاك الدولة، وقد

[1]– اسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 180.

[2]– روبر مانتيران، مرجع سابق، ج1، ص432.

استغلت ثرواتها في مساعدة الدول الأوروبية، فالامتيازات الممنوحة لفرنسا سنة 1536م استفادت منها فرنسا أكثر من الدولة العثمانية.[1]

وقد انعقدت هذه المعاهدة بين السلطان سليمان القانوني[2] وفرانسوا الأول[3] ملك فرنسا، وقد استمرت التحالفات بينهما لأن لها عدو مشترك ألا وهو الإمبراطور شارل الخامس الذي كان له ثقل على الدولة العثمانية وأيضا على فرنسا في الحروب الايطالية وفي سنة 1525 تم التوقيع على أول معاهدات بين فرنسا والدولة العثمانية، فقد ظهرت النتائج الفعلية لهذا التحالف سنة[4] 1535 وهناك من يقول 1536.

وبعد هذه المعاهدة أخذت فرنسا تعين قناصلها في كافة أنحاء الإمبراطورية العثمانية كاسطنبول والإسكندرية وبيروت وطرابلس والشام، وقد أخذت السفن الفرنسية المتجهة نحو الشرق الأوسط تتاجر بالسلع كالورق والأدوات المعدنية من ألمانيا بينما تجلب الصوف والقطن والخيوط والأقمشة القطنية من الأناضول والتوابل والحرائر وخاصة الأدوية والعطور من حلب ودمشق.[5]

---

[1]– أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ط 2، بيروت، لبنان، 1986، ص 94.

[2]- **السلطان سليمان القانوني** :هو عاشر سلاطين الدولة، وقد بلغت الدولة العثمانية في عصره أعلى درجات الكمال من غرة شعبان 900 ه – الموافق لـــ 28 أبريل 1499 م من انظر محمد فريد المحامين مرجع سابق، ص 79. وقد تولى الخلافة بعد والده السلطان سليم ما بين 1520 م الى 1566 وقد اشتهر بالتسامح والعدالة وتسهل حكمه حتى مع الخارجين عن القانون الذين ثبت فسادهم وانه يشبه في ذلك جده عثمان الذي سعى إلى إقامة العدالة دون تحيز في شتى ربوع مملكته: انظر : أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 87.

[3]– **فرنسوا الأول:** ولد سنة 1494 وتولى الملك 1520 بدأت حروبه مع شارل الخامس بسبب ادعاء كل منهما الأحقية في ولاية ميلان، وكانت الدائرة على فرنسا فانتصر عليها شار لكان في بافيا 1525 م حيث اخذ فرنسوا الأول اسير إلى اسبانيا ولم يفرج عنه حتى أمضى على معاهدة بكل ما طلبه منه شار لكان ولما خرج من السجن لم يعمل بهذه المعاهدة وحاربه... أنظر : فاطمة بو جلطي،مرجع سابق،ص14

[4]– جلال يحي أوزباخي، العصور الحديثة،دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، مصر، 1981 م، ص 432.

[5]– خليل بنا لجيك، مرجع سابق، ص 214.

وتعمل الدولة العثمانية على أن يقتنع الطرف الأجنبي بتقبل سياسة التسامح والعدل التي انتهجوها اتجاه مختلف الشعوب الأوروبية.[1]

ويكونون بهذا قد قدموا لأعدائهم أمثلـــة صادقة و حية تتمثل في سماحة الإسلام وعظمة المسلمين.[2]

يمكن القول بان الدولة العثمانية استعملت أسلوبين مختلفين تعتمد على كل أسلوب حسب الظروف فقد استعملت أسلوب الترغيب على الضعفاء والمستأمنين بمنح الامتيازات والتسهيلات والحماية من أجل أن يحظوا بحياة كريمة، واستعملت أسلوب الترهيب للطغاة المتعصبين للدين الاسلامي.

إن هذه المعاهدة للأسف التي انعقدت بين السلطان سليمان القانوني وبين جان دي لا فوازيه سكرتير فرنسوا الأول لم تستفد منها الدولة العثمانية وكأنها انعقدت فقط لتلبية المطالب الغربية دون مقابل يذكر وقد استفادت منها فرنسا عسكريا ة اقتصاديا وسياسيا واستغلت هذه المعاهدة لفتح أبواب التجارة مع المشرق.[3]

ومن جهة أخرى احتج الرأي العام النصراني في أوروبا على فرنسا نتيجة تحالفها مع الدولة العثمانية المسلمة التي تقاتل النمسا الدولة النصرانية، وما كان على ملك فرنسا إلا مصادقة ملك النمسا وأخلف بما وعد به العثمانيين من غزو مشترك لإيطاليا[4] فبالإضافة إلى كون الامبراطورية العثمانية فإنها توسعت في عهد السلطان سليمان القانوني توسعا لم يسبق له مثيل، حيث أصبحت أقاليمها منتشرة على ثلاث قارات وكان لهذا البروز أثره على دول أوروبا، التي كانت تعيش انتهاكات دينية وسياسية خطيرة وتباين مواقف الدول الأوروبية

[1]– محمود السيد، تاريخ الدولة العثمانية،دط، مؤسسة تسير الجامعة، الاسكندرية، مصر،2004 م، ص 171.

[2]– الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي، 1288 م –1916 م،دط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007،ص 25.

[3]– ابراهيم حسين، سلاطين بن عثمان، دط ،دار التعليم الجامعي، ليبيا، 2014 م، ص 246–247.

[4]– محمد خبر فلاحة، الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد، تعليم زياد محمود أبا غنيمة – متاح على الرابط الالكتروني www.Smart/a.com تاريخ الولوج 2–3–2018.

تجاه الدولة العثمانية حسب ظروف كل دولة، وكان الملك الروماني شارل الخامس[1] ينافس ملك فرنسا فرنسوا الأول،[2] وإلى جانب ردود الفعل التي قامت بها الدول الأوروبية لم يستطع ملك فرنسا أن يلتزم مع الدولة العثمانية، نتيجة لضغوطات الرأي العام النصراني فأضطر إلى التراجع ونقض العهود ثم يعود من جديد فيسترخي عطف وتأييد العثمانيين من جديد والحقيقة التاريخية تقول انه لا يمكن للصليبيين أعداء الإسلام أن يتخلى بعضهم عن بعض وإن كانوا مختلفين ظاهريا تبعا للمصالح والأهواء، إن أعداء الإسلام من الصليبيين لا أخلاق ولا ميثاق لهم في تعاملهم مع المسلمين فإنهم سرعان ما يقوى ساعدهم عندما يتبين لهم بادرة ضعف عند المسلمين.[3]

د/انجلترا:

أخذ الانجليز بالتجارة تحت العلم الفرنسي حيث منح أول امتياز تجاري للانجليز سنة 1580(أنظر: الملحق رقم 2)، ثم وسعت من دائرة الامتيازات في سبتمبر 1581م وخفضت الضرائب على التجار بنسبة 3% ولقد أصبح لها قناصل في أزمير والإسكندرية وحلب.[4] وقد أثارت سياسة منح الامتيازات من طرف الدولة العثمانية تنافس الدول الأوروبية من أجل الحصول عليها.

وكان لتوازن القوى دوره في حصول انجلترا على امتيازها التجاري، فقد أدى العداء بين اسبانيا وانجلترا إلى فتح باب المفاوضات بين انجلترا والدولة العثمانية ونتيجة لهذه المفاوضات تم إرسال سفراء انجلترا إلى الدولة العثمانية فحصلت على معاهدة الامتيازات

---

[1]–**شارل الخامس:** ولد سنة 1500 م وورث ملك اسبانياعن والدته جان ابنة فرديناند و ايزبيلا وانتخب اميرا لألمانيا بعد موت جده لأبيه الإمبراطور مكسيمليان وقضي أيامه في محاربة فرنسوا الأول 1556 تنازل عن اسبانيا لابنه فيليب الثاني وعن ألمانيا لأخيه فرديناند وانعزل في أحد الأديرة حتى توفي 1558 م...أنظر :فاطمة بو جلطي، مرجع سابق، ص14

[2]– عزام الحويلي، الدولة العثمانية، ج1، دار البداية، عمان،الأردن، 2015 م، ص 320.

[3]– علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض و اسباب السقوط، دار الكتاب الحديث، 2008 م، ص ص 252، 253.

[4]– خليل اينالجيك، مرجع سابق، ص 215.

التجارية التي تضاهي الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا في هذه المعاهدة لتعارضها مع اتفاقها شبه احتكاري والذي ينص على خروج السفن الانجليزية تحت العلم الفرنسي و بعد سبع سنوات ظهرت شركة الليفانت الانجليزية و شركة التجار الأتراك.[1]

واشتهر الانجليز بتصدير الأصواف والأقمشة الصوفية والذهب والفضة، حيث يتم بيع الأصواف الانجليزية في الإمبراطورية العثمانية و يتم شراؤها من طرف الأثرياء من سكان مدن حلب وأزمير واسطنبول وفي القرن السابع عشر شكل التجار الانجليز أكثر الكيانات الأوروبية وضوحا في الإمبراطورية العثمانية.[2]

و/الهولنديين والروس:

جاء ظهور الهولنديين في البحر الأبيض المتوسط من التجار و البحارة متأخرا مقارنة بالفرنسيين والإنجليز ومن الجانب العثماني يبدوا أن العنصر الهولندي مرغوب فيه لعدة امتيازات ففي القرن السابع عشر تقدم الهولنديين بطلب الحصول على امتيازات أجنبية منفصلة حيث لم يكونوا معنيون بصفة خاصة بالدعم السياسي العثماني.[3] خاصة أن الهولنديين كانوا يتاجرون في عرض البحر الأبيض المتوسط تحت العلم الانجليزي حتى سنة 1612م أين منحت لهم امتيازات مشابهة للانجليزية.[4]

إن الدولة العثمانية لها أهداف واعتبارات من وراء فتح الامتيازات التجارية لدولة أوروبية الواحدة تلو الأخرى، الفرنسيين ثم الانجليز ثم الهولنديين وذلك من أجل شن تحالفها ضد بابا روما النمسا واسبانيا كونها حامية الكاثوليكية.[5]

---

[1]– احمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 223.

[2]– ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، تر، حاتم الطحاوي، المدار الاسلامي، بنغازي، ليبيا، 2008م، ص ص 255، 256.

[3]– مرجع نفسه، ص 257، 258.

[4]– خليل اينالجيك، مرجع سابق، ص 215.

[5]– اسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث، مكتبة العبيكان،د ط، الرياض، السعودية، 1990 م، ص 68.

ولم تغب روسيا عن ركب التنافس التجاري فعملت على عقد معاهدة كجوك قينارجا (أنظر: الملحق رقم 3) بين روسيا والدولة العثمانية في 17 فبراير 1774.[1] وقد جاءت بهذا الاسم نسبة إلى مدينة بلغارية، والمفاوضات بين الدولة العثمانية وروسيا وجاءت نتيجة لفوز الروس على العثمانيين في مدينة فازيا البلغارية في البحر الأسود وكان مضمونها إعطاء حرية الملاحة للسفن الروسية في البحر الأسود والمتوسط ويكون لروسيا حق حماية النصارى الأرثوذكس. ولهذا أعطت روسيا نفسها الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية والاتجار الحر في الموانئ الإسلامية.[2] وفي معاهدة أخرى تسمى معاهدة لندن 1840. التي قامت فيها روسيا تنصيب نفسها حامية لرعايا الكنيسة الأرثوذكسية الشرفية في ولايات الروملي وفلسطين وأوعزت روسيا إلى الأرثوذكس في بيت المقدس إلى افتعال الفتن الطائفية.[3]

ثالثا: دوافع منح الامتيازات للدول الأوروبية:

أ/الدوافع الدينية

إن الدولة العثمانية دولة دينية بالدرجة الأولى، ذات طابع إسلامي كما أن جميع أنظمة الدولة العثمانية وقوانينها وقراراتها مستمدة من الشريعة الإسلامية السمحة فهو المصدر الأول والأساسي لكل هذه الأنظمة ولكل القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة العثمانية، حيث تعمل على نشر المبادئ الإسلامية في كافة أنحاء العالم من أجل أن يكون لها نفوذ ديني في العالم بأسره.[4]

---

[1]– أحمد كوندز، سعيد أوز تورك، مرجع سابق، ص 488.

[2]– اسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص ص 123،124.

[3]– محمد ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية، دراسة وثائقية عن الدولة العثمانية (1299 م–1923 م)،دط، مكتبة وهنة، القاهرة،1989 م، ص 134

[4]– قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط 2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003 م، ص ص22–23.

لذلك كانت فكرة نشر الدين الإسلامي من بين الهداف التي كانت الدولة العثمانية تسعى إلى تحقيقها وقد اعتمدوا على الوسائل السلمية وتحديدا عن طريق عقد معاهدات الامتيازات، وبذلك تم دخول الإسلام إلى أوروبا عبر البوابة الجنوبية الشرقية بواسطة التجار المسلمون الذين كانوا يتعاملون مع تلك الدول ألأجنبية وقد نتج عن هذه الامتيازات تخلي مجموعة من الأوروبيين عن المسيحية واعتناق الإسلام هروبا من سياسة شارل الخامس[1] وبطشه والاحتماء بالسلاطين العثمانيين.[2]

ومن جهة أخرى تعتبر معاهدات الامتيازات التي أبرمتها الدولة العثمانية كأنها مذكرة توضيحية لقوتين متعلقة بكيفية معاملة الأجانب في الأراضي العثمانية: إذ نجد مثلا معاهدة الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لفرنسا 1536م تنص على بعض البنود التي تهدف إلى حماية هؤلاء الأجانب مثل تحرير أسرى الحرب.

عدم القيام بأعمال السخرة، وبهذا فغن معظم تلك البنود كانت حقوق كفلتها الشريعة لأهل الذمة[3]، سواء تجارية أو غيرها وعليه ما يمكن قوله في هذا الجانب هو أن سياسة السلاطين كانت تخضع لرقابة المفتي ومن ورائه طائفة الانكشارية المتصوفة وفي ذلك ضمانة ضد مخالفة الحكام الشرعية.[4]

---

[1]– ياسر عبد العزيز قاري، مرجع سابق، ص 11.

[2]– عبد الفتاح حسن أبو علية، الدولة العثمانية و الوطن العربي الكبير،دط، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1429 هـــ/2008 م، ص 72.

[3]–**أهل الذمة:**وتعني في اللغة الأمان والعهد ومن ذلك سمي أهل العهد وهم المشركون الذين يؤدون الجزية،وهو الأمان كما قال أبو عبيد "سمي المعاهد ذميا لأنه أعطى الأمان على ذمة الجزية التي تؤخذ منه وفي التنزيل قوله تعالى "لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة " التوبة الأية 10 وأهل الذمة هم المعاهدون من اليهود والنصارى وغيرهم ممن يقيمون في دار الإسلام على سبيل التأبيد...أنظر:كمال السعيد حبيب، الأقليات السياسية في الخبرة الإسلامية، ط1، مدبولي، القاهرة، مصر،2002م، ص39

[4]– فائقة محمد حمزة عبد الصمد بحري، أثر الدولة العثمانية في نشر الدين الإسلامي في أوروبا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف يوسف علي رابع الثقفي، تخصص تاريخ إسلامي، جامعة أم القرى، السعودية،منشورة، 1989، ص ص 99– 100.

وقد حرصت الدولة الإسلامية على الالتزام بالشرع في جميع المجالات واهتمامها البالغ بالعدل بين رعايا الدولة، من أجل جلب الأجانب للتطلع على المبادئ الإسلامية والاحتكاك بالمسلمين وإحاطتهم بالاحترام و التقدير لتسهيل عملية اعتناقهم الإسلام.

اهتمت الدولة العثمانية بنشر الطمأنينة في كافة أنحاء الدولة العثمانية التي جمعت بدورها عناصر متنوعة من أقوام يختلفون في جنسيتهم ودينهم و لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم، بالإضافة إلى الأتراك والعرب يوجد الإغريق والصقارية والبلغار والألبان والأرثوذكس والكاثوليك وقد فر هؤلاء من البطش والاضطهاد والتهديد في بلدانهم الأصلية، ووجدوا الاستقرار والطمأنينة في الدولة العثمانية، وباشروا أعمالهم التجارية وحسنوا أحوالهم، وذلك نتيجة للتسهيلات التي منحت لهم من طرف الدولة العثمانية التي تساعدهم على فتح تجارتهم من جهة والاستقرار من جهة أخرى، ومع مرور الوقت يصبحون مسلمين، وتكون الدولة العثمانية قد بلغت الهدف المرجو وعملت بذلك على نشر الإسلام.[1]

ب/الدوافع الاقتصادية:

كانت موانئ البحر الأبيض المتوسط وشواطئ البحار المتصلة به من بحر إيجا ومرمرة والبحر الأسود ملتقى تجار المشرق الأقصى والمغرب الأقصى قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح[2] الذي ساعد على الاستغناء عن وساطة الشرق الأوسط والأدنى.[3]

---

[1]– عزام الحويلي، مرجع سابق، ص 300.

[2]–**رأس الرجاء الصالح** :هو الطر يق الذي اكتشفه الرحالة فاسكو ديجاما عام 1497 م للوصول إلى الهند وهو الطريق الذي يدور حول إفريقيا ويقع جنوبها واتخذته الدول الأوروبية بديلا عن الطريق التجاري للبحر الأبيض المتوسط وذلك من أجل التخلص من احتكار تجار البندقية والتجار المسلمين...أنظر :سهيلة أحمد سرير وفتيحة حاج بن فطيمة، مرجع سابق، ص20

[3]– خليل ساحلي أوغلي، تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني منظمة المؤتمر الاسلامي، أرسيكا، اسطنبول، 2000 م، ص 1.

وساعد على توسيع التجارة الأوروبية وقد تحولت الطرق التجارية الشرقي إلى المحيط الهندي والمحيط الأطلسي وخسر البحر الأبيض المتوسط هيمنته التجارية وخسرت معه الدولة العثمانية.[1]

بالرغم من هذا التحول الهائل في الاقتصاد العالمي إلا أن الدولة العثمانية لم تهتم بتنمية اقتصادها والاهتمام بالمجال العلمي والصناعي على غرار الدولة الأوروبية فقد كانت منهمكة في الحروب دون انقطاع.[2]

فعملت على منح الامتيازات للدول الأجنبية من أجل تحقيق التجارة بالدولة العثمانية والتي لم تكن مكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية وفق ما هو متواتر وخاصة أنها كانت تركز على الاستيراد بدل التصدير.[3]

وذلك لتأمين احتياجات الدولة والأسطول والجيش والمدن، بالإضافة إلى الثورة الصناعية التي ظهرت في أوروبا، حيث اجتاحت السلع الأوروبية الأسواق العثمانية ودحرت المنتوجات القطنية العثمانية التي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد العثماني وأصبحت الصناعة العثمانية عاجزة عن منافسة الصناعة الأوروبية مما جعل الدولة تعمل على تبديل الأسلوب الصناعي بأسلوب مستجد والذي يعمل على الإنتاج الجماعي، المؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض كلفة الإنتاج وذلك بمنح الامتيازات للدول الأجنبية أو الغربية.[4]

ج/الدوافع ا لسياسية:

سعى السلطان سليمان القانوني إلى استغلال تلك الظروف التي كانت تعانيها أوروبا من صراع وتنافس كبيرين من أجل تزعمهما العالم وقد كان قائما بين أسرة آل فآلوا التي

[1]- أحمد آق كوندز، مرجع سابق، ص 195.

[2]- محمود السيد، مرجع سابق، ص 165.

[3]- أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، 1986م، ص ص133-134.

[4]- أحمد آق كوندز، سعيد أوزتورك، مرجع سابق، ص 724.

كان يمثلها الملك الفرنسي فرنسوا الأول وأسرة آل هابسبورغ[1] التي كان يمثلها شارل الخامس، وأيضا ذالك التمرد الديني الذي نتج عنة ظهور حركة الإصلاح الديني التي قادها مارتن لوثر، هذه الأخيرة التي أدت إلى تحطيم هيبة الكنيسة الكاثوليكية وهنا برز دور الدولة العثمانية في مساعدة تلك التيارات المنشقة عن الكنيسة بتقديم المساعدات وإقامة علاقات سلمية خاصة مع المذهب البروتستانتي مبينا لهم ذلك التشابه بينه وبين الدين الإسلامي ليكون الهدف من وراء كل ذلك إضعاف قوة الإمبراطورية الرومانية المقدسة وتفكيك وحدتها لتبقى أوروبا بعد ذلك مقسمة والحيلولة دون اتحاد القوى الأوروبية الموجهة للقضاء على الدولة العثمانية، فاستغل السلطان سليمان القانوني هذه الانقسامات وقرب منه الملك الفرنسي فرنسوا الأول عن طريق منحه امتياز سنة 1536م ليكون وسيلة استخدمها لتحقيق غاية وهي عرقلة الحلف المقدس كما كانت تلك الصراعات الأوروبية بمثابة العامل المساعد على نجاح الفتوحات التي قام بها العثمانيون في أوروبا الوسطى.[2]

د/الدوافع العسكرية:

لقد كان من ضمن الدوافع التي جعلت الدولة العثمانية تمنح تلك الامتيازات للدول الأوروبية عامة ولفرنسا خاصة هي من أجل استخدامها كحليف بواسطته تأخذ الشرعية بالتدخل العسكري لمحاربة شارل الخامس عن طريق استخدام الأسطول البحري وجيشها النظامي وبهذا تكون الدولة العثمانية قد وجدت فرصة سانحة تمكنها من أداء دور عسكري

[1]–**آل هبسبورغ:** هي عائلة من أشهر العائلات الملكية في أوروبا تولى أفرادها الحكم في الإمبراطورية الرومانية المقدسة،ما يقارب 400عام كما تولى أفراد من هذه العائلة الحكم على عروش مختلفة في أوروبا، من القرن 13 إلى غاية أوائل القرن 20 وينسب اسمها إلى إحدى القلاع التي امتلكتها وتعني قلعة الصقر، التي بنيت في سويسرة عام1020...أنظر نور الدين حاطوم، تاريخ القرن السابع عشر لأوروبا، ط1، الموسوعة التاريخية الحديثة، دار الفكر، ديمشق سوريا، 1986، ص 08.

[2]– ياسر عبد العزيز قاري ، مرجع سابق، ص149.

مهم على الساحة الأوروبية والوقوف في وجه نفوذ شارل الخامس عن طريق حث فرنسا على عدم الاشتراك في تلك العمليات البحرية المسيحية ضد الدولة العثمانية[1].

رابعا: أشكال الامتيازات:

أ/الامتيازات الدينية:

تعتبر الامتيازات الدينية هي أولى الامتيازات التي تعود إلى عهد السلطان سليمان القانوني والملك الفرنسي فرنسوا الأول وتتمثل في حق الرعاية للبعثات التبشيرية والعناية بالأماكن المقدسة وترميمها بمنطقة فلسطين (القدس، الناصرة، بيت لحم...)[2] وقد اعترف محمد الفاتح[3] للمسيحيين واليهود والأرمن بتشكيل طوائف دينية لا تتدخل الدولة في شئونها وتعرف باسم الملل[4] لكل منها الحق في استعمال لغتها الخاصة وإنشاء معاهدهم الدينية إلى جانب المسلمين، وكانت كل طائفة دينية لها مسئول من رجال الدين يقوم بإدارة شئونها كأعمال العبادة والتعليم والأعمال الخيرية ولقد كان للفرنسيين منذ القدم لها امتيازات تتعلق بسلامة الحجاج الأوروبيين في الأماكن المقدسة ويحق للأقليات الكاثوليكية الحماية في الشرق،ولقد درج العثمانيون ذلك منذ أن أصبحت البلاد العربية تحت سلطتها ولقد كانت فرنسا منذ وقت مبكر على امتيازات لحماية الرعاية المسيحيين من أهل البلاد الأصلين وترغب في الحصول على التسامح والتساهل من طرف العثمانيين تجاه المسافرين الفرنسيين

---

[1]–قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص ص22،23.

[2]–الغالي غربي، مرجع سابق، ص 204.

[3]–**محمد الفاتح** : يعتبر السلطان العثماني السابع في سلسلة أل عثمان، حكم ما يقارب الثلاثين عام تولى حكم الدولة العثمانية بعد وفاة والده في 18فبراير1451م وكان عمره 22عام وقد سمي بالفاتح لفتحه القسطنطينية،وقد انتهج المنهج الذي سلكه والده وأجداده في الفتوحات، ولقد برز بعد توليه السلطة بقيامه بإعادة تنظيم ادارات الدولة المختلفة،وركز على تنظيم الجيش،وعمل على تطوير إدارة الأقاليم...أنظر: على محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص87 :

[4]–**الملل:** هو جمع مفرده ملة وهو مفهوم متطور لأهل الذمة وهو نظام يقوم بتصنيف الرعايا غير المسلمين في الدوله العثمانية تصنيفا يقوم على أساس المذهب الديني الذي يدين به هؤلاء الرعايا...أنظر:عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها،ج1،دط، ملتزم للطبع والنشر، جامعة القاهرة، مصر 1980 م،ص28

الوافدين لزيارة الأماكن المقدسة في فلسطين حق الإقامة والتنقل داخل الأراضي المقدسة. وتتويجا لمساعي فرنسا حصلت على حق النصارى في إقامة كنائس وأديرة في القدس وفي بعض الأماكن المقدسة وبعد ذلك واصل الملك لويس الرابع عشر العمل على أخذ ضمانات في إطار معاهدة الصداقة سنة 1649 م التي نصت على:

عدم إحراج الكنائس الفرنسية وعدم مضايقتها في أداء مهمتها الدينية، وقد تلتها معاهدة 1856 التي حملت الدولة العثمانية على الاعتراف لفرنسا بحق الإشراف على شئون النصارى والكاثوليك وقد عملت على تنفيذ خطط التبشير في المدارس والمؤسسات التعليمية وكانت تستتر وراء الوسائل العلمية والطبية والخيرية.

أما روسيا فقد أصبحت بموجب معاهدة 1774 م لها حق حماية النصارى[1] التابعين لمذهبها الأرثوذكسي.[2]

ب/الامتيازات الاقتصادية

كان هذا النوع من الامتيازات هو الأوفر حظا في الانتشار فقد تضمن حق الاستثمارات للأموال الأوروبية داخل الدولة العثمانية وبناء الشركات والمستشفيات وتعبيد الطرقات وشراء الأراضي وقد شملت كافة الإيالات[3] العثمانية وقد كان لفرنسا الحظ الأوفر

---

[1]–**النصارى:**هم أمة المسيح عليه السلام وكتابهم الإنجيل ويقسمهم الشهرستاني إلى الملكانية والسنطورية واليعقوبية والخلاف الرئيسي بين هذه الطوائف يتمثل في طبيعة المسيح، فتذهب السنطورية إلى الفصل بين الجزء الإلهي والجزء الإنساني أما اليعقوبية فتذهب إلى عدم الفصل بين اللهوت والناسوت أما الملكانية هم أصحاب ملكا الذي ظهر بالروم وستولى عليها، ومعظم الروم ملكانية...أنظر:كمال السعيد حبيب،مرجع سابق،ص37.

[2]–**الارثوذكس:** نضمها السلطان محمد الفاتح بعد سقوط القسطنطينية،وأخضعها لسلطة البطريرك،وسمي أتباعها"روم ملتي"أي طائفة الروم ومارس البطريرك سلطة تامة على أتباع كنيسته...أنظر: فاطمة بوجلطي، مرجع سابق،ص34 :

3–الإيالة: أكبر وحدة ادارية عسكرية في الامبراطورية العثمانية يحكمها البايلرباي وفي القرن التاسع عشر تم اعادة تشكيل الإيالات لتصبح ولايات يحكمها والي ...أنظر : نينل الكسندروفنا دولينا، الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها ، دط، تر أنور محمد ابراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، د ب ن،1999،ص174

من الامتيازات في المشرق والمغرب خصوصا الجزائر،فقد كانت مناجم ومصانع الأوروبيين تعمل في البلاد العثمانية بكل حرية وتتصرف في أرباحها كما تشاء دون أن تدفع ضريبة عن كل الأرباح للحكومة العثمانية مما حرمها من أرباح طائلة في الميدان التجاري، وقد كان المصدر والمستورد أوروبي مما مكنه من التحكم في الأسعار والاحتكار الكامل على السلع مما يزيد من تدهور الأوضاع نتيجة سيطرة الأوروبي على وسيلة التعامل التجاري وهي النقد وقد تم إغراق البلاد بالنقد المزيف فكان سببا في إخفاق النقد المحلي مما أدى إلى أزمات مالية في جميع أنحاء البلاد العثمانية وخاصة القرن السابع عشر وقد أدى كل ذلك إلى خروج التجارة الداخلية والخارجية من أيدي أصحابها لتستقر في أيدي الأوروبيين وقد تم تكيفها حسب مصالحهم.

ج/الامتيازات السياسية:

وتتمثل أولا في إقامة القنصليات نظرا لما بلغته الدولة العثمانية من قوة وأصبح وجودها ضروريا لحفظ التوازنات السياسية ففرنسا سعت بكل جهدها لتحصل على امتيازات تتمكن بها من الولوج داخل الأراضي العربية العثمانية وبذلك تتمكن من السيطرة والتحكم والاستغلال، فقد عين أول سفير فرنسي في الدولة العثمانية 1525 م وهو (جان فرنجلياني) فقابله السلطان باحتفال هام وأجزل له العطاء وبحلول 1536 صدر مرسوم يمنح امتيازات لرعاية فرنسا النازلين بالأرضي العثمانية حيث جاء ما يلي"... يجوز للرعايا الفرنسيين وتابعييها السفر بحرا بمراكب مسلحة وغير مسلحة والتجوال في بلاد الطرف الأخر والمجيء إليها والإقامة بها..."

وبذلك استغلت الدول الأوروبية ذلك الحق الذي منح للقناصل وفرض إرادتها وحماية مصالحها على حساب مصالح الدولة العثمانية ومن ثم التدخل في شئونها الداخلية ضف إلى ذلك أن الأسر الحاكمة لم تمنع زواج بناتها وأبنائها من الأسر الحاكمة في محيط الدواة

الجغرافي إذ قام السلطان محمد الفاتح من تزويج ابنته من الولي الشرعي لمملكة فارس وغيرها من الزيجات والمصاهرات السياسية.[1]

يمثل مركز الصدر الأعظم المرتبة الثانية بعد السلطان و هذه الوضعية يؤكدها محمد الفاتح بقوله: "... صاحب الصلاحية المطلقة في إدارة شؤون الدولة".[2] ويعني بالصلاحية المطلقة بأن له كل الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالدول دون الرجوع إلى أي طرف وخاصة إذا كان السلطان غائبا في المعارك أو في العاصمة فيمكن أن يحل محله في اتخاذ القرارات.

ونأخذ على سبيل المثال عهد السلطان سليمان القانوني حيث أنه كان يستعمل المسلمين من دون الأصول النصرانية في منصب الصدر الأعظم فمن أصل النصرانية وهو إبراهيم لطفي، وقرة احمد ورستم وسمير علي، ومحمد صقلي إياس وقد كان إبراهيم باشا من معاصري معاهدة الامتيازات الأجنبية والفرنسية التي عقدها السلطان سليمان مع فرنسوا الأول ملك فرنسا، فنذكر عن إبراهيم باشا بأنه كان يتظاهر أمام الرسل الأجانب بأنه بوسعه أن يجر سيده إلى كل ما يريد وبأنه يتمتع بسلطة مطلقة، أما آخر أعمال إبراهيم باشا السياسية قيامه بانجاز الاتفاقية مع فرنسا التي تنص بموجبها على توسيع الامتيازات التجارية التي حصلت عليها فرنسا في مصر منذ زمن المماليك بإضافة إلى عقد اتفاقية تعاون عسكري مع فرنسا لكن لم تظهر بمواردها على أرض الواقع إلى في مشاركات قليلة.[3]

ولقد تم قتل إبراهيم باشا من طرف السلطان سليمان القانوني وقد اختلف المؤرخون عن سبب قتله ومن جهة أخرى فهناك عامل قد سهل من عقد الامتيازات وذلك ببروز سطوة الحريم والعجز عن مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.[4] ويظهر العنصر النسائي في

[1]– فائقة محمد حمزة، مرجع سابق ، ص 111.

[2]– حسن الضيفة، الدولة العثمانية الثقافة والمجتمع والسلطة،دط ،دار، المنتحب العربي، بيروت، لبنان، 1997م، ص 88.

[3]– روبير مانتران، مرجع سابق، ص ص 278، 289، 210، 226.

[4]– علي محمد الصلابي، مرجع سابق، ص 276.

البلاط العثماني وأيضا تأثير النساء من الجواري وزوجات السلاطين وأمهات السلاطين على القرارات التي يتخذها السلطان ونتيجة تعدد الزوجات لسلطان واحد تختلف أصولهن ويتميز ذلك بالكثير من الأولاد الطامحين إلى الحكم من أمهات مختلفات الأصول. وكثيرا ما تكون هذه الظاهرة من أسباب المشاكل والفتن.[1] وكانت كل زوجة تعمل على وصول ابنها غلى العرش فتعمل على التأثير على السلطان وتحريضه على أولاده الآخرين ونأخذ على سبيل المثال زوجة السلطان سليمان القانوني المدعوة خدم أو روكسلانة.

يقال بأنها فتاة فائقة الجمال من أصول يهودية روسية أهداها له أحد أمراء القوم للسلطان وقد وصلت إلى القصر وتزوجها السلطان وعاشت حوالي ثلاثة عقود في القصر، فقد كانت تؤثر على السلطان فكان يسند المناصب لذوي الأصول الصربية المنحدرين من الجبل السود في البلقان، وحصلت على الإذن باستقرار اليهود الفارين من الأندلس بالإقامة في الدولة العثمانية، ومن بينهم أسرة سيفي التي برز منها **سباتاي** والذي إليه ينسب اليهود الدونمة[2] ولا يمكن إحصاء الأضرار التي نتجت عن الدور الخفي أو المباشر الذي مارست روكسلانة على الدولة، وتجدر الإشارة إلى أن زوجة السلطان سليم الثاني كانت بندقية الأصل وقد منح السلطان الأول الدولة الفرنسية والبندقية شروط تفضيلية جديدة عندما جدد لها الامتيازات سنة 1577م.[3]

---

[1]– تركماني، أسباب سقوط الدولة العثمانية، موسوعة شرطيوة ، متاح على الرابط الالكتروني. **Ben ben.hotmail.com،تاريخ الولوج 8-2-1019 ،ص9.**

[2]–**الدونمة:** كلمة تركية تعني الهداية أو العودة إلى الحق وأطلقت على فئة من يهود الأندلس الذين لجأوا إلى الدولة العثمانية وتظاهروا باعتناق الإسلام وهم يسمون أيضا بالرجعيين أو السباتائيين نسبة إلى سبتاي سيفي المولود بأزمير 1626الذي ادعى بأنه المهدي المنتظر مستغلا ثقافتة الدينية الواسعة في قهر المنافسين له...أنظر: محمد.م. الأرناؤوط، الدونمة بين اليهودية والإسلام والعلمانية والأسطورة والتاريخ، جريدة الحياة، 8 سبتمبر 2018، متاح على الموقع: www.alhayat.com، تاريخ الولوج: 11-05-2019.

[3]– ياسر بن عبد العزيز قاري، مرجع سابق، ص ص 130، 131، 132.

د/الامتيازات القضائية:

بعد أن تمكن الأجانب الأوروبيين من الدخول إلى الدولة العثمانية وأصبح لديهم مكانة مرموقة داخلها وكانت المحاكم المحلية تتدخل في شؤونهم إذ قضى نظام الامتيازات بتشكيل محاكم قنصلية خاصة ذات صلاحيات كاملة للنظر في الخصومات التي تقع بين الرعايا الذين ينتمون إلى هذه القنصليات، وبازدياد عدد الجاليات الأجنبية بمصر ازداد هذا النوع من الامتيازات إذ وجدت بها 17 محكمة قنصلية مختلفة تمارس كل واحدة قانونا مختلفا عن الأخرى، وقد تكرر حدوث تضارب في الأحكام عندما يأتي أحد أطراف النزاع مواطنا عثمانيا، وكثيرا ما كان التحكيم يخضع للضغط الدبلوماسي.

وقد أصبحت الجاليات الأجنبية ومن يتصلون بها من الجهات صاحبة الامتياز في داخل مصر إذ أن الرعايا الأجانب مقاضاتهم أمام المحاكم المحلية ضف إلى ذلك أنهم كانوا في منآ من تفتيش الشرطة مما جعلهم يتهربون من الضرائب المحلية.[1]

خامسا: تطور الامتيازات في الدولة العثمانية:

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في مجمل غرب البحر الأبيض المتوسط ومجمل المشرق يجد الأوروبيون أنفسهم تجارا مستقرين منذ زمن طويل حائزين على مرتكزات لا عن لا يقبلون حرمانهم من دورهم الضروري كوسطاء لهم سمعتهم، ويعرف أسياد التجار المحلية وهم اليهود[2] والمسيحيين في القاهرة والإسكندرية، أما بالنسبة لتجارة القوافل والتبادلات التجارية هي في أيدي العرب بالنسبة لصعيد مصر والسودان وأيدي الأرمن بغداد وحلب وفي أيدي الفرس العراق والخليج الفارسي.

[1]–الغالي غربي، مرجع سابق، ص205.

[2]–**اليهود:** هم أمة موسى عليه السلام وكتابهم التوراة وهو أول كتاب أنزل من السماء وتدعي اليهود أن الشريعة إبتدأت بموسى وتمت به وإلى جانب التوراة لهم سنن ونصائح وشروح لم تنقل على موسى عليه السلام كتابة بل تداولوها شفاهة وتناقلت مع تعاقب الأجيال ثم دونت بعد ذلك وسميت بالتلمود وتؤمن به طائفة الربانين وهي المجموعة الرئيسية في طائفة اليهود...أنظر: كمال السعيد نجيب، مرجع سابق،ص36 .

تقوم كل من روسيا والبندقية وفرنسا وانجلترا تحت علم الدولة العثمانية بتجارة متزايدة الأهمية في وسط وشرق البحر الأبيض المتوسط ويحصلون على إمكانيات وثروات تحفزهم على اعتبار أنفسهم أقل تبعية للأتراك العثمانيين ويطالبون بالحكم الذاتي ثم استقلالهم عن العثمانيين واتصالهم أكثر بالفرنسيين ويستمدون من ذلك تفوقا معنويا ليس من الناحية الاقتصادية فقط بل حتى من الناحية الفكرية وذلك بتحديد الدور الذي يمكن أن يقوضوا به الدولة العثمانية.[1] ومن جهة الدولة العثمانية فقد قام سنة 1740 م السلطان محمود الأول بعقد معاهدة الإيداع مع لويس الخامس عشر فتح بموجبها البلدان المقدسة وليس للحجاج الفرنسيين فقط بل لجميع المسيحيين. واتخذ الفرنسيون هذه الامتيازات كحق لحماية جميع المسيحيين الكاثوليك في سوريا، وفتحوا قنصليات في عدة مدن سورية، وفعل البريطانيون مثلهم، أما روسيا فقد تمتع رعاياها في سائر أنحاء الإمبراطورية العثمانية برا وبحرا بالحرية التجارية الخاصة ولا يمكن مس حرية التجار بأي وجه كان سواء من جهة الإدارة أو القضاء في البلاد ويكون الرعايا والسفن والتجار الروس للسلطة القضائية الروسية والبوليس الخاصين بفضل روسيا، وكل أنواع المتاجر والغلال المملوكة لأحد الرعايا الروس يمكن بيعها بكل حرية.[2]

وقد تمتع القناصل الأجانب في زمن محمود الأول وذلك بتوسيع مجال الامتيازات بمنح حق الاحتفاظ بثرواتهم ومساكنهم واستقلالهم عن القضاء المحلي في الدعاوى الحقوقية والجزائية وبمنحهم الإعفاءات الضريبية وتمتعهم بالبروتوكولات المراعية للسفراء ومحاكمة رعاياهم التابعين لهم، ومنحت ما يسمى الامتيازات العدلية حيث تم الفصل في القضايا الجزائية الناشبة بين أفراد الرعية الواحدة، أما المحكمة القنصلية أما إذا تعددت أفراد القضية إلى أكثر من دولة فيتحاكمون ومع شرط تعيين القنصلية لمترجم، وكذلك أمرت القناصل بالنظر في الدعاوى الحقوقية والجزائية لرعاياها ويتعارض ذلك كله مع الحقوق

[1]– روبير مانتران، مرجع سابق، 432.

[2]– حسن العودان، العرب النصاري، الأهالي للنشر و التوزيع، سورية، 1992م، ص 160.

والصلاحيات الممنوحة في الشريعة الإسلامية.[1] وقد منحت هذه الامتيازات للقنصل الفرنسي، أما النمسا وبين فقد حصلوا سنة 1725 م على حق إنشاء قنصليات في تونس وطرابلس وفي عام 1727م تم إنشاء قنصليات نمساوية في الجزائر بالإضافة إلى إنشاء شركة نمساوية للمشرق في 1729 لها وكالات في سالونيك[2] والقسطنطينية لكن حرب 1736-1739 وجه لها ضربة قاضية وفي عام 1754 أنشئت الإمبراطورة **ماريا تيريز** شركة أخرى للمشرق وفي سنة 1747 شهد انطلاقة جديدة للنمساويين

وذلك بحصولهم على تسهيلات جديدة في الملاحة بالمياه العثمانية وأيضا الدول الاسكندينافية حصلت على الحقوق التجارية وخاصة مع إيالات المغاربة ويصلون أحيانا إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط.[3]

كما أن البحر الأسود قد انفتح بدرجة أكبر أمام الغربيين حيث أنشأ الفرنسيين وكالات تجارية والأوروبيين بصفة عامة هم المسيطرون على التجارة الرئيسية في المشرق وعلى مدار القرن الثامن عشر، إلا أن الانجليز تخلفت عنها تخلف شديدا وهذا يرجع إلى أن الفرنسيين وخاصة بعد سنة 1763 لا يملكون أي مستعمرة تقريبا على غرار بريطانيا التي كانت تهتم بالهند وأمريكا لكن وجودهم بالهند يقودهم إلى الاهتمام بمصر والخليج الفارسي وفشلت محاولتهم إلى بلوغ السويس.

وقد جاء القرن التاسع عشر يحمل معه أفكارا تحريرية وظهرت حركات التحرر ويشغل الأجانب الوسطاء الذين يعملون لحسابهم سعيا للتخلص من هيمنة الدولة العثمانية فاليونانيون والأرمن والسوريون والمسيحيون واليهود من يسمون بالأقليات ويحصلون على

---

[1]- أحمد كوندز، سعيد أوز تورك، مرجع سابق، ص 488.

[2]-**سالونيك** :من اكبر مدن الدولة العثمانية، و اشتهرت أخيرا نبل الدستور على أيدي أحرارها و هي تقع على البحر مثل موقع أزمير وسكانها نحو 150 ألف من اليهود و الباقون من الأتراك و الأروام و المقدونيين و الألبان و سائر الأجناس... أنظر:... جرجي زيدان، الانقلاب العثماني،،دط ، دار الهلال، القاهرة، مصر، د س ن، ص 05 .

[3]- روبير مانتران، مرجع سابق، ص ص 130،131.

الحماية من طرف ممثليهم الدبلوماسيين في شكل براءات حماية وتأمين الامتيازات التجارية للأوروبيين.

إن أوروبا والتجار والشركات ترتدي قناع النوايا الحسنة ليتسنى لها بشكل أفضل الاستيلاء على الاقتصاد والأسواق والاستحواذ على المواد الأولية والسيطرة السياسية.[1]

وقد استغلت الدول الغربية التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بموجب المعاهدات.[2] والتي تتضمن تنصيبها لنفسها في حماية الأقليات لهذا استطاعوا أن يشاركوا في تقرير مصير الدولة العثمانية والعمل على إزالتها.[3]

ويتضح مما سبق أن الامتيازات في الدولة العثمانية منحت في فترة قوتها على شكل تسهيلات في مختلف المجالات، وفي فترة الضعف والانحطاط تطورت هذه الامتيازات لتصبح حقوق تلزم الدولة العثمانية على منحها، وقد مهدت هذه الامتيازات الطريق أمام العنصر الأجنبي الذي تغلغل تم ترسخ بعد سيطرته على جميع دواليب الحياة بجميع أنواعها السياسية والاقتصادية والثقافية فارضا بذالك التبعية المطلقة وخالقا وضعا من التدهور في منطقة المشرق العربي بصفة خاصة والعالم الإسلامي بصفة عامة.

[1]– روبير مانتران، مرجع نفسه، ص ص 432،434.

[2]– أحمد كوندز، سعيد أوز تورك، مرجع سابق، ص 488.

[3]– حسين العويدات، مرجع سابق، ص 161.

الفصل الأول: التقارب الألماني العثماني

أولا : أسباب التقارب الألماني العثماني

أ/الأسباب الخاصة بالدولة العثمانية

ب/الأسباب الخاصة بألمانيا

ثانيا : مظاهر التقارب الألماني العثماني

أ/ المظاهر العسكرية

ب/المظاهر السياسية

ثالثا: نتائج التقارب الألماني العثماني

أ/الهيمنة الاقتصادية

ب/منح امتياز سكة حديد برلين بغداد

رابعا: مواقف الدول الكبرى من التقارب الألماني العثماني

أ/موقف بريطانيا

ب/ موقف فرنسا

ج/موقف روسيا

د/موقف النمسا والمجر

التقارب الألماني العثماني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني:

لقد اعتلى عبد الحميد الثاني عرش الخلافة العثمانية وهي في أسوء حالاتها داخليا وخارجيا، خاصة أن الدول الأوروبية الكبرى قد اتفقت على القضاء والاستحواذ على ما أسموه بتركة الرجل المريض ومن ثم تقاسمت أجزاءها فيما بينها وهذا بالإضافة إلى تمرد البوسنة والهرسك وإعلان الصرب الحرب بقوات منظمة وخطيرة وانفجار الحرب الروسية العثمانية سنة 1877م، وقيام ثورات ببلغارية بتحريض من النمسا وروسيا، أما الأوضاع الداخلية فتمثلت في تراكم الديون حوالي 300 مليون ليرة، وطغيان التعصب القومي والدعوات القومية والجمعيات ذات الأهداف السياسية بإيحاء من الدول الغربية المعادية، وقد كان للنصرانية دور كبير في دعم تلك الجمعيات وفي خضم هذه الأوضاع عمل السلطان عبد الحميد الثاني على إيجاد حليف لا يحمل نوايا استعمارية ضد الدولة العثمانية، فاختار ألمانيا كحليف.

أولا: أسباب التقارب الألماني العثماني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني:

كان لكل من الدولة العثمانية وألمانيا أسباب خاصة جعلتهما يميلان نحو بعضهما البعض نذكر منها:

أ/الأسباب الخاصة بالدولة العثمانية:

هناك أسباب عديدة جعلت السلطان عبد الحميد الثاني يميل نحو ألمانيا دون غيرها من الدول الكبرى ومن هذه الأسباب:

1/زيارة عبد الحميد الثاني لأوروبا مع عمه السلطان عبد العزيز[1]:

استغرقت هذه الرحلة من 21 حزيران يونيو 1867 م إلى 7 آب أغسطس 1867م، حيث التقى الوفد العثماني بساسة ذلك العصر في أوروبا ومن خلالها تفتح ذهن عبد الحميد الثاني[2]، إلى الكثير من الأمور التي انعكست على فترة حكمه من بينها الحياة الأوروبية بكل ما فيها من طرق معيشة وأخلاقيات والتطور الصناعي، والعسكري وخاصة القوات البرية الألمانية والفرنسية، وكذا ألاعيب السياسة العالمية، وتأثر عبد الحميد الثاني بمختلف المخترعات الحديثة وعمل على إدخالها إلى الدولة العثمانية وذلك في مختلف المجالات، ومن خلال هذه الرحلة اقتنع عبد الحميد الثاني أن فرنسا دولة لهو وانجلترا دولة ثروة وزراعة، وصناعة، وألمانيا دولة نظام عسكري وإدارة.[3]

2/إعجاب السلطان عبد الحميد الثاني بشخصية القيصر الألماني غليوم الثاني:

يقول عبد الحميد الثاني (أنظر: الملحق رقم 4) في مذكراته أن القيصر الألماني غليوم الثاني (أنظر: الملحق رقم 5)[4]، أنه شخص تحبه النفس وتثق به، فهو جدير بالإعجاب ولقد

---

[1]– **السلطان عبد العزيز**:(1861–1875)تولى العرش وعمره 32 عاما عرف بانفتاحه على أوروبا وهو أول سلطان سافر إلى أوروبا فخرجت عدة مظاهرات وثار ضده الرأي العام العثماني مطالبين بخلعه وإصلاح الأوضاع الاقتصادية والحد من الغلاء وتوفير المواد الاستهلاكية وتم خلعه وتولى مراد الخامس السلطة عاما واحدا...انظر:صباح مهدي رميض،التنظيمات العثمانية وتطبيقاتها ميدان العليم في ولاية سوريا (1841 1880)،بغداد العراق 2008م، ص701

[2]– **السلطان عبد الحميد**: ولد يوم الأربعاء في 21 أيلول سبتمبر 1842م، وهو ابن السلطان عبد المجيد عن زوجته الثانية والتي توفيت ولم يتجاوز عمره السبع سنوات، وأوكلت مهمة تربيته إلى احدى المربيات في قصر أبيه، ولقد تعلم ودرس اللغتين العربيه والفارسية، وقد قدم كثيرا للدولة العثمانية وتوفي 10 شباط سنة 1918 م اثر نزيف داخلي عن عمر يناهز 78...**انظر :سلمان بن صالح الخراشي، كيف سقطت الدولة العثمانية**، ط1، دار القاسم، السعودية، 1420 ه، ص19.

[3]–**محمد محمد الصلابي**، مرجع سابق، ص ص 389، 400، 401.

[4]–**غليوم الثاني** : 1859 م، 1941 م ملك بروسيا ثم امبراطور ألمانيا ابن الامبراطور فريدريك الثالث، وحفيد غليوم الأول حققت ألمانيا في عهده تقدما صناعيا واقتصاديا وانتهج سياسة التسليح لتقوية الجيش الألماني... **انظر: عبد الوهاب الكيالي**، الموسوعة السياسية جزء 4، دار الهدى للنشر والتوزيع،بيروت، ص 3750.

رفع من شأن بلاده كثيرا ومن جهة أخرى يعتبر عبد الحميد الثاني أن الألمان هم أقرب إلى النفس وهم للعثمانيين أقرب من غيرهم من الأمم فهم كالعثمانيين بطيئوا الحركة والانفعال وهم قوم شرفاء صادقون ونشيطون ومخلصون في عملهم، بالإضافة إلى أنهم إذا بدؤوا بأمر بحثوا فيه وسبروا أغواره وعرفوا مداخله، ومخارجه[1]، ويضيف بقوله " يقال عن اليونانيين بسبب حيويتهم أنهم الفرنسيين الشرقيين ويقال عن الأتراك أنهم الألمان الشرقيون والحقيقة أن بيننا وبين الألمان شبها في الصفات، وقد يكون هذا الشبه هو سبب ميلنا نحوهم فالهدوء والحيطة والصبر على المشاق، وشعبنا بطيء ورزين سبق حلمه غضبه فيتحمل الأذى طويلا لكنه إذا غضب كان شديدا، وقد ظهرت هذه الصفة فينا جليا في الحرب مع اليونان، والجرأة واللطف والاستقامة والكرم هي صفة الألمان مثلما هي صفاتنا حتى أن هناك تشابها في تاريخ هذين الشعبين فالأباطرة الألمان القدماء استهدفوا السيطرة على ما وراء جبال الألب على تأسيس إمبراطورية في الأراضي المستولى عليها مثلما يسعى أسلافنا لتأسيس إمبراطورية عالمية من فيينا إلى الهند، وقد صرف الألمان أكبر جهودهم من غير فائدة كما صرف العثمانيون جل إمكانياتهم في أمور لم تجلب لهم نفعا.[2]

3/محاولة السلطان عبد الحميد الثاني تقوية نفوذه:

كان السلطان عبد الحميد الثاني يعمل على تقوية نفوذه وعرشه المهزوز أمام تلك الجماعة التي تنادي بالإصلاح على النمط الغربي[3] وذلك بالاعتماد بدرجة كبيرة على مساندة

[1]-**الحرب اليونانية:** 18 -04-1497 م، طلب المسيحيون في جزيرة كريت بتعيين والي مسيحي فاستجاب السلطان لهذا الطلب، وعين كارا تودورس واليا عليها فأثار ذلك الصدام بين المسيحيين و المسلمين، وبالرغم من استقالة الوالي بقية الأمور معقدة و بدأت اليونان بدعم ومساعدات المسيحيين في كريت بالأسلحة و الجيش، متحدين بذلك الدولة العثمانية فاندلعت الحرب....**انظر: أورخان محمد علي ،السلطان عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عهدهم**، ط1، بيوك، جامعة اسطنبول، تركيا، 02-01-2008 م، ص ص 167، 168.

[2]- عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، 1891 م، 1908 م، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1989 م، ص 123.

[3]- عبد اللطيف بن محمد الحميد، البحر الأحمر والجزيرة العربية، في الصراع العثماني البريطاني، خلال الحرب العالمية الأولى، ط 1، مكتبة العبيكان الرياض، السعودية،1994 م، ص ص 32، 33.

الألمان في تثبيت مركزه[1]، وتشديد مقاومته لحركات التحرر الوطنية لشعوب الإمبراطورية العثمانية في مقدمتهم العرب، وقد وجد السلطان عبد الحميد الثاني مساندة تامة من طرف الأوساط الحاكمة الألمانية وخاصة الإمبراطور غليوم الثاني، وكانت ألمانيا تعمل بدورها لتسهيل عملية التغلغل السلمي[2] الألماني في الدولة العثمانية وذلك بإخماد حركات التحرر الوطنية لمختلف شعوب الإمبراطورية وتقف عقبة أمام تحقيق أهدافهم الانفصالية وتكوين دول مستقلة فألمانيا تسعى للحفاظ على وحدة الإمبراطورية ومحاولة إبعاد الدول الكبرى عنها من أجل الانفراد بها.

وقد نشرت صحيفة المؤيد مقالا لأحد الكتاب العثمانيين رأى فيه " أن ما جعل الدولة العثمانية تتوجه نحو ألمانيا هو تقدمها العسكري والصناعي ومحاولة الحد من الأطماع المستمرة في ممتلكات الدولة العثمانية، وفي المقابل رأى أن الدولة الألمانية تسعى لكسب الصداقة مع السلطة العثمانية لأجل ترويج تجارتها واستخدامها في أي صراع أوروبي مقبل ورأى هذا الكاتب أن مصالح الدولتين يستلزم عليهم دعم بعضهم البعض.[3]

4/ زرع الشقاق بين الدول الامبريالية:

حاول السلطان عبد الحميد الثاني زرع الشقاق بين الدول الكبرى لخلق صدام بينها وتحريض بعضها على بعض واستغلال المصالح المشتركة فيما بينها وإغراقها بالمعارضات والتناقضات وذلك لإتاحة الفرصة للدولة العثمانية للبحث في الحلول التي تخلصها من الضعف الذي يدب بداخلها حيث يقول السلطان عبد الحميد الثاني الشيء الوحيد الذي استطيع فعله هو استغلال التنافس الذي بينهم وإثارة طمع كل منهم في الحصول على النصيب

[1]–نادية محمود مصطفي، مرجع سابق، ص286.

[2]–هاشم صالح التكريتي، التغلغل الألماني في المشرب العربي قبيل الحرب العالمية الأولى،مجلة المؤرخ العربي،العدد 26،بغداد، العراق، 1980، ص167.

[3]–عبد الرءوف سنو، رحلة امبراطور ألمانيا إلى المشرق في مرآة الصحافة العربية المعاصرة، دط، الجامعة اللبنانية، بيروت، 1999 م، ص 2.

الأكبر مما يوقع الشقاق بينهم وكنت أرى بكل وضوح أن وجود ألمانيا قد أفسدت وحدة أوروبا مما سيؤدي إلى وقوع تضارب بين هذه الدول في نهاية المطاف.[1]

ب/الأسباب الخاصة بألمانيا:

بدأت ألمانيا تبحث عن حليف لها لتصدير منتجاتها واستثمار رؤوس أموالها نتيجة للتقدم الصناعي والعسكري وقد تضامنت عدة أسباب جعلها تختار الدولة العثمانية منها:

1/رغبة ألمانيا في التوسع:

بدأت ألمانيا[2] تسعى بنشاط للحصول على مستعمرات وبدأ ا ساستها يطالبون بذلك، فلقد صرح بيلوف وزير الخارجية الألماني نهاية القرن التاسع عشر بقوله " ذهب الوقت الذي كانت فيه الشعوب الأخرى تقتسم فيما بينها الأرض والمياه في حين نكتفي نحن الألمان بالسماء الزرقاء فقط إننا نطالب نحن أيضا بمكان تحت الشمس" وكانت الدولة العثمانية وعلى الأخص أقطار المشرق العربي الخاضعة لها تحتل الصدارة في مخططات ألمانيا التوسعية، بالرغم من اقتطاع الدولة الكبرى عدة أقاليم من الدولة العثمانية بالإضافة إلى فقدانها الكثير من مناطقها نتيجة للثورات التحررية لا تزال تمتلك أراضي واسعة جدا بداية القرن العشرين وتمتاز هذه المناطق بثروات صناعية هائلة بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي الهام وهذا ما أسال لعاب ألمانيا، وما دل على فكرة التوسع الألماني في هذه المناطق كونها

[1]–سيف الله أرباجي، السلطان عبد الحميد الثاني –مشاريعه الإصلاحية وإنجازاته ألحضارية ط1، دار النيل، القاهرة، مصر،2011، ص ص 54،69 .

[2]–استوطن ألمانيا منذ بداية العصور الوسطى القبائل الجرمانية التي هاجمت الدولة الرومانية في القرن الأول وقد ظهر شارل لومان 771 م، 814 م الذي نجح في تكوين إمبراطورية واسعة مترامية الأطراف وتوجه البابا عام 800 م منذ قيام دولة الرومانية المقدسة على يد شارل لومان وقد أثرت في تاريخ ألمانيا عوامل كثيرة أهمها عامل جغرافي فكانت الملكية الألمانية أقوى ملكية في أوروبا ثم أصبحت أوروبا أضعف شأنا في القرن الخامس ولقد قسمت الإمبراطورية بين أبناء شارل لومان بمقتضى معاهدة فرنان 843 م... **انظر : عمر عبد العزيز عمر،التاريخ الأوربي والأمريكي**، دط،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000 م، ص 54.

قد راودت بعض الألمان منذ وقت طويل فهي لم تكن من بنات أفكار وأنصار الاتحاد الجرماني، وإن كان هؤلاء قد طوروها ولكن ليست من اختراعهم بل كانت هذه الفكرة تراود اقتصاديين سياسيين وعسكريين ألمان منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر أي حتى قبل توحد ألمانيا حيث وجهوا أنظارهم إلى إقليم آسيا الصغرى والعراق منذ ذلك الوقت المبكر، إن ألمانيا كما لاحظ أحد الباحثين الانجليز بقوله "حقا كانوا يفهمون أن مصالحهم تكمن في تأمين السيطرة الاقتصادية ومن ثم السيادة على هذه الأقطار وذلك قبل أن يتمكنوا من توحيد بلادهم".[1]

ولكي نقتنع بأن الأقطار العربية تحتل حيزا كبيرا في المخططات التوسعية الألمانية، فنجد الجنرال البروسي مولكتة قد أجهد نفسه عندما كان خبيرا في الجيش العثماني، 1839 م، 1835 م، في نشر العديد من المقالات في الصحف الألمانية يدعوا فيها الأوساط الألمانية الحاكمة إلى العمل على أن يستوطن الألمان في منطقة أزمير، وواد الفرات مشيرا إلى الثروات الهائلة التي تتمتع بها هذه المناطق وقد كتب بصراحة " مما يدعوا للأسف أن نلاحظ أن مختلف الأقاليم والأراضي العثمانية تقع تحت سيطرة نفوذ روسيا أو فرنسا أو بريطانيا ولكن ليس تحت النفوذ الألماني..." وقد جهز الكثير من المفكرين الألمان لهذه الدعوة أمثال روشير وروس والاقتصاديان المعروفان ليست وروبر توس، وقد تطورت هذه الدعوة كما وكيفا بعدما توحدت ألمانيا[2] وأخذت بالتطور الاقتصادي ولقد أغرقت ألمانيا بالكتب والروايات والبحوث، والتقارير والمقالات الصحفية كتبها العشرات من الكتاب والصحفيين والمختصين الألمان وكان هدفها واحد وهو التدليل بحق ألمانيا في وراثة الدولة العثمانية،

[1]– هاشم صالح التكريتي، المرجع السابق، ص 42.

[2]– **الوحدة الألمانية:** تولى العرش الملك الألماني شارل لومان في 962م وأنشأ إمبراطورية مقدسة لكن سرعان ما تلاشت سلطة الإمبراطور وبقيت صورية فقط وانقسمت ألمانيا إلى 300 ولاية بعضها خاضع للكنيسة وبعضها يحكمها أمراء وطالت اللامركزية قائمة حتى أواخر القرن التاسع عشر وتوحدت سنة 1871م... انظر عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص 54.

وفي هذا الصدد نشر البروفسور شبرنجر في 1886م كتابا بعنوان "بابل أغنى بلد في الماضي وأكثر المناطق ملائمة للاستيطان في الحاضر "بعدما قام بسفرة طويلة في أقطار الدولة العثمانية وقد أصدر وقد أشار فيه إلى بلاد ما بين النهرين وأسهب هذا في وصف جميع ما تمتاز به من خصائص من مناخ وثروات، وقد صرح في هذا الكتاب بأن سوريا وآشور أكثر المناطق ملائمة للاستيطان فهناك لا توجد غابات عذراء ولا عقبات طبيعية فيلزم فقط خدش الأرض ووضع البذور ثم الحصاد".[1]

وقد زار الدولة العثمانية في التسعينات القرن التاسع عشر العديد من المستشرقين المختصين بطلب من مختلف منظمات الاستيطان الألماني وهدفهم البحث عن أكثر المناطق ملائمة للاستيطان وأظهرت الدراسات التي قاموا بها على شكل تقارير وكتب تدعوا إلى التعجيل في استيطان مناطق أسيا الصغرى[2] وشمال العراق، ومناطق أخرى من الدولة العثمانية واشتهر في هذا المجال زخاو له كتاب بعنوان "سفرة في سوريا ومابين النهرين على دجلة والفرات "وكتاب **أوبنهايم**[3] بعنوان "من البحر المتوسط إلى الخليج العربي "وأكد المؤلفان على أن شمال العراق هو أفضل الأماكن ملائمة للاستيطان أما جنوب العراق الذي يمتاز بجو حار ما لا يحبذه الألمان فقد اقترح في هذا الشأن فيشنجر بإنشاء مزارع ألمانية

[1]–هاشم صالح التكريتي، مرجع سابق، ص 43.

[2]–**أسيا الصغرى:** شبه جزيرة بأقصى غرب اسيا، تسمى بالأناضول يحدها البحر الأسود شمالا، البحر المتوسط جنوبا، بحرا ايجا غربا ويصل البحر الأسود مع بحر الايجا مع بحر المرمرة، مع مضيق البوسفور والدردنير.

[3]–**ماكس فون أوبنهايم:** 1860م 1946م مستشرق ألماني من أصول يهودية قام برحلات استكشافية في المغرب، والصحراء الغربية وسوريا والعراق وأسيا الصغرى والخليج العربي وأقام في مصر بين عامين 1894م، و 1909م، وقد وضع 12 مجلدا تضمن تقارير حول كيفية استغلال ألمانيا للاسلام والجامعة الإسلامية في صراعتها ضد كل من بريطانيا وفرنسا وقد وضع عدة مذكرات تتعلق بالتطورات في شمال إفريقيا ومصر وعلاقة مصر ببريطانيا...انظر عبد الرؤوف سنو،الإسلام في الدعاية الألمانية في المشرق العربي في أثناء الحرب العالمية الثانية، تنسيق محمد مخزون، أحمد حطيط، بحوث تاريخية مهدات إلى منير إسماعيل، بيروت، 2002م، ص 4.

يعمل فيها العرب،وقد تطور هذه الفكرة باول رورتاخ[1] وهو من أبرز إيديولوجي الامبريالية الألمانية[2] وتحمس إلى فكرة إنشاء تلك المزارع في جنوب العراق واستغلال عمل الأهالي حيث يقول في هذا الشأن "بأي ألوان بأي أمل جار وبأي رغبة أصور لنفسي ذلك الوقت الذي سترتفع فيه صفوف الأشجار والأهالي السمر فينسابون إلى الجنوب إلى السهل الواسع لكي يجلب لنا نحن الألمان الكثير من الغلال...أما هوجو كرونة فقد اصدر كتاب بعنوان "سكة حديد بغداد والفلاحون الشفابيون[3] فيما وراء القفقاس وفلسطين ويتضمن أفكار حول الاستيطان فيما بين النهرين.[4]

ويصف أحد الكتاب نهر دجلة والفرات ويقول " دجلة منعطف الصليخ تلوح بعظمتها وجلالها وكأنها سماء من نور،بغداد بلد الأساطير والأحلام يبدو طيفها على حاشية الأفق البعيد ومن هناك بحر من النخيل تهتز قممه وكأنه أمواج من الجنة الساكنة وتظهر في فوج النخيل طرق الفلاحين، وقد خرجوا مع أولادهم بثياب لها مثل الزهر.[5]

2/ البحث عن الأسواق الخارجية

لقد حقق الاقتصاد الألماني تقدما كبيرا سنة 1870م ورغبت ألمانيا في تأمين أسواق خارجية لمنتجاتها الصناعية الفائضة من جهة والحصول على المواد الأولية من جهة

---

[1]– **رورتاخ:** عمل بعد الحرب العالمية الأولى في قسم الأخبار في دائرة البحرية وأصبح في تشرين الأول 1914م رئيسا لدائرة الشؤون الخارجية في وزارة الخارجية الألمانية...انظرعبد الرؤوف سنو :مرجع نفسه،ص4

[2]–**الامبريالية:** تعد من مظاهر المنافسة الاقتصادية التي تدعو إلى إتجاه الدول الكبرى لاسيما الصناعية نحو الاستعمار وفتح الأسواق فيما وراء البحار وتعد انجلترا هي الرائدة في ذلك بربط مستعمراتها اقتصاديا والوقوف ضد كل منافسة اجنبية...انظر: محمد قاسم وحسين حسني، تاريخ القرن التاسع عشر، ط9، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، مصر،1936 ، ص192.

[3]–**الشفابيون:** هم الألمان الذين يقطنون إقليم شفابيا في ألمانيا كان بعضهم قد نزح الى الخارج ألمانيا واسطوطن في فلسطين ومنطقة ما وراء القفقاس...انظر: هاشم صالح التكريتي،مرجع سابق،ص44.

[4]–هاشم صالح التكريتي، مرجع نفسه، ص 44.

[5]–علي الطنطاوي، بغداد ذكريات ومشاهدات، ط1، المكتبة الأزهرية، مصر، د س ن، ص 73.

أخرى وقد كان الإمبراطور الألماني غير متحمس في دخول ألمانيا في ميدان التوسع الألماني الاستعماري لأن ذلك سيورطها في مشاكل الدول الكبرى وهذا سيؤدي إلى إضعافها، وبعد أن اعتلى غليوم الثاني وترك بسمارك منصبه سنة 1890 م تخلت ألمانيا عن هذه السياسة وذلك أن إمبراطور ألمانيا من دعاة السياسة العالمية[1] أي أنه يريد أن يكون لألمانيا حصة من النفوذ الذي تمارسه الدول الأوروبية الكبرى في القارات الأخرى، ولم تلبث الصناعة الألمانية أن تقدمت بفضل الغرامة المالية التي حصلت عليها من فرنسا، بالإضافة إلى حسن التنظيم والإدارة لكن عدم القدرة على التصريف للمنتجات أدى إلى تكديسها ورخص أثمانها، وكان تقدم صناعة السفن داعيا إلى المزيد من المنتجات التي تحملها إلى الخارج وإن بقاء ألمانيا بدون نفوذ خارج ألمانيا سيعرض منتجاتها للرسوم الجمركية المرتفعة، ويصيب مصانعها وعمالها بالتعطيل لذلك اتجه التفكير إلى ضرورة إيجاد أسواق خارجية للمصنوعات الألمانية كما أنها احتلت مكانا مرموقا، في وسط الدول الأوروبية نتيجة باهتمامها بالنقل وتوسيع الموانئ والسفن وأصبحت البحرية الألمانية أكبر قوة بحرية في العالم بعد بريطانيا سنة 1890م.[2]

ثانيا / مظاهر التقارب العثماني الألماني:

لقد عمل الطرفان على تطوير العلاقات فيما بينهما وهذا نتيجة للأوضاع التي كانت تعيشها كل دولة وحاجتهما الماسة لبعضهما البعض وقد ميز هذا التقارب عدة مظاهر أبرزها:

[1]– **السياسة العالمية:** من خصائص هذه السياسة اشتداد النزعة الاستعمارية، واستثمار رؤوس الأموال الألمانية خارج ألمانيا... انظر:... محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، ج2، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2005م، ص514.

[2]– هاشم صالح التكريتي ،مرجع سابق ،ص 42.

أ/المظاهر العسكرية:

عمل السلطان عبد الحميد في مجال الإصلاحات العسكرية على ما يلي:

1/الاستعانة بالخبراء الألمان:

تم استقدام الخبراء الألمان لتدريب الجيش العثماني وفق الأساليب الحربية الحديثة[1] وتم إرسال بعثة من الضباط الألمان إلى الدولة العثمانية 1882م، وقد لعب هؤلاء دور المدرسين العسكريين ويبثون في نفوس تلامذتهم الروح الوطنية، والحس البالغ الحيوية وخاصة أن الدولة العثمانية تعتبر ألمانيا الشريك المثالي لتطوير قوتها العسكرية دون تهديد وحدتها، ومن جهة أخرى كان الجيش العثماني يأخذ أسلوبه من النظام العسكري الألماني في ظل الاحتكاك الواقع بينهما بالإضافة إلى أن ألمانيا تلهم هيئة الأركان العثمانية بإستراتيجيتها البروسية، وتشدد على القيمة الإقليمية للإمبراطورية العثمانية بأكثر من تشددها على أبعادها البحرية لهذا يكون الجيش البري العثماني قد حضي باهتمام كبير من الجيش البحري وبذلك انتهج سياسة ألمنة الجيش العثماني.

2/العتاد العسكري:

كانت الدولة العثمانية توجه طلبات لشراء أسلحة من السوق الألمانية ذات الصنع الألماني، فالجيش العثماني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني يتسلح تدريجيا بمدافع "كروب "وبنادق "موزر" وقوارب "طوربيد" حيث يجد الفرنسيين والانجليز أنفسهم مبعدون من سوق الأسلحة العثمانية وتنتهي إلى تمتع الألمان بمركز الاحتكار اعتبارا من 1899م، ومن جهة

[1]–عبد الهادي محمد مسعود وأخرون، أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ الدولة العثمانية، 1299م، 1924 م، ط1، ج2، دار الوفاء للنشر والتوزيع، 1990 م، ص 44.

أخرى تتمتع ألمانيا بتعاطف شديد من الرأي العام العثماني، وانتشار الإعجاب الدائم في صفوف الشبان العثمانيين بالفن العسكري والعتاد العسكري الألمانيين.[1]

في مجال الاتصال عمل السلطان عبد الحميد الثاني، على إدخال التلغراف في كل أرجاء الدولة العثمانية من اجل تسهيل التخابر مع الجيوش التي ترابط على الحدود والتي تحتاج إلى أيام لتلقي

أخبارها، حيث اعتمد السلطان عبد الحميد الثاني على استخدام شبكة التلغراف وقد تم تكوين ديوان حرب مختص في القصر مع إعداد وتأهيل مجموعة من الجنود لهذا الغرض، حيث يتم معرفة كل الأمور والتجهيزات من مؤن وذخيرة وإعاشة وتموين كما يتم متابعة كبار قادة الجيش، وتسهيل أعمالهم، وقد أثبت التلغراف جدارته في الحرب الروسية،[2] كما عمل السلطان عبد الحميد الثاني على دعم تجارب الغواصات.[3]

فيما يخص البعثات للضباط العثمانيين إلى ألمانيا يقول الإمبراطور الألماني غليوم الثاني، عن الضباط العثمانيين الذين يتلقون العلوم العسكرية بأنهم في تقدم مستمر لكن تقارير السفير العثماني في ألمانيا يؤكد عكس ذلك حيث أن القادة العسكريين البروسيين يمدحون الضباط لأنهم لا يستحقون المديح، بل يغضون النظر عن كثير من أخطائهم ومن هؤلاء الضباط، أولاد البشوات الذين يكلفون الدولة العثمانية الكثيرة من الميزانية لتلقي العلوم العسكرية في بروسيا ومن جهة أخرى يولد هذا انطباعا حسنا في الخارج حيث يتم البرهان

[1]–روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية،ج2، تر:بشير السباعي، ط1، دار الفكر، القاهرة، مصر، 1992 م، ص 224.

[2]–السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، تر: محمد حرب، ط 3، دار القلم، دمشق، 1991 م، ص ص 165،168.

[3]– **الحرب الروسية العثمانية** : بدأت في 24 ابريل 1877 م، واستمرت حتى عام 1878 م، وتعتبر هذه الحرب نكبة من نكبات التاريخ العثماني، وقد رافقت هزيمة العثمانيين أمام الروس مشكلة هجرة مليون مسلم عثماني من بلغاريا إلى اسطنبول وهذا ما جعل من المسلمين أقلية في البلقان وعقدت معاهد لإنهاء الحرب في 31 يناير 1878 م... **انظر :محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، دط، المركز المصري لدراسات العثمانية، وبحوث العالم التركي، نصر القاهرة، مصر 1994 م، ص 31.**

على أنه لم يتم البخل بشيء في سبيل تكوين الجيش على المستوى المطلوب، لكن أكثر الضباط الوافدين من ألمانيا يفتقدون الفضيلة والاعتدال والبساطة وينغمسون في عادات سيئة كشرب الخمر، ويعودون وهم متفاخرين بأنفسهم أمام زملائهم البشوات المسنين.[1]

3/المدارس العسكرية:

لقد اهتم عبد الحميد الثاني كثيرا على تطوير الجيش البري على غرار الجيش البحري فعمل على تطوير المدارس العسكرية:

أ/المدرسة الحربية

والتي توجد في **بنقالتي** في الاستانة[2] وهذه المدرسة العليا الشهيرة على جانب كبير من الانتظام والترتيب والإتقان وبهذا كثير من الضباط ذو الكفاءة العسكرية يعلمون الدروس العسكرية وغير العسكرية كتعلم اللغات الأجنبية وخاصة الألمانية، وبها قسم لتخريج ضباط أركان الحرب بعد إتمام دراستهم ينالون الشهادة العليا مع رتبة ملازم ثاني فيدخلون في هذا القسم ثلاث سنوات ويتخرجون برتبة يوزباشي، ويوجد فيها قسم لتخريج ضباط آليات الفرسان وعدد جميع تلامذته 3000 تلميذ.

ب/مدرسة ضباط المدفعية:

توجد في الخليج الذهبي وتسمى "مهندس خانة برئ همايون "ويتخرج منها ضباط برتبة ملازم أول حيث أن الذين كانوا يتخرجون من هذه المدرسة لم يكونوا قد سدوا حاجة

[1]–السلطان عبد الحميد الثاني، مصدر سابق، ص ص 58 59.

[2]–**الأستانة Acetone** : الاسم القديم لاسطنبول ويعني عتبة الباب ا و المركز، التكية الكبير...انظر: سهيل صابان،المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية،دط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الراض السعودية 2000 م، ص 15.

الجيش العثماني فلذلك تضطر الدولة إلى ترقية من هم برتبة جاويش[1] في الأورط[2] إلى رتبة ضابط.

ويتخرج من هذه المدارس حوالي 700 ضابط بين أركان حرب ومشاة وفرسان ومدفعيين ومهندسين وبعدها يسعون للبقاء كمساعدين للمدرسين في المدارس العسكرية أو يلحق بإحدى المكاتب النظارة الحربية، أو الالتحاق بالفرقة الأولى بالأستانة بدلا أن يخدم الضابط المتخرج في الأورطة التي تحتاج إلى عمله ونشاطه وتتخذه الدولة العثمانية كقاعدة أساسية.[3]

كانت عملية تسليح الجيش العثماني خطوة جديدة في سير العلاقات الألمانية العثمانية، فلقد قام كولتز بتهيئة المناخ المناسب للنشاط الاقتصادي الألماني، فقد قامت الشركات الألمانية بإرسال البعثات الاقتصادية إلى الدولة العثمانية فوصلت في 1881م لغرض جمع المعلومات الاقتصادية،ووصل عدد من الرحالة الألمان إلى ممتلكات الدولة العثمانية الأمر الذي أدى إلى ازدهار التجارة الألمانية ونجاح الصناعات الألمانية في الأسواق العثمانية.[4]

ب/المظاهر السياسية

تميزت مرحلة السلطان عبد الحميد الثاني، بزيارتين لقيصر ألمانيا لدولة العثمانية:

[1]–**جاويش:** نوع من الموظفين من الدولة ويطلق أيضا على المسولين على نقل الأخبار بين القادة العسكريين والجيش، وهناك جاويش الترسانة وأمراء البحرية ويعني في الأصل الحاجب، أي صاحب البريد والدليل في الحروب... انظر سهيل صابان، مرجع نفسه، ص 80.

[2]–**الأورط:** لفظ تركي أصله أورته ويعني الوسط أو المتوسط وهو اصطلاح يطلق في الجيش الانكشاري، او بمعنى الطابور ويعني أيضا المعسكر... انظر...: محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1990 م، ص26.

[3]–حقي العظم، تاريخ حرب الدولة العثمانية مع اليونان، ط1، مطبعة الترقي،شارع عبد العزيز،مصر،1902م،ص ص27،28.

[4]–محمود شاكر، مرجع سابق، ص514.

1/الزيارة الأولى لقيصر ألمانيا غليوم الثاني للإمبراطورية العثمانية:

زيارة القيصر الألماني غليوم الثاني سنة 1889 م، الإمبراطورية العثمانية، وقد تجلت فيها الـــأبهة والعظمة، فألمانيا كغيرها من الدول الغربية فكرت كثيرا في الاستيلاء على المقاطعات العثمانية، وحلم غليوم الثاني بضم آسيا الصغرى، وجعل القسطنطينية.[1] مركز النفوذ الجرماني في الشرق، وأعلن القيصر عن عزمه بالمجيء على ظهر يخته، كما رغب في ملاقاة السلطان على باب قصر " ضولمة باغجة "، الكبير حيث اعتزم القيصر النزول إلى البر وكانت هذه صدمة كبيرة للتقاليد الشرقية وبعد مفاوضات وجدل قبل السلطان وأمر بإعداد عربتين فاخرتين تسيران في الطليعة على أن تكون الأولى أفخم من الثانية لأنه أعدها لنفسه وللقيصر وهناك ولسوء الحظ انتصرت التقاليد الغربية، إذ أن القيصر أراد يمتطي العربة الأولى إلى جانب القيصرة (زوجة القيصر الألماني) وليمتطي القيصر للعربة الثانية، وفي تلك الأيام يصعب جدا أن تتصور الدهشة التي تستولي على المؤمنين عندما يرون أمامهم الأكبر يسير في عربة مكشوفة وإلى جانب سيدة غريبة، وبالكاد صدق الناس أعينهم من وبالطبع صادف السلطان أثناء هذه الزيارة الكثير التي هزت عظمنه لكنها حدثت بعيدة عن الأعين وضمن جدران القصر.

[1]–**القسطنطينية :** سميت نسبة إلى قسطنطين العظيم الذي أعلن عن بنا ئها في ثلاثينات القرن الرابع ميلادي لتكون بمثابة روما الجديدة، بعدما أعلنها ديانة مسموح بممارستها بعد عصر الاضطهاد التي تخللته الوثنية، وكانت عوضا عن روما القديمة، وفي ألف 1453 م، تم فتحها، من طرف محمد الفاتح، ليصبح اسمها اسلام بول، أي عاصمة الاسلام...انظر: بيقولو باربارو، الفتح الاسلامي للقسطنطينية، تر: عبد الرحمن الطحاوي، ط1، عين للنشر والتوزيع،د ب ن، 2002 م، ص 5.

ولهذا استطاع القيصر في زيارته الأولى أن ينتزع وعدا من السلطان، بتمديد الخطوط الحديدية إلى قونية، وذلك بدأ عهد سكة الحديد برلين بغداد والظاهر لأن القيصر كان يفكر بكثرة في ضم آسيا الصغرى فقد كان يطمح لما أسماه بامتلاك العالم.[1]

2/الزيارة الثانية لقيصر ألمانيا غليوم الثاني الى الدولة العثمانية:

في اكتوبر من عام 1989م، وقام غليوم الثاني، القيصر الألماني بزيارة رسمية، إلى الإمبراطورية العثمانية وتلك هي المرة الثانية التي يقوم بزيارة إلى اسطنبول، وهو الرئيس الأوروبي الوحيد الذي قام عبد الحميد الثاني باستقباله وأقام عدة أيام بالعاصمة حيث احتفى السلطان بالإمبراطور والإمبراطورة احتفاء مهيبا، ومن ثم يزوران الأرض المقدسة حيث يؤكد غليوم الثاني صورته كمدافع عن الكاثوليك والبروتستانت في أن واحد وبعد ذلك بأسبوع حل بدمشق ولعب على وتر الجامعة الإسلامية[2] بتكفله ب 300 مليون مسلم يحيطهم في العالم بحمايته التامة[3]. قد كان وراء هذا الخطاب الشهير الذي ألقاه الإمبراطور في دمشق وأعلن فيه عن صداقته المسلمين في العالم وخليفتهم عبد الحميد الثاني، ودشن من خلال هذا الخطاب سياسة جديدة تقوم على أساس استغلال الإسلام في سبيل مناهضة الاستعمار وفي 1905 م وزع منشور في بيروت وهو عبارة عن رسم لإمبراطور ألمانيا يظهر فيه رأسه في وسط الهلال الإسلامي كإشارة إلى المر كز الذي كانت تسعى ألمانيا لاحتلاله في العالم

[1]– ماري ميلز باتريك، سلاطين بني عثمان، ط1، عز الدين للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1986 م، ص ص 130، 132.

[2]– **الجامعة الاسلامية :** تبنى عبد الحميد الثاني، فكرة الجامعة الاسلامية للوقوف، في وجه القوميات العربية، والتركية وكان شعار "يا مسلمي العالم اتحدوا "من أجل تقريب العلماء المسلمين لنشر الفكر الاسلامي القويم، واعتمدت الدولة ذلك كوسيلة لإصلاحها... انظر :محمد فاروق الخالدي، الموآمرة الكبرى على بلاد الشام، ط1، دار الراوي، الرياض، 2000 م، ص 84.

[3]–عبد الرؤوف سنو، ألمانيا والاسلام، في القرنين التاسع عشر والعشرين، وزارة الثقافة، بيروت، لبنان، 2007 م، ص1.

الإسلامي وفرض الوصايا عليه وكل هذه الأمور أثبتت للمسلمين أن ألمانيا هي دولة صديقة من للإسلام وتسعى لتحرير الشعوب الإسلامية من الاستعمار.[1]

وعلاوة على هذه الجوانب الدينية والسياسية، فإن الزيارة الإمبراطورية قد سبقها مجيء وفد كبير من رجال الأعمال من اسطنبول برئاسة مدير دويتش بنك، المدعو فون سمينز[2]، الذي حصل من الباب العالي على تعاقدات مربحة، وقد تمت الموافقة المبدئية، بإنشاء سكة حديد برلين بغداد. ومن جهة أخرى جاء بعض العلماء الألمان من بينهم من كان مختص في الحفريات تماما مثلما فعل الانجليز[3] وكانوا يريدون البحث عن الآثار القديمة في الموصل وقد تمت الموافقة على ذلك من طرف السلطان عبد الحميد الثاني[4]. وقد سمع هذا الأخير عن نواياه في البحث عن البترول، وقد بعث بأحد مرافقيه للتحري عن الموضوع باسم مستعار، ولم يمضي وقت قصير حتى تقرير صلاح الدين أفندي وكان الإمبراطور مازال ضيفا في الدولة العثمانية، وقد تضمن هذا التقرير بأن البعثات الألمانية المنقبة عن الآثار تفعل ما تفعل للتنقيب وفتح الآبار[5]. ومن المؤكد أن رحلة غليوم الثاني تمثل نقطة تحول للعلاقات الألمانية العثمانية وبشكل أعم على العلاقات الأوروبية ومن هنا أصبحت

---

[1]– عبد الرؤوف سنو ، مرجع نفسه، ص5

[2]–**فون سميلز:** كان رئيسا للمجموعة الألمانية الساعية إلى الحصول على امتياز بناء سكة حديد الأناضول في عام (1887،1888) وقد طلب من وزارة الخارجية الألمانية الدعم للحصول على الامتياز،فواق بسمارك على مساعي الحصول على الامتياز ودعمه دبلوماسيا ولكن حذر سمينز بأن ألمانيا ليس لها مصالح في الشرق...انظر:مصطفى محسن الذبحاوي، المستشرق الألماني فون أوبنهايم دراسة تاريخية(1946م–1860م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،تخصص تاريخ معاصر،إشراف فرقان فيصل جدعان الغانمي، جامعة القادسية،2017، منشورة، ص67

[3]–قدم السفير الانجليزي، سيفا، مرصعا، عثر عليه بإحدى حفريات بالموصل حيث قال السفير بأن هذا السيف وقع على الأرض أثناء احدى الزلازل وجزء منه قد يكون في الأعماق، وقد قام السلطان على عرض، هذا السيف، على بعض المختصين، فأكدوا له، أنه ليس قديما، وقد أدخلت عليه بعض الترتيبات، ليبدو قديما، وهذا يهدف إلى كسب الثقة والعمل براحة أكثر بالبحث على البترول... انظر: السلطان عبد الحميد الثاني، مصدر سابق، ص 158.

[4]–روبير مانتران، مرجع سابق، ج2، ص ص 220، 221.

[5]–محمد حرب، مرجع سابق، ص 158.

الفرصة مواتية لألمانيا لكي توسع من مصالحها السياسية والاقتصادية للدولة العثمانية[1]، وقد انخرطت ألمانيا بحزم منذ تقاعد بسمارك[2]، ولقد تم تحديد أسيا الصغرى كمجال مثالي لاستثمارهم لذلك قدم مهندسون وفنيون ألمان للمساعدة في تشييد الخطوط الحديدية الأولى ومن هنا وجد السلطان بديل لسياسة التقليدية المتمثلة في الاعتماد على الانجليز وفي الواقع لا يمكن فصل الإمبراطور الألماني فمنذ تدخله عمل على سياسة التدخل المباشر والمكثف في الدولة العثمانية على صعيد التنافس الامبريالي ومناهضة الدول الأوروبية، وقد جاءت هذه الرحلة تزامنا مع سياسة ألمانيا للحفاظ على سياسة السلطة واستقلالها فهي لا تظهر نية الاستيلاء على ممتلكات الدولة العثمانية، والحقيقة أن الدول الرئيسية الاستعمارية قد استولت على ما يمكن الاستيلاء عليه ما جعلها لا تجد مكانا تستحوذ عليه ومن هنا لم يمكن إمام ألمانيا سوى الزحف السلمي نحو الشرق والتغلغل الاقتصادي والتجاري وبناء على ذلك تمكنت ألمانيا من أن تكون هي الدولة المفضلة لدى السلطان العثماني ومن هنا تمكن الإمبراطور من أن يعقد عدة اتفاقات اقتصادية منها الحصول على امتياز سكة حديد برلين بغداد وتقديم الخبرة الألمانية لمشروع سكة الحديد الحجاز.[3]

ثالثا /نتائج التقارب الألماني العثماني:

لقد كان للتقارب الألماني العثماني نتائج وخيمة على الدولة العثمانية عامة وعلى المشرق العربي خاصة ومن هذه النتائج:

[1]– روبار مانترون، مرجع سابق، ج2، ص ص 221، 222.

[2]–**بسمارك:**(1815،1898) ولد أوتو فون بسمارك في براند بورغ من أسرة ارستقراطية من أصحاب الأرض وتخرج من جامعة بوتنجن في هانوفر 1835. وعندما وقعت أحداث 1848، اقترح على الملك اخمادها بالقوة وفي1849،انتخب لأول مرة في البرلمان البروسي الجديد وكان موقفه متشددا ضد الأغلبية اللبيرالية...أنظر:عبد العظيم رمضان،تاريخ أوروبا و العالم الحديث من ظهور البرجوازية إلى الحرب الباردة،دط،،ج2،الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، مصر،1996،ص136

[3]–عبد الرؤوف سنو، مرجع سابق، ص ص 11، 12.

أ/الهيمنة الاقتصادية:

أقامت ألمانيا علاقات اقتصادية وثيقة مع الدولة العثمانية بموجب معاهدة تجارية وقعت بين الدولتين في 1890م، وسيطرت ألمانيا بشكل شبه كلي على الاقتصاد العثماني، حيث عملت على تشجيع استثمار رؤوس أموالها في الدولة العثمانية وزيادة التبادل التجاري بينهما، وتأسست بنوك كبرى، ثم أنشأ أصحاب رؤوس الأموال خط للملاحة في الدولة العثماني، وبذلك احتلت رؤوس الأموال الألمانية المكانة الأولى وأقصيت رؤوس الأموال الفرنسية والبريطانية، وبلغت صادرات الدولة العثمانية إلى ألمانيا 9.6مليون مارك 1990م، حيث بلغت واردات الدولة العثمانية من ألمانيا 34.1 مليون مارك[1] [2].

وتعتبر تجارة الشحن من أوجه النشاط الألماني في الخليج العربي سواء نقل البضائع من أوروبا أو إلى الخليج العربي، أو نقلها بين موانئ الخليج العربي نفسها ماعدا النقل بين الخليج والهند فقد احتكرته بريطانيا لنفسها، وقد كانت الشركات الألمانية من الوسائل التي ساهمت وبسط النفوذ الألماني في الخليج العربي بشكل كبير وخاصة شركة وينكهاوس[3] التي دخلت سواحل الخليج سنة 1892م، بغرض شراء الصدف ولم تلبث أن أصبح لها فروع متعددة في موانئ الخليج العربي "الفارسي والعربي والبحرين وبوشهر وبندر عباس والبصرة، وعملت كوكيل لخط هامبورغ _أميركا الذي يقوم بعمليات شحن كبيرة وكانت وينكهاوس تعمل لصالح ألمانيا التي تمدها بإعلانات غير مباشرة وكانت تعمل بنشاط متزايد

[1]–مارك : هي العملة الألمانية.

[2]– هاشم صالح التكريتي، مرجع سابق، ص 46.

[3]–**شركة وينكهاوس:**سميت نسبة إلى رجل الأعمال الألماني، روبرت وينكهاوس، وكان مهتما بصيد الصدف " عرق اللؤلؤ"...أنظر: مارك هويز، مصائد الؤلؤ، المصالح الألمانية في صناعة الؤلؤ في الخليج العربي...انظر: المكتبة البريطانية،لندن،الملف5/a،متاح على الموقعhttp//WWW.qdl.qa/،تاريخ الولوج،، 2019 م،5،5،على:21:16

في الخليج العربي مما أدى إلى تخوف الوكلاء والقناصل البريطانيين من نشاطها وقد دعوا الجهات المعنية باتخاذ إجراءات ضدها[1].

لقد كان الصراع الدولي في الملاحة النهرية بارزا بشكل كبير وخاصة في نهر دجلة والفرات بين بواخر شركة الملاحة الحميدية وشركة لينج البريطانية، إذ كانت البواخر انجليزية القادمة من الهند وموانئ الخليج العربي تسيطر إلى حد كبير على تجارة البصرة بالتعاون مع شركة لينج وقد نافست البواخر الألمانية البواخر الانجليزية في مجال الشحن التجاري.[2]

من جهة أخرى فتحت الدولة العثمانية أسوا قها على مصراعيها وخاصة أسواق الخليج امام السلع لألمانية وأصبح البنك الألماني « deutsche bank » الممول الرئيسي للاقتصاد العثماني.[3]

بالإضافة إلى أن ألمانيا قد قامت ببناء عدة مشاريع اقتصادية في الدولة العثمانية نذكر منها:

_ إنشاء تراموای الأّستانة 1887م.

_ تمديد كابل كو نستنتر إسطنبول 1899 م.

_ تجهيز لبناء حيدر باشا البصرة و اسكندرونة.

_ إنشاء مصرف فلسطين الألماني 1899 م.

_ إنشاء مزارع القطن واستخراج زيوت 1905.

_ ترميم جسر إسطنبول ونقل ملكيته إلى الـــألمان وتأسس بنك الشرق 1906.

---

[1]–نجاة عبد القادر الجاسم، تطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين، ط1، جامعة الكويت،الكويت، 1997م،،ص ص 24، 25..

[2]–محمود شاكر، مرجع سابق،ص521.

[3]– محمد أحمد، العلاقات الألمانية السعودية، في الثلاثينات القرن العشرين، في ضوء الوثائق الألمانية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الثالث والرابع،سورية، 2010 م، ص ص 372، 373.

_ امتلاك 25 بالمئة من اسهم شركة النقط العثمانية 1912.

_ ري سهل قونية لزراعة القمح وإنشاء قناة طولها 200 كلم 1914م.[1]

ب/منح امتياز سكة حديد برلين بغداد:

لقد كان بناء سكة حديد في الدولة العثمانية إحدى الوسائل الفعالة التي ساعدت ألمانيا على التغلغل في تلك الدولة واستنزاف الكثير من ثرواتها وتعتبر السبيل الوحيد للوصول إلى الخليج العربي وبسط نفوذها هناك ففي عام 1892م أعلن السلطان عن عزمه لمد شبكة خطوط عبر الأراضي العثمانية تكمل خط ألمانيا الذي كانت قد حصلت على امتياز عام 1882م.

وفي البداية رفض السلطان عبد الحميد الثاني العديد من العروض المقدمة لتمويل هذا المشروع بسبب صفة المتعددة الجنسيات حيث استبعد كل من فرنسا التي كان لها طموح إلى الوصول إلى سوريا وبريطانيا التي كانت لها نية الاستيلاء على هذه الخطوط المستقلة، وتفضيل ألمانيا كونها دولة اقتصادية مالية عكس الدول الأخرى التي تهمها الناحية السياسية والاستعمارية، وتم منح امتياز سكة حديد برلين بغداد لألمانيا.[2]

وبعد الانتهاء من دراسة هذا المشروع وافقت اللجنة عليه وتمت احالته على وزارة الحرية لدراسته من الناحية الإستراتيجية، ثم أحيل على الباب العالي[3]، وفي 1899 م أعلن السلطان عبد الحميد الثاني رسميا منح امتياز لألمانيا، وقد تم عقد الاتفاق في 1903م،

---

[1]–عبد الرؤوف سنو، الإسلام في الدعاية الإسلامية في المشرق العربي ، ص 51.

[2]– نوري عبد البخيت، روسيا ومشروع سكة حديد برلين بغداد، مجلة المؤرخ العربي، العدد 26، جامعة البصرة، بغداد العراق، 1980، ص 40.

[3]– **الباب العالي:** ترجمة لفضية تركية وهو باب همايوني، وهي عبارة عن ثلاثة أبواب في قصر السلطان، الباب الأول هو المدخل ثم توجد ثكنة للجيوش الانكشارية الباب الثاني حيث توجد السرايا ومقر السلاطين ومكانا للوزراء والباب الثالث يسمى بالتركية مابين الهمايوني وهو باب الحريم وفي الاصطلاح يطلق الباب العالي على مقر السلطنة... انظر: عائض بن حزام الروقي، حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية "1841 م، 1849م"، د ط، جامعة أم القرى، مكة المكرمة السعودية، 1986 م، ص 45.

تعهدت فيه شركة سكة حديد الأناضول العثمانية – وهي شركة ألمانيا اتخذت لنفسها هذا الاسم – بمد الخط من قونية إلى بغداد والبصرة والخليج العربي[1]، وقد ناب عن الشركة ثلاث من أعضائها وعن الحكومة العثمانية وزير التجارة.

رابعا: موقف الدول الكبرى من التقارب الألماني العثماني:

لقد أدركت الدول الأوروبية الكبرى الخطر الألماني الناشئ وخاصة في ظل التقدم الصناعي والحربي وكذا التوسع الألماني فيما وراء البحار بالإضافة إلى التقارب الألماني العثماني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي تجسد في منح امتياز مشروع سكة حديد برلين بغداد لألمانيا دون غيرها وقد كانت هناك ردة فعل قوية من طرف الدول الأوروبية الكبرى وتباينت المواقف فيما بينها ونذكر منها:

أ/موقف بريطانيا:

بعد أن كانت العلاقات بين ألمانيا وإنجلترا ودية خاصة في ظل تقارب الشعبين وكانتا ترغبان في تكوين تحالف، ولكن ألمانيا كانت تطمح في التوسع فيما وراء البحار وهذا مجال صدام مع بريطانيا وقد نتج عن ذلك تدهور العلاقات فيما بينهما وخاصة بعد منح الدولة العثمانية لامتياز سكة حديد برلين بغداد وقد عملت بريطانيا على منع تنفيذ هذا المشروع لأنه يعمل على تهديد النفوذ البريطاني في الخليج العربي ففي عام 1899 م تم اغلاق المنفذ الوحيد لهذا المشروع وذلك بعقد اتفاقية مع الشيخ مبارك الصباح[2] أمير الكويت.[3]

---

[1]–**الخليج العربي:** أطلقت المصادر العراقية القديمة من الناحية الجغرافية عدة أسماء على الخليج العربي منها البحر الكبير، وبحر شروق الشمس، والبحر الأسفل والنهر المر و بحر شرق الشمس، وبحر بلاد الكلدانين وأطلق عليه جغرافيو فارس – خليج العراق – وسماه اليونانيين والرومان البحر الاريتري أي الأحمر...انظر: محمود شاكر، مرجع سابق، ص164،

[2]–**مبارك الصباح:** امير الكويت كان حار المزاج شديد اليأس كثير التقلب فيه شيء من الأسد وأشياء من الحرباء، بدوي الطبع حضري الذوق تارة يحبه الخصم وأطوارا يجامله كان كريما جوادا مسرفا يسترسل إلى الترف والبذخ يقدم حبه للمجد والسيادة...أنظر: أمين الريحاني،تاريخ نجد وملحقاته، ط1، المطبعة العلمية ليوسف صادر،بيروت،لبنان 1928م، ص.95.

[3]–نادية محمود مصطفى، مرجع سابق،ص 142.

كانت بداية العلاقات بين انجلترا والكويت تعود إلى 1775 بحيث كانت الكويت جزء من السيادة العثمانية في العراق وبدأت العلاقات السياسية فيما بينها بعقد اتفاقية 1899 والتي تتضمن أن يلتزم الشيخ مبارك الصباح وورثته بأن لا يستقبل أي وكيل أو ممثل لأي دولة دون الموافقة المسبقة من بريطانيا ولا يتنازل أو يبيع أو يرهن أي جزء من مقاطعته إلا بموافقة الحكومة البريطانيّة.

وكانت هذه الاتفاقية سرية لم تعلم بها الدولة العثمانية صاحبة السلطة الشرعية على الكويت ثم عقدت اتفاقية ثانية في سنة 1900 تنص على أن يمتنع شيخ الكويت على إدخال السلاح إلى الكويت[1] وفي سنة 1904 أنشأت بريطانيا مركزا لبريدها وفي نفس الوقت عينت معتمدا سياسيا لها في الكويت.[2]

وقفت بريطانيا امام هذا المشروع لأنه يهدد مصالحها في العراق والخليج العربي والهند وحصلت على احتكار التجارة مع العراق واحتكار نقل البضائع بين العراق وانجلترا وحاولت بدورها من مركزها في الهند أن تكون علاقة طيبة مع السعوديين ضمانا لمصالحها في الخليج العربي والعراق[3] وعملت بريطانيا على السيطرة على مختلف التشكيلات[4] في الخليج وعلى مصير المنطقة برمتها.

---

[1]–**الكويت:**كلمة الكويت تصغير لكلمة "الكوت" وهي تسمية منتشرة في سواحل الخليج العربي الغربية زاقليم العراق وكلمة ا"الكوت" تطلق على المنزل المربع المبني كالحصن والقلعة وغيرها وتبنى حوله منازل صغيرة ويكون هذا المنزل المربع مناء للسفن والبواخر تتوقف عنده للتزود بما ينقصها من الفحم والزاد وتطلق إلا على ما بنيا قريبا من الماء...أنظر: رأفت غنيمي الشيخ وآخرون، استراتيجية الدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي، 1869م– 1914 م،،ط 1،،مركز الحضارة العربية، القاهرة، مصر، 2014 م،ص164.

[2]–جميل بيضون وآخرون،تاريخ العرب الحديث،ط1،دار الأمل للنشر والتوزيع، 1991 م،ص128.

[3]–رأفت الشيخ تاريخ العرب الحديث، دط،العين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،الهرم،مصر،1994 م،ص ص 84،128،131.

[4]– **التشكيلات:**هم الزيديون في اليمن وبنو خالد في الإحساء وآل الصباح أو العتوب في الكويت على طول الساحل الشرقي للجزيرة العربية وآل خليفة قطر والإباضيون ثم اليعاربة وآل بو سعيد في عمان والأشراف في الحجاز....انظر:نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 131.

فبالرغم من المجهودات البريطانية في محاولة انتشال مشروع سكة حديد برلين بغداد فإن الدبلوماسية الألمانية كانت نشطة للغاية من اجل تنفيذ مشروع الخط الحديدي والذي تعتبره بريطانيا النقطة التي تهدد نظرية النفوذ البريطاني والسهم المصوب نحو الهند البريطانية.[1]

ب/موقف فرنسا:

لم يختلف موقف فرنسا كثيرا على موقف بريطانيا ففرنسا ناهضت مشروع سكة حديد برلين بغداد وان كانت في بداية الأمر قد بدا منها بعض التساهل ولكن عادت إلى الاتفاق مع انجلترا في محاربة هذا المشروع، ولم يمنع هذا الاتفاق أن يكون هناك تناقض في الأهداف بينهما، فبينما كانت غاية بريطانيا أن تؤمن لنفسها الحصول على امتياز مد وصلة الخط الممتد من بغداد إلى الكويت، ولم تكن فرنسا لترضى ولا تؤيد وجهة نظرها إلا التي تكفل مصلحة جميع الدول وأن الوسيلة الوحيدة والكفيلة بالتوفيق بين حقوق ومصالح الجميع هي جعل الخط دولي الصيغية وقد عبرت فرنسا عن وجهة نظرها ووجهة نظر زميلتها روسيا في مذكرات ارسلها سفير فرنسا في الاستانة إلى وزير الخارجية الفرنسي يقول فيها "أنه رد على سؤال من السلطان عبد الحميد الثاني عن سبب رفض فرنسا المساهمة في تمويل مشروع سكة حديد برلين بغداد وقد أجاب أن فرنسا ترحب بالمشروع لكن يستحيل عليها المساهمة فيه ما لم يصبح لها وضع مساوي مساواة مطلقة لوضع غيرها فيه وأن فرنسا لا تتأخر في مالية المشروع لو روعيت مصلحتها ومصلحة كل من روسيا وإنجلترا بحيث تنال كل واحدة حصة عادلة'منه،وأن الفرنسيين لا يستطيعون الافتراق عن الروس والانجليز ولا يمكن بناء خط حديدي بأموال فرنسية وغيرها ويبقى تحت إدارة الألمان ولا

[1]–عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين،التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ،ط1، ج 1 ،دار الفكر العربي،مدينة نصر،1999 م، ص 420.

يظهر فيه الآخرون إلا بدور ثانوي، بل يجب أن تكون المساهمة في العمل والإدارة والنفوذ على أساس المساواة بين الجميع.[1]

ومن جهة أخرى عملت الصحافة الفرنسية والانجليزية والروسية على نطاق واسع في خلق الاكاذيب وإثارة الفتن بين الدولة العثمانية وألمانيا[2]، بالإضافة الى انه تم الامتناع عن أي تعاون مع الألمان وخاصة إن رأس المال الألماني ينذر بأنه غير كافّ.[3]

ج/موقف روسيا:

كانت جهود روسيا في التدخل في البلقان تذهب سودا وسرعان ما تستفيد دول البلقان، ومع هذا كانت روسيا مضطرة للتدخل في شؤونها للحفاظ على مكانتها الدولية ونفس الأوضاع كانت بالنسبة لتوجهاتها التوسعية في إقليم الدولة العثمانية، ولكن أصبحت أمال روسيا في تحديد مصير ولايات الإمبراطورية العثمانية مهددا بالتلاشي بسبب الدور المتصاعد للألمان في الدولة العثمانية وخاصة فيما يتعلق بمشروع سكة حديد برلين بغداد، وأصبح الاعتقاد بأن المجال الحيوي لألمانيا هو الدولة العثمانية وخاصة العراق والأناضول، وفي إطار نمو القدرات الاقتصادية والعسكرية لألمانيا وارتفاع صادراتها الصناعية بشكل ضخم واكتساح المصنوعات الألمانية الأسواق واكتسابها شهرة عالمية في وقت قصير والواضح أن كل من بريطانيا وروسيا لهما عدو مشترك، بالإضافة إلى أن المشكلات القائمة بينهما قابلة للحل على غرار المشكلات القائمة مع ألمانيا وهذا ما جعلهما يكونان تحالف[4] انجلوروسي.[5]

---

[1] – موفق بني المرجة، صحوة الرجل المري،دط، مؤسسة صقر الخليج، الكويت،1984 م، ص118.

[2]–السلطان عبد الحميد الثاني، مصدر سابق، ص 81..

[3]–روبير مانتران، مرجع سابق، ج2،ص 226.

[4]–عبد العزيز سليمان نوار و محمد محمد جمال الدين، مرجع نفسه، ص 428.

[5]–**التحالف الانجلوروسي** :كان الخلاف الرئيسي بين إنجلترا وروسيا يرجع تنازعهما على النفوذ في إيران وكانت إ'نجلترا تعلق آمالها على إيران بحكم أنها قريبة من مستعمراتها في الهند ولتوفر زيت البترول في إقليمها الجنوبية لاستعمالها كوقود لأسطولها لكن هذا الخلاف تم تجاوزه من طرف الدولتين بسبب تصاعد الخطر الألماني...أنظر: شوقي عطاء الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، دط، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، مصر،2000 م،ص226..

أما بالنسبة للدولة العثمانية فقد سمحت لروسيا ببناء خط حديدي من الساحل السوري إلى الخليج، وظهر القنصل الروسي يعمل على بناء محطة فحم في الخليج العربي لحساب دولته، وقد أثار ذلك مخاوف بريطانيا وخاصة بعد تقدم الكونت " فلادمير كابنست" سنة 1898م بمشروع خط حديدي من ميناء طرابلس إلى ميناء الخليج العربي، إلى السلطان عبد الحميد الثاني مع امتداد فروع له إلى بغداد[1]، أما بالنسبة لألمانيا فقد شعرت روسيا بخطورة هذا المشروع على مستعمراتها في الدولة العثمانية وحاولت القضاء عليه وذلك بتذكير السلطان عبد الحميد الثاني بالصداقة الروسية العثمانية وحذرته من منح أي مشروع لأي دولة ماعدا روسيا،لكن السلطان لم يكترث لذلك، فحاولت الاتفاق مع ألمانيا لحماية مصالحها الاستعمارية فوضحت ألمانيا على لسان وزير خارجيتها "إن ألمانيا تحتاج إلى أسواق وأهدافها اقتصادية فقط وليس هناك أي خطر على المصالح السياسية الروسية في الإمبراطورية العثمانية "وقد اعترفت ألمانيا بحقوق روسيا في المضايق مقابل عدم تعرض روسيا لمشروع سكة حديد برلين بغداد، لكن روسيا لم تقتنع بذلك ودعت ألمانيا لعقد اتفاقية رسمية،لكن ألمانيا لم تعطي أيِ اهتمام لمطالب روسيا بسبب قوة مركزها في السياسة الدولية وخاصة بعد حصولها على ميناء " بورت آرثر" في البر الصيني الذي وضع الحد للنفوذ الروسي في الشرق الأقصى.

وبعد فشل روسيا في إحباط هذا المشروع وعرقلة تنفيذه تغير موقفها وسلكت طريقا جديدا يقوم على أساس حماية حدودها الجنوبية في القفقاس ومناطق البحر الأسود من الخط الألماني المواكب لمسار الحدود وذلك بمحاولة إبعاد الخط عن هذه المناطق كما ضمنت

[1]-زياد محمد الصميدعي وجمال الدين فالح الكيلاني،تاريخ الدولة العثمانية-رجال وحوادث، ط1،المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم، فاس،المغرب، 2013 م،ص104 .

مصالحها في الاقسام الشمالية من فارس من الخطر الألماني بعد اتفاقها مع ألمانيا سنة 1910 ومع الدولة العثمانية سنة 1913.[1]

د/موقف النمسا والمجر

كانت للنمسا والمجر في ذلك الحين مصالح مشترك مع ألمانيا لأن مد خط حديد الأناضول إلى بغداد أمر مهم للنمسا بقدر ما هو مهم للمجر لأن القسم الأعظم من المسافرين والبريد ينتقل عبر النمسا وبعد ذلك تكون محطة حيدر باشا نقطة بداية في طريق الهند[2].

وأخيرا يمكن القول ان ألمانيا في أواخر القرن العشرين ظهرت كقوة عالمية وانتهجت السياسة العالمية وذلك باعتمادها على الدولة العثمانية كحليف والعمل على المحافظة عليها بتحقيق وحدتها من أجل الانفراد بها للتوسع في أقاليمها، وقد اعتمدت على سياسة التغلغل السلمي لتحقيق ذلك ما جعل الدول الكبرى تبدي قلقها من هذا الشأن لأن ألمانيا أصبحت تهدد نفوذها في الدولة العثمانية لأنها أصبحت المفضلة لديها،وخاصة أن هذا التقارب ظهر في وقت غير مناسب لأن الدول الكبرى كانت تنتظر الفرصة المناسبة لاقتسام ما يسمى بتركة الرجل المريض،في حين تعتقد ألمانيا أنها الوريث الشرعي لهذه الدولة السائرة في طريق الزوال ومن هذا المنطلق بدء الصراع الغير مباشر بين ألمانيا والدول الكبرى.

[1]– نوري عبد البخيت، مرجع سابق، ص ص62،48 .

[2]–السلطان عبد الحميد الثاني، المصدر السابق،ص82 .

الفصل الثاني: مشروع سكة حديد برلين بغداد

أولا:مشاريع السكك الحديدية الدولية المقترحة الممتدة نحو الخليج العربي قبل1888

ثانيا: تنفيذ مشروع سكة حديد برلين بغداد

أ/الجناح الأوروبي لسكة حديد برلين بغداد

1/ المرحلة الأولى:من1871 م إلى18881 م

2/المرحلة الثانية من1888 م إلى1899 م

ب/الجناح الآسيوي لمشروع سكة حديد برلين بغداد

1/المرحلة الأولى:من1899 م إلى1908 م

2 /المرحلة الثانية: من 1908 م إلى 1914م

ج/فروع سكة حديد برلين بغداد

د/الأراضي التي تمر عليها سكة حديد برلين بغداد

ثانيا:طبيعة مشروع سكة حديد برلين بغداد وأهدافه

أ/طبيعة مشروع سكة حديد برلين بغداد

ب/أهداف مشروع سكة حديد برلين بغداد

1/الأهداف الخاصة بالدواة العثمانية

1-1/الأهداف الاقتصادية

2-1/الأهداف الإستراتيجية

3-1/الأهداف الاجتماعية

2/الأهداف الخاصة بألمانيا

1-1/الأهداف الاقتصادية

2-1/الأهداف الإستراتيجية

3-1/الأهداف الاجتماعية

رابعا:الصعوبات التي واجهت المشروع

أ/الصعوبات المالية

ب/ الصعوبات السياسية

ج/الصعوبات الميدانية

خامسا:نتائج ومصير سكة حديد برلين بغداد

أ/نتائج سكة حديد برلين بغداد

ب/مصير سكة حديد برلين بغداد

مشروع سكة حديد برلين بغداد:

لقد أحدثت السكك الحديدية ثورة عظيمة في مجال النقل، والمواصلات الأمر الذي مهد لوضع الخطط اللازمة لإنشاء خط بري يربط بين الشرق والغرب، ولقد كانت بريطانيا هي السباقة لذلك ولكن لم تنجح في تنفيذ هذه المشاريع، وفي نهاية القرن التاسع عشر برز مشروع سكة حديد برلين بغداد كواحد من أهم المشاريع التي حاولت ربط المنطقة العربية خاصة الشرق الأوسط بأوروبا وقد دخلت ألمانيا إلى الدولة العثمانية بهذا المشروع الذي يجعلها في الريادة ذلك بوضع يدها على المشرق العربي، وقد واجهتها عدة صعوبات لكن لم يمنعها ذلك من بدء العمل ومن جهة أخرى فتح هذا المشروع أبواب المنطقة لصراع دولي كبير لاسيما بريطانيا القوية المنتفذة في المنطقة آنذاك وألمانيا الطامحة لأخذ مكان لها في وسط الأمم القوية.

أولا: مشاريع السكك الحديدية الدولية المقترحة الممتدة نحو الخليج العربي قبل 1902:

إن فكرة ربط أوروبا بالخليج العربي والهند برا عبر آسيا الصغرى باتجاه مياه الخليج الدافئة بدلا من الطريق البحري هي من الأفكار القديمة نسبيا حيث يمكن الرجوع بها إلى القرن السادس عشر وذلك لأن الطرق البحرية[1] التي تربط بين ميناء بورتسموث وميناء الهند بمباي يكلف الكثير نتيجة للرحلات التي تستغرق أشهر طوال في الوصول[2] وقد تتلف البضاعة خلالها أو تفقد نتيجة لعدم توفر الأمن والطمأنينة في المياه التي تجوبها السفن المحملة بالبضائع نحو أوروبا.

[1]– لؤي بحري، سكة حديد بغداد دراسة في تطور ودبلوماسية قضية حديد برلين بغداد حتى عام 1914 م،دط، الأهلية للنشر والطبع، بغداد العراق، 1967 م، ص 14.

[2]– عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية،دط، دار الفكر العربي، 91 ش جواد حسني، القاهرة، مصر،دس ن،ص 185.

يستطاع القول بأن البوادر الأولى لهذه المشاريع ظهرت حوالي 1600م، حين فاتحت شركة الهند الشرقية شركة الليفانت البريطانية في موضوع انشاء طريق بري من أوروبا نحو الهند لكن هذه الفكرة لم تعطي أي نتائج إيجابية،ثم تثار الفكرة من جديد عام 1782م عندما عاد جون سليفان من رحلته إلى الهند عبر آسيا الصغرى واقترح على الحكومة البريطانية طريق بري نحو الهند وفي عام 1929م اقترح مجلس إدارة شركة الهند الشرقية فكرة انشاء طريق سريع بري نحو الهند عبر سوريا واد الرافدين وفي نهاية الأمر أحدثت هذه الدعوات صداها في الأوساط الحاكمة[1].

قامت الحكومة البريطانية بإرسال بعثة برئاسة فرنسيس جينسي بين عامي 1830م و1832 م، بارتياد مناطق أسيا الصغرى وسوريا والعراق قدم فرنسيس جينسي عقب عودته من هذه الرحلة تقريرا إلى الحكومة البريطانية يفيد بأنه ي يمكن انشاء طريق بري نحو الهند عبر سوريا وواد الرافدين وأن يربط هذا الطريق بنهر الفرات الذي يمكن استعماله كخط للمواصلات بواسطة السفن التجارية باتجاه الخليج العربي[2] ولم تكتفي الحكومة البريطانية بهذا التقرير فأرسلت بعثة ثانية ما بين عامي 1835م، 1837م، وكانت تحت اشراف كل من حكومتي الهند ولندن وقد أيد فرنسيس جينسي هذه المرة أيضا مقترحاته في التقرير الأول وأوصى بمد سكة حديدية بموازاة الفرات عبر حلب ثم الخليج العربي ولقد أغرا جنسي حكومته بزراعة القطن قائلا "بأن زراعة القطن في العراق ستتفوق علي ما تنتجه مصر من القطن الأمر الذي سيؤدي إلى الحصول على أرباح وفيرة من عمليات نقل القطن بالسكة

[1]–لؤي بحري، مرجع سابق، ص 18.

[2]– أمال عمر خميس عبيد المحمدي،النشاط الملاحي البريطاني في أنهار العراق (1831م–1914م)،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث،إشراف جمال هاشم أحمد الذويب،كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الأنبار،العراق،منشورة،2016،ص50.

الحديدية التي تملكها إنجلترا "،[1] وخصص البرلمان البريطاني لهذه الرحلة 20.000 جنيه، وساهمت شركة الهند الشرقية 5000 جنيه.[2]

بعد هذه الرحلات التي قام بها جسني،ظهرت مشاريع خيالية،ففي عام 1842 م وضع وليم سبنز مشروعا لسكة حديد تمتد من كاليه إلى القسطنطينية.

اقترح ألكسندر كامبل في عام 1843 م خطا لسكة حديد يمتد من أوستد على الساحل البلجيكي عبر فينا وبلغراد حتى القسطنطينية ومنها عبر أسيا الصغرى ثم حلب ومنها تمتد السكة بمحاذاة الحدود الإيرانية نحو كاراتشي ثم كالكوتا.

في عام 1851 م وضع جيمس طومسون مشروعا مشابها وقد سعى هذا الأخير إلى الحصول على تأييد من الباب العالي ثم ظهرت من جديد شخصية فرانسيس جسي 1862م بفكرة مشروع سكة حديدية تمتد من السويداء، على خليج الإسكندرونة حتى قلعة جابر[3] في أعالي الفرات وأن تكون هذه السكة كحلقة وصل بين البحر الأبيض المتوسط والطرق النهرية في الفرات وقد فكر في مد سكة حديدية نحو بغداد ومنها إلى البصرة وتكون الكويت كنقطة نهاية لهذا الخط، وهنا تظهر الكويت لأول مرة في مشاريع السكك الحديدية، وبالرغم من الجهود المبذولة إلا أن هذا المشروع باء بالفشل.[4]

---

[1]– عبد العزيز سليمان نوارى، مرجع سابق، ص 199.

[2]–لفتنانت كولونيل سير أرنولدت ويلسون، تاريخ الخليج، تر محمد امين عبد الله، ط4، وزارة التراث والثقافة، عمان، 2016 م، ص 203

[3]– **قلعة جابر** : تقع بين رقة ومسكنة في الصحراء على الشمال الشرقي من الفرات، كامل المنطقة سكنها التركمان ولا يسمحون للغريب بالقرب منها إذ أنها تحتوي على قبر سليمان شاه الذي يقدسه التركمان، ويطلق عليه كذلك " تورك مزاري " أي القبر التركي...انظر : يلماز أوزرتونا، تاريخ الدولة العثمانية ،دط، تر،عدنان محمود سلمان، المجلد 2، منشورات مؤسسة فيصل،تركيا،1990 م، ص767.

[4]– لؤي بحري، مرجع سابق، ص 19

عقب انتهاء الفرنسيين من فتح قناة السويس عام 1869 م، أصبحت بريطانيا ملحة على خلق طريق بري ينافس قناة السويس لأن هذه الأخيرة ستقضي على مكانة بريطانيا، حيث وضع ستسفون مشروعا منافسا لقناة السويس وذلك بمد سكة حديدية تبدأ من سكوتاري فأزمير ثم سيفري ثم حسار فأكسراي ثم واد الفرات فبغداد وبعدها البصرة ثم ايران فبلوجيستان ثم كالكوتا في الهند فلم تكتب لهذا المشروع النجاح بسبب معارضة فرنسا.

وفي عام 1870م وضع بعض المهندسين البريطانيين مشروعا أخر يبدأ من إسكدرونة إلى البصرة عبر حلب والموصل ثم بغداد وقد باء هذا المشروع أيضا بالفشل. وبالتزاحم الذي حدث بين الدول الغربية لنيل امتيازات في الدولة العثمانية وكان الألمان هم آخر من تقدم لطلب امتيازات السكك الحديدية وذلك سنة 1888م فجاءوا بأفكار جديدة وكان الانجليز والفرنسيين والروس ممن يفكرون في وصل السواحل بالأصقاع الداخلية وذلك لترويج صناعتهم وتجارتهم ولهذا لم ينشئوا سوى خطوط صغيرة كيافا–القدس–حيفا ودمشق–بيروت وطرابلس–حمص السويداء أو الإسكندرون–حلب و مرسين– أضنة وأضاليا الخ، فكل هذه الخطوط كانت تبتدئ من الساحل وتنتهي بمدن الساحل أما الخطة الألمانية فتتفق مع المصالح العثمانية أكثر من الأخرى[1] ومن جهة أخرى قدم الروسي" فلادمير كاسيت" مشروعا يختلف تماما عن مشروع "بروسل" فقد كان يقضي بمد سكة حديدية تمتد من طرابلس على البحر الأبيض المتوسط ثم الكويت ثم على الخليج العربي عبر الصحراء على أن يربط العراق بواسطة طريق فرعي يمتد نحو كربلاء، لكن هذا المشروع كان مصيره الفشل بسبب طبيعته الصحراوية.

وفي حزيران 1880م، أعلم جسني فهمي باشا وزير الأشغال في الحكومة العثمانية الوزير الأكبر أن خزينة الدولة لا تمتلك الإمكانيات المادية لتمويل الوصلة بين حيد باشا

[1]– عبد العزيز سلمان نوار، مرجع سابق، ص203.

وأرميت وبالتالي ضرورة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية خصوصا بعد إنشاء منظمة الدين العثماني التي أعادت ثقة الدوائر والبيوتات المالية الأوروبية في إعادة استثمار واستغلال رؤوس الأموال في الدولة العثمانية، وعلى اثر ذلك ظهرت عدة مشاريع للسكك الحديدية تمتد من آسيا الصغرى وواد الرافدين منها.

مشروع الفون كازالية ومشروع كانكريد الذي حصل على امتياز إنشاء سكة حديدية في 24 آذار سنة 1883م، الذي تمتد من طرابلس على البحر الأبيض المتوسط عبر حمص ثم حلب وحماه إلى واد الفرات فبغداد ثم البصرة لكن هذا المشروع يسعى إلى إخراج يهود الروس وتوطنهم على جوانب هذه السكة، غير أن معارضة الحكومة العثمانية وكذلك وفاة كانكريد أدى إلى قبر هذا المشروع.

ثانيا: تنفيذ مشروع سكة حديد برلين بغداد:

أ/الجناح الأوروبي لمشروع سكة حديد برلين بغداد:

1/المرحلة الأولى من1871م إلى1888م:

وقد أثر نزول أحد المهندسين النمساويين إلى ميدان العمل في مشاريع السكك الحديدية في آسيا الصغرى وواد الرافدين وهو المهندس الفون بروسل[1] الذي قام بدراسات للسلطان العثماني تتعلق بمسح الأراضي في الدولة العثمانية وبالضبط في منطقة آسيا الصغرى مابين "1872م، 1874م"[2]، وفي خضم التطور الحاصل في مجال السكك الحديدية، فرضت مشاريع الخطوط الحديدية نفسها على القادة العثمانيين.[3]

[1]– **فون بروسل:** اشتغل ويليم فون بروسل في بداية حياته كمهندس للسكك الحديدية في النمسا ثم عمل بين الفترة (1862 م، 1852 م) لحساب الخوان بربرى في باريس كمسؤول لإدارة السكك الحديدية شمال غرب سويسرة ثم عمل ما بين (1870 م، 1862 م) في باريس ثم فينا لحساب شركة نمساوية وهي شركة سكة حديد الجنوب، المؤسسة من قبل مصالح روتشيلد وقد اجبرته اشغال الشركة في القدوم إلى اسطنبول....أنظر:لؤي بحري،مرجع سابق، ص 14

[2]– لؤي بحري، مرجع نفسه، ص 20.

[3]– روبير مانتران، مرجع السابق، ج2، ص 224.

حيث قدم المهندس بروسل مخططا لمشروع سكة حديد برلين بغداد الملقب بقاطع آسيا الصغرى وكان القصد من هذا الخط ان يبتدئ من مرفأ حيدر باشا على ساحل البوسفور وينتهي بالكويت على ساحل الخليج الفارسي مارا بأزمير مجتازا مضايق نهر سقاريا المعوج فيصل أسكي شهر ومنها يتجه شرقا نحو أنقرة –بوزغاد–سيواس–عربكير–خربوط–ديار بكر–ماردين–الموصل– بغداد– ومن هذا يسير موازيا لدجلة وشط العرب حتى خليج فارس،وتكون له فروع رئيسية إلى اسكي شهر وكتاهية وقونية[1] وغيرها من الأماكن الواقعة في البحر الأبيض المتوسط، ويدعى هذا المخطط بالمخطط الشمالي وهو أقصر الطرق وأقلها نفقة ويبلغ طوله3500 كلم.

في سنة 1871 قامت الدولة العثمانية بمد 92كلم من حيدر باشا إلى أزمير،لكن الحروب والثورات المتتابعة في أوروبا والدولة العثمانية وكذلك التدخلات الأجنبية قد أوقفت العمل مدة ست عشر سنة.

2/<u>المرحلة الثانية: من 1888م إلى1899م</u>

في تشرين الأول1888م تمكن المصرف الألماني دويش بنك على الحصول على امتياز هذا الخط حتى مدينة أنقرة[2] مع الوعد بتمديد بقية الأقسام إلى مدينة بغداد بضمانات كيلو مترية تقدر ب15ألف فرنك، وقد باشر الألمان عملهم في شباط 1889م، وفي سنة 1891تمكنو من اتمام 300كلم، وفي سنة 1893م وصل الخط إلى أنقرة وقد مد منه 578 كلم.

---

[1]–**قونية:** مدينة تقع جنوب وسط تركيا عاصمة مقاطعة قونية عرفت عند الرومان باسم ايكانيو،أصبحت قاعدة لسلاطين السلاجقة بآسيا الصغرى في القرن 11،آلت الى الأتراك العثمانيين في القرن 15 و ماتزال قونية محتفظة بأسوارها القديمة وتزخر بالمباني الأثرية في العصر السلجوقي أهمها مسجد علاء الدين و بها عدة متاحف...انظر: فاطمة بوجلطي، مرجع سابق، ص46 .

[2] – **أنقرة:**كانت مدينة أنقرة صغيرة قبل جعلها عاصمة الدولة التركية و هي واقعة بأعالي الجبال ترتفع بحوالي 920مترا عن سطح البحر...أنظر فاطمة بوجلطي، مرجع نفسه.ص194 .

بعد هذا الإنجاز طالبت ألمانيا الحكومة العثمانية بامتياز الأقسام الأخرى، على أن يجري تعديل في استقامة الخط، فبدلا من أن يسير من أنقرة إلى يوزقاد وسيواس تم تحويله من أنقرة إلى قيصرية، وحصلوا عليه في أول سنة 1893م يمتد لمسافة 320كلم بضمانات كيلومترية تقدر ب17650فرنكا وسمي هذا التخطيط بالمخطط الوسطي، لكن ووسيا لم يرق لها ذلك خشية من تقدم الألمان في الولايات الشرقية وقد انتهت المفاوضات بتغير الألمان لوجهتهم، وطلبوا من الحكومة العثمانية بمنحهم جزء جديد بين اسكي شهر وقونية،[1] في 15فبراير1893م حصلت شركة سكة حديد الأناضول على امتياز الخط الحديدي الذي يصل بين اسكي شهر وقونية والتي تم الوصول إليها 1896م[2] وقد سمي هذا التخطيط بالمخطط الجنوبي وقدرت ضماناته الكيلو مترية ب15 ألف فرنك.

ب/ الجناح الآسيوي لمشروع سكة حديد برلين بغداد:

1/المرحلة الأولى: من 1899 م إلى غاية 1908 م

في 6 أيار 1899م تم منح امتياز سكة حديد بغداد لصالح شركة خطوط حديد الأناضول وفي تشرين الثاني نوفمبر 1899م، وقع السلطان بنفسه على فرمان[3] مبدئي يمنح الشركات الألمانية بمد الخطوط الحديدية عبر الممتلكات العثمانية في الخليج العربي وبالتحديد منح امتياز خط حديدي من بغداد إلى البصرة والخط الذي شغل العلاقات الدولية لفترة طويلة ويعود الفضل في ذلك إلى القنصل الألماني ببرشتاين[4] ولقد خطط المهندسون الألمان لمد خط

---

[1]–محمد كرد علي،خطط الشام،ج5 ،ط2، مكتبة النوري، دمشق، سورية،1983،ص ص 193 194.

[2]–يوسف حسن يوسف عمر،موقف بريطانيا من سكة حديد برلين بغداد1898،1914،المجلة الأردنية للتاريخ و الآثار،المجلد السادس،العدد الرابع،2012، ص176.

3–**فرمان:** كلمة فارسية الأصل وتعني الأمر تخصص ومعناه يطلق على المرسوم السلطاني فقط...انظر: جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد (1869 م–1918 م)، ط1، مدبولي، القاهرة، مصر،1991،ص25.

[4] –**بيبر شتاين:** (1842 م– 1912 م) سياسي ألماني درس القانون وأصبح عضوا في الريخشتاق في1878 م وعين وزيرا للخارجية خلال المدة مابين (1890 م–1897 م) وتقلد منصب سفير ألمانيا في إسطنبول في 1897 وكان له دور في تقوية النفوذ الألماني في الدولة العثمانية وساعد في حصول بلاده على امتياز انشاء سكة حديد برلين بغداد،،، أنظر:نادية جاسم كاظم، العلاقات السياسية الألمانية الروسية (1885 م– 1898 م)، مجلة جامعة بابل، العلوم الانسانية، المجلد 64 العدد 4،جامعة بابل العراق،ص 2014.

حديدي طوله ألف وستمائة كلم"1600 كلم " يربط بين إسطنبول وبغداد ومنها إلى البصرة على شط العربي وهذا يعني ربط الشرق الأوسط بأوروبا وبالتالي وصول الألمان إلى بغداد والخليج العربي إلى درة التاج البريطاني.

- **توقيع العقد:**

أطلق على هذا المشروع باختصار خط "(طريق ب، ب، ب") (" route bbb" (أنظر: الملحق رقم 6) لأنه يبدأ من برلين ويمر ببيزنطة ثم بغداد وثم اختيار كلمة بيزنطة بدلا من إسطنبول أو الأستانة أو القسطنطينية حتى تبدأ أسماء المحطات التي تمر بها الخط بحرف واحد وهو الباء[1] وقد تمت الموافقة النهائية على هذا المشروع في 15 آذار مارس 1902م، بموجب اتفاقية وقعت من طرف ذهني باشا وزير التجارة والأشغال باسم الحكومة العثمانية وقد ناب عن الجانب الالجانب الألماني ثلاث من مديري الشركة وهم الدكتور كورت زندر المدير العام لشركة سكة حديد الأناضول وجوينر أرثر رئيس مجلس المديرين بالشركة وهجيونين ادوارد المدير العام المساعد بالشركة[2] بضمانات كيلو مترية تقدر ب16500 فرنك[3] ونصت هذه الاتفاقية على 46 بندا أهمها:

1- مدة الامتياز 99 عام.

2-تشغيل الرعايا العثمانيين بعد 5 سنوات مع التزام الشركة بدفع 500 ليرة سنويا للفقراء.

3-تحويل الأجهزة والمواد المستعملة في إنجاز هذا المشروع إلى ملكية الدولة العثمانية بعد 5 سنوات من التشغيل وإعادة كل الآثار التي تم العثور عليها أثناء العمل للدولة العثمانية.

[1]-عمر عبد العريز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ،دط،ج3،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة، مصر،2004، ص173 .

[2]- يوسف حسن يوسف عمر، مرجع سابق،ص187.

[3]- محمد علي كرد، مرجع سابق،ص.194

4-أعطى الامتياز الحق لشركة سكة حديد الاناضول بتمديد الخط من قونية إلى بغداد والبصرة مرورا المدن التالية " قونية، الحميدية، عثمانية، تل حبوش، رأس العين، نصبين، الموصل، تكريت بغداد،كربلاء،النجف، الزبير "مع إقامة فروع للخط إلى عدة مناطق أهمها حلب وخانقين ونقطة على الخليج العربي يتفق بشأنها فيما بعد أصحاب الامتياز والحكومة التركية.

5-تكوين شركة محاصة[1] باسم الإمبراطورية العثمانية لسكة حديد بغداد تحل محل شركة سكة حديد الأناضول وتتعهد هذه الشركة الأخيرة بان تتنازل أو تحول الخط الحديدي القائم من قبل الممتد من حيدر باشا وقونية لأي شركة أخرى.

6-تقوم الشركة بتسليم ما تم مدة من الخطوط الحديدية للدولة العثمانية تواقع 200 كلم لكل مرحلة مع ترقب وزارة الأشغال العثمانية عمليات إنشاء الخط واستغلاله على أن تدفع الحكومة العثمانية كل عام مبلغا حدد ب 270 قرش ذهبي عن كل كلم واحد وبدفع هذا الخط شهريا ابتداء من بداية الإنجاز إلى غاية انتهاء العقد.

7-يحق لأصحاب الامتياز امتلاك الأراضي الأميرية التي يمر عليها الخط وإمامة المنشآت العامة أما إذا كانت الأراضي ملك للأفراد يدفع لهم مقابل أراضيهم، فهي تشتري بالسعر المناسب.

8-يلتزم الموظفون والمستخدمون في مواقف الخط الحديدي بوضع الطربوش على رؤوسهم وارتداء اللباس الرسمي الذي توافق عليه الحكومة العثمانية مع تعهد الحكومة العثمانية بحفظ العاملين على هذا الخط.

[1]- **شركة محاصة:** هي عبارة عن شركة مستترة ليس لها شخصية معنوية تنعقد بين شخصين أو أكثرلإقتسام الأرباح الناشئة عن عمل تيجاري أو أكثر يقوم به أحد الشركاء بإسمه الخاص...أنظر : عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ج3 ص187.

9- يحق للحكومة العثمانية إقامة منشآت عسكرية للدفاع على هذا الخط وفروعه كلما رأى ذلك ضروريا.

10- أن يكون القانون والمحاكم التركية هي التي تقوم بالبث في قضايا الخلافات التي تنشأ بين الشركة والحكومة العثمانية وبين الشركة والأشخاص العاديين في الأمور الخاصة بتنفيذ الامتياز.[1]

11-يمنح السلطان عبد الحميد الثاني لألمانيا حق التنقيب على طرفي السكة بمسافة 20 كلم دون الحصول على رخصة مسبقة من الحكومة العثمانية،وأن تجري محادثات بينهما لتقرير مصير القطع الأثرية التي تم العثور عليها.

ولقد اقترح عبد الحميد الثاني أن تبتعد السكة الحديدية عن البحر نصف يوم لحمايتها من الغارات البحرية.[2]

ولم تنص هذه الاتفاقية على جعل الكويت نقطة نهاية لهذا الخط،لأن سيطرة الدولة العثمانية على الكويت لم يكن مؤكدا لذلك فقد وجدوا من الأسلم الاتفاق مع شيخ الكويت ورغم ذلك فقد بدء العمل الفعلي من خلال الشركات الألمانية وكانت التكلفة المتوقعة لمد هذا الخط هو 275 فرنك لكل كلم الواحد وقد كان القسم الأول يمتد من قونية إلى أورغلي "Ergli" وقد خصص له الأموال اللازمة للبدء فيه عام 1903 م، حيث أنجز منه 200 كلم حتى تشرين الأول أكتوبر 1904م[3]، حيث تم الانتهاء من الجزء الأول الذي تم افتتاحه بشكل رسمي في 25 أكتوبر 1904م.

---

[1]-لؤي بحري، مرجع سابق، ص ص69،70 71.

[2]- طارق زيدان،خط حديد بغداد برلين "القطار الذي غير خريطة الشرق الأوسط "،متاح على الموقع https //raseef22.com.artic1 الخميس،2018/11/1 تارخ الولوج2019/5/6 ،07:12

[3]-يوسف حسن يوسف عمر، مرجع سابق، ص 178.

بعد ذلك بدء التجهيز لبناء السكة في الجزء الثاني ما بعد منطقة أورغلي حيث أن هذا الجزء يتطلب ميزانية كبيرة أكبر من ميزانية الجزء الأول نظرا للطابع الجبلي السائد وقد ظهرت مشاكل مالية وميدانية مما ساهم في البحث عن رؤوس الأموال، وبالتالي يسير العمل بشكل بطيء[1] ومن جهة أخرى أعلن جراي وزير الخارجية البريطانية سنة 1 أيار 1906م، الذي جاء خلافا لرئيس الوزراء البريطاني بالفور أنه لا يقف أمام المصالح الألمانية لكن ألمانيا بدت متحفظتا من هذا التصريح لأنها تريد الاحتفاظ لنفسها بحق مد سكة حديد بغداد وفي أواخر عام 1906م لاحت في الأفق بوادر التحالف الألماني الروسي وقد أقلق ذلك بريطانيا، وقد تأكدت بريطانيا أن امتلاكها ولو جزء صغير من سكة حديد بغداد قابل للاستعمال في أي نزاع وقد قام جراي ولورد ريتشارد ها لدين وبعض رجال الأعمال البريطانيين بإخبار القيصر الألماني غليوم الثاني خلال زيارته لبريطانيا 1907م، أن موقف بريطانيا يتغير ما إذا أصبحت الوصلة من سكة حديد بغداد إلى البصرة والخليج العربي تحت إدارة وسيطرة البنوك البريطانية وإشرافها المباشر عليها لضمان نفوذها وسيطرتها على الخليج العربي ولها وضع مساوي مع الدول الأخرى وقد استمرت المفاوضات بين المد والجزر بين الدول الكبرى وبشكل منقطع حول شروط المشاركة في خط حديد بغداد والتحكم فيه حتى قيام جمعية الاتحاد والترقي بالانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني 1908م.[2]

2/المرحلة الثانية: 1908م إلى غاية 1914م:

كان لانقلاب الضباط الأتراك في تموز 1908 م على السلطان عبد الحميد الثاني في 1909 م[3]، له دور كبير في تغيير ميزان العلاقات التركية البريطانية والألمانية حيث تم ترجيح كفة الضباط الموالين لبريطانيا في الدولة العثمانية وبدء النفوذ الألماني في الهبوط،

[1]–محمد علي كرد، مرجع سابق،ص211.

[2]–يوسف حسن يوسف عمر، مرجع سابق، ص ص 198،199.

[3]– مرجع نفسه، ص 200

وبالرغم من هذه الأوضاع تم الانتهاء من بناء الجزء الأول من السكة عبر جبال طوروس[1] وأومانوس في كانون 1909م، وقد انعكست هذه التغيرات على السياسة الخارجية العثمانية التي شهدت تطورا واضحا بعدم اعتراف الحكام الجدد بالاتفاقيات السابقة وازداد النفوذ البريطاني في كافة مرافق الدولة العثمانية حتى قيل أن العمل في مشروع سكة حديد برلين بغداد سيتوقف، لكن لم ينتهي عام 1909م، حتى حدث انقلاب من طرف الضباط الموالين لألمانيا وحدث تحسن ملموس في العلاقات الألمانية العثمانية، أما حالة الصراع الدولي وانعكاساته على المشروع وتأثيراته على أوضاع الدولة فقد أبدى الاتحاديون ميلا في التقرب من بريطانيا من أجل خلق نوع من التوازن بين المصالح الأوروبية في الدولة العثمانية حتى أن بريطانيا أبدت استعدادها للتباحث حول السيادة العثمانية في الكويت إضافة إلى بحث المسائل المتعلقة بالمشروع والدور البريطاني فيه، ومن جهة أخرى حاولت ألمانيا استغلال العلاقات القائمة بين بريطانيا وروسيا في فارس لصالحها لذلك توصل القيصر الألماني إلى الاتفاق مع روسيا بموجب اتفاقية بوتسدام في تشرين الثاني سنة 1910 م، حيث أبدت الدولتان مصالح بعضهما يد روسيا في شمال فارس مقابل توقف روسيا عن معارضة مشروع سكة حديد برلين بغداد أو النشاط التجاري في فارس[2]، وفي عام 1911م وقعت ألمانيا مع الدولة العثمانية اتفاق قدمت بموجبه الدولة العثمانية لشركة سكة حديد برلين بغداد الضمانات المطلوبة لمد مد السكة نحو بغداد كما منحتها حق بناء خط فرعي من المدينة العثمانية إلى إسكدرونة و الحق في بناء ميناء هناك في نفس الوقت قامت السلطات الألمانية بإبلاغ الحكومة العثمانية عن التنازل عن حق بناء الخط الممتد من بغداد إلى الخليج العربي نتيجة حصول المصالح الألمانية على نفس المزايا التي تحصل عليها أي دولة أخرى توكل لها مهمة بناء الجزء المذكور.

---

[1]– **جبال طوروس** :سلسلة جبلية جنوب تركيا تمتد موازية ساحل البحر الأبيض المتوسط جنوب آسيا الصغرى....انظر: فاطمة بوجلطي، مرجع سابق،ص44.

[2]–محمد شاكر، مرجع سابق،ص 520.

في مارس 1911م صرح جراي من الجانب البريطاني أن اتفاقية خط حديد بغداد لا يهم بريطانيا طالما أنها لا يخرج أو يبتعد عن الولايات العثمانية لكن هذا الخط إذا امتد إلى ما هو أبعد من الحدود العثمانية فإن موقف بريطانيا سيختلف وفي تصريح آخر في 26 ماي 1911 م أكد جراي على ضرورة ضمان أن الانتهاء من هذا المشروع لن يلحق الضرر بمركز بريطانيا الاستراتيجي والاقتصادي وبعث جراي إلى سفير ألمانيا وأخبره أنه مستعد للموافقة على المشروع بشرطين.

1-أن لا يؤدي إنشاء هذا الخط إلى أي مساس بالتجارة البريطانية.

2-أن لا يتحول المركز العسكري الذي تسيطر عليه بريطانيا إلى أي قوة أخرى، وفي 15 تموز 1912 م، توصلت ألمانيا على اتفاق مع بريطانيا حول مشروع سكة حديد برلين بغداد ومن أهم ما تم التوصل إليه:

3-أن تعلن شركة خطوط حديد الأناضول عدم نيتها في مد الوصلة من البصرة إلى الخليج وأن لا تقوم ألمانيا باتخاذ ميناء أو محطة كنهاية للسكة دون إقرار مسبق من الحكومة البريطانية، وقد أعلن وزير خارجية ألمانيا بأن حكومته لا توافق على هذا الأمر إلا إذا أصبح شط العرب صالحا للملاحة، وما كان يفهم من هذا الموقف هو أن ألمانيا تريد أن تجد لنفسها باب مفتوح ليوصلها إلى الخليج العربي دون تحمل النفقات.[1]

ومن جهة أخرى بدأت المفاوضات بين الدولة العثمانية وانجلترا وقد جاءت الفرصة المرتقبة حيث رأت الدولة العثمانية أن من الأفضل لها أن تسوي مشاكلها مع إنجلترا بعد تأزم الأوضاع في البلقان[2] وقد تمت المفاوضات في مؤتمر لندن وانتهت إلى اتفاقية 29

[1]- يوسف حسن يوسف عمر، مرجع سابق، ص 200.

[2]- **البلقان** :شبه جزيرة تقع جنوب شرقي أوروبا بين البحر الأسود في الشرق والبوسفور والدردنيل وبحر مرمره في الجنوب وبحر أيونيا والبحر الأدرياتيكي غربا ونهر الساف والدانوب شمالا وبذلك يدخل فيها ألبانيا صلب بلاد اليونان وجنوبي رومانيا وبلغاريا وتركيا الأوروبية. انظر : فاطمة بوجلطي، مرجع سابق،ص86.

تموز 1912م، التي اعترفت فيها الدولة العثمانية باستقلال الكويت إداريا وبالكف عن التدخل في شؤونه الداخلية بما في ذلك ورثة الإمارة، وبالكف عن التدخل العسكري أو الاحتلال في جميع المناطق العائدة للإمارة، كما تضمنت اعترافها باتفاقية 1899م، بين أمير الكويت وإنجلترا والتخلي عن كل مدعياتها في جزيرة قطر والبحرين أما فيما يتعلق بمد وصل سكة حديد بغداد البصرة فقد جاء فيها ما يلي:

وفي حالة اتفاق الدولة العثمانية مع حكومة صاحب الجلالة على تمديد خط حدي بغداد البصرة حتى الكويت أو إلى حد أخر ضمن المنطقة المستقلة تتفق حكوماتنا على التدابير التي يجب اتخاذها فيما يخص حماية هذا الخط والمحطات التي تمر عليها وإقامة الدوائر الجمركية ومستودعات البضائع أو أي مؤسسات أخرى إلا أن هذه الاتفاقية لم توقع[1]، نتيجة الأوضاع السائدة في الدول العثمانية فقد ألهت حروب البلقان الحكومة التركية عن القيام بأي خطوات جديدة بموضوع سكة حديد بغداد إذ أن تلك الحروب صرفت انتباه الحكومة التركية ونشاطها لأجل الانتهاء منها وإعادة الاستقرار إلى المنطقة المضطربة وعندما انتهت تلك الأزمة وجدت تركيا حالتها المالية يرثى لها لدرجة أن مشاريع السكك الحديدية كانت تمر بمرحلة التهديد بتأجيل الاستمرار فيها، في 13 تشرين الثاني 1913م قدمت المصالح الألمانية مذكرة إلى الحكومة التركية تناولت فيها النقاط التالية:

1-عدم موافقتها على بناء القسم الممتد من ازمير إلى الخليج العربي بواسطة دولة أجنبية دون تفاهم مسبق.

2-يجب إبقاء الملاحة في شط العرب مفتوحا للجميع.

[1]- موفق بن الموجه، مرجع سابق، ص 17.

3-يجب السماح لألمانيا بحرية الملاحة في نهري دجلة[1] والفرات[2]، وأن تفرض ضريبة موحدة على السفن في هذين النهرين.

4-أن يتم تنظيم إعطاء الضمانات المالية اللازمة لبناء سكة حديد بغداد.

5-إذا ما رغبت فرنسا في الحصول على امتياز أحد الموانئ الموجودة على البحر الأبيض المتوسط فإن من حق ألمانيا الحصول على مثل هذا الامتياز في المنطقة المحصورة بين انطاكيا[3] وسيليفاكا.

أعقبت الحكومة الألمانية هذه المذكرة بمذكرة أخرى أكدت فيها على النقطتين الثالثة والخامسة في المذكرة الأولى إضافة إلى النقاط التالية:

1-أن تمنح لشركة حديد بغداد حق استغلال السفن والبواخر النهرية لأغراض النقل بين محطات القطار في نهري دجلة والفرات.

2-أن تجعل شط العرب صالحا للملاحة وأن تستمر المحافظة.

---

[1]- **نهر دجلة:** ينبع نهر دجلة من منطقة ديار بكر ثم يصل الحدود العراقية،ويبلغ طوله داخل العراق حوالي 1418كيلومتر، وهو سريع الجريان عميق الغور،يبلغ عرضه في فصل الشتاء ضعف عرضه في فصل الصيف،يسير باتجاه الموصل وبالإقتراب منه يزداد عرضه ويلتقي بسد نمرود ونهر ديالي وهو كثير التعرجات ويلتقي مع نهر الفرات في منطقة القرنة التي تقع مسافة أربعين ميلا شمال البصرة فيصبان في شط العرب...أنظر: أمال عمر خميس عبيد المحمدي، مرجع سابق، ص14

[2]- **نهر الفرات:** يبلغ طوله ضمن حدود العراق حوالي 1200 كيلو متر يجري نهر الفرات من البيره جك ويصب فيه نهر البليخ شرق الرقة ونهر الخابور شرق دير الزور ويواصل سيره نحو العراق بانحدار شديد حتى يصل مدينة عنه ومنها إلى هيث ثم الفلوجة وهنا يقترب من نهر دجلة ويكون مستواه في هذه النقطة أكثر من نهر دجلة بحوالي سبعة أمتار ويسير مارا بالمسيب والحلة ويتفرع منه شط الحلة وسد الهندية...انظر:أمال عمر خميس عبيد المحمدي، مرجع نفسه، ص 14

[3]- **أنطاكيا:** مدينة جميلة على ضفة نهر أورونتيس تتميز بكثرة أساطينها (أعمدتها) الرخامية و من غيضات الشجر اشتهر أهلها بإطلاق الكنايات التهكمية...انظر:ل.ج.شينى، تاريخ العالم الغربي،دط، تر: محمد الدين حقي ناصف، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص83.

3-أن تحدد ضريبة النقل في نهري دجلة والفرات بحد أعلى مقداره فرنك واحد على كل طن انجليزي.

4-أن تمنح شركة سكة حديد بغداد بصورة انفرادية مد سكة حديد حلب حماه.

5- تحديد حصة ألمانيا من الملاحة النهرية في دجلة والفرات بمقدار 20%.

ولكن لم تعطي المذكرات أي نتائج إيجابية وبقيت المفاوضات مستمرة حتى 1914م، لكن دون أي نتيجة[1]، في حزيران 1914 م حدثت مباحثات بين بريطانيا وألمانيا وانتهت بالاتفاق التالي:

1-اعتراف بريطانيا بأهمية خط حديد برلين بغداد للتجارة الدولية مقابل موافقة الألمان على سيطرة بريطانيا على الجزء الجنوبي من الخط وتكون نهايته البصرة ويكون لهم عضوان في مجلس إدارة الشركة.

2-تعهد الألمان بعدم قيماهم بإنشاء ميناء على الخليج العربي أو دعم دولة أخرى للقيام بهذا.

3-تعهدت بريطانيا بفتح شط العرب أما الملاحة الدولية واستثمار 40% من أموالها في هذا المشروع.[2]

كما اتفقت ألمانيا وفرنسا بموجب اتفاقية 15 فبراير 1914 م، على التقاء بالنسبة لسكة حديد بغداد –شاه– حماة وتمديدها في حلب ثم إلى البحر الأبيض المتوسط حتى اسكدرونة وبالنسبة لسكة بغداد حتى طرابلس الشام بسكة حديد شاه –حماة وتمديداتها.[3]

[1]-لؤي بحري، مرجع سابق، ص ص 90،91.

[2]-محمود شاكر، مرجع سابق، ص ص 520،521.

[3]-موفق بني المرجة، مرجع سابق، ص 118.

ودخل شهر تموز من عام 1914 م ودخلت أوروبا في المرحلة الحرجة في تاريخها السياسي [1]حيث أصبح شبح الحرب يظهر للعيان أكثر فبدأت الاستعدادات بشتى أنواعها للحرب تأخذ شكلها النهائي، حيث اختفت سكة حديد برلين بغداد عن الأنظار.

ج/فروع سكة حديد برلين بغداد:

لمشروع سكة حديد برلين بغداد المختصر في خط ب ب ب الرئيسي فروع أهمها:

1_فرع من تل حبش إلى حلب.

2_فرع من نقطة مجاورة على الخط على الخط الرئيسي يتفق عليها فيما بعد إلى أورفا وأن الحكومة العثمانية لن تمنح أي ضمان ولن تساهم في مصاريف تشغيله وتكون الإيرادات الإجمالية من حق الشركة صاحبة الامتياز ويبلغ طوله 30كلم.

3_فرع من صادجة إلى خانيكن

4 _فرع من زبير إلى موقع يتفق عليه فيما بعد على الخليج الفارسي.

5_فرع يتجه إلى مرعش.

6_فرع يتجه إلى عنتاب.

7_فرع يتجه إلى بيرجك.

8_فرع يتجه إلى ماردين.

9_فرع يتجه إلى إربل.

10_فرع يتجه إلى طوز كرماتي.

[1]–لوؤي بحري، مرجع سابق، ص92.

11_فرع يتجه إلى حيت.

12-نشاء خط فرعي مؤقت من ميناء إستانبول إلى حميدية ويستخدم لأغراض الشركة في نقل المواد إنشاء الخطوط الحديدية وعند الانتهاء تعمل الشركة على رفع القضبان الحديدية المتعلقة بهذا الخط المؤقت.[1]

د/**الأراضي التي يمر عليها الخط الحديدي ب ب ب:**

بما أن المشروع يحمل صفة المنفعة العامة فعلى أصحاب الامتياز أن يستولوا على الأراضي اللازمة لمد القضبان الحديدية عليها وإقامة المنشآت التي تتصل بالخط وهذه الأراضي على نوعين النوع الأول وهي الأراضي المملوكة للأفراد، ويقوم أصحاب الامتياز بشرائها بالمبلغ المتفق عليه وإن تعذر الاتفاق تتدخل الحكومة العثمانية بتطبيق قانون نزع الملكية المعمول به وتسلمها لأصحاب الشركة بعد استيفاء ثمنها منهم وتسليمه لأصحاب الأرض، أما الأراضي التي تستغل بصفة مؤقتة في تنفيذ المشروع فتقوم الدولة بمنحها لأصحاب الامتياز مقابل دفع تعويض لأصحاب الأرض، أما النوع الثاني من الأراضي فهي الأراضي الحكومية فتسلم لأصحاب الامتياز دون مقابل وتستغل الشركة ما يقارب15كلم على جانبي الخط ويجوز لهم استغلال هذه الأراضي دون مقابل كالبحث عن الآثار واستغلال المحاجر والحصى وغيرها ثم تعمل الشركة بغلقها بعد الانتهاء من العمل بها،أما نقل مواد البناء وغيرها من المواد الأزمة في إنشاء الخط الحديدي وفروعه كما ينتقل مستخدمو الشركة وعمالها في فترة إنشاء الخط تحت إشراف وزارة البحرية العثمانية في شط العرب ونهري دجلة والفرات مع إعفاء المواد التي تنقل من الضرائب.[2]

[1]_عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ج3، ص ص175 178 179.

[2]-مرجع نفسه ، ص ص 185 187

ثالثا: طبيعة مشروع سكة حديد برلين بغداد وأهدافها:

أ/طبيعة مشروع سكة حديد برلين بغداد:

مشروع سكة حديد برلين بغداد هو مشروع تجاري منح لمجموعة من أصحاب رؤوس الأموال الألمان[1] وهو من الخطوط العريضة وعرضه 1متر و44 سنتيمتر ونصف القطر الأصغر لمنعطفات الخط 500 متر في حين لا يتجاوز هذا النصف القطر 300 متر في بقية الخطوط العثمانية ووزن القضيب الحديدي أكثر من وزن القضبان في السكك الحديدية الأخرى والقصد من ذلك تزويد السرعة على هذه الخطوط وجعلها 75 كيلو متر في الساعة وقد أثبتت الإحصائيات التي أجراها ري مدير خط سيلانيك –الاستانة أن المعدل المتوسط لسعر الكيلو متر الواحد في الخطوط الحديدية العثمانية 189110 فرنك يدخل في هذا المبلغ ثمن القاطرات والعجلات والشاحنات والإنشاء ونفقات التأسيس وفوائد رأس المال وكل ما يتعلق بنفقات الخطوط الحديدية وهذا قليل إذا قيس بخط بغداد لأن نفقاته كانت أكثر من غيره فيقتضي والحالة هذه أن يقدر المعدل المتوسط لسعر الكيلو متر الواحد بمائتي ألف فرنك أي تسعة آلاف ليرة عثمانية ذهبية.[2]

ب/أهداف مشروع سكة حديد برلين بغداد:

1/الأهداف الخاصة بالدولة العثمانية:

1-1 /الأهداف الاقتصادية:

تحتل الامتيازات الاقتصادية مكانة كبيرة في هذا المشروع إذ أنه يفتح البلد كله أمام التقدم الاقتصادي وذلك على مستوى القطاعات الثلاثة الصناعي والزراعي والتجاري.

[1]– اناس حمزة الجيلاوي، الموضفون البريطانيون في العراق خلال فترتي الاحتلال والانتداب (1914م–1932م)، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 7،جامعة بابل ، العراق، أيار 2012 م،ص196

[2] –محمد علي كرد، مرجع سابق، ص196.

يسهل هذا الخط عملية نقل البضائع حيث أنها كانت قديما تنتقل بكميات محدودة وبأجور مرتفعة حيث ينقل الطن من البضائع على ظهور الجمال بحوالي 60 فرنك أما على مستوى القطار فلا يزيد عن 70 قرشا و 14 فرنك،[1] ويعيد طريق أوروبا –الهند إلى سابق عهده ونشاطه وخاصة إذا وصل الخط إلى سوريا وبيروت واسكدرونة وحيفاء ليكون هناك طريق تجاري جديد أن تتيح للدولة العثمانية الانفتاح تستفيد من خبرات ورؤوس الأموال الألمانية وتستفيد من إصلاحات ملموسة يشعر بها رعاية الدولة العثمانية وليدرك الجميع أن الدولة العثمانية دخلت عصر الإصلاحات والمشروعات الإنتاجية[2] التي تعود بفوائد اقتصادية وعمرانية كبيرة لأن ازدهار المدن وفتح طرق جديدة واستغلال الموارد الطبيعية في المناطق الشاسعة التي يمر بها الخط وبالتالي يؤدي إلى تحسن معيشة السكان وتطوير التجارة الداخلية والخارجية وإيجاد موارد مالية جديدة لخزينة الحكومة بحصولها على نسبة مقرر من إيرادات هذا الخط، ما ينجم عنه بمرور الوقت وقف التدهور المالي الذي تعاني منه الدولة والمتمثل في ضخامة القروض الأجنبية.[3]

يشير المؤرخ جاسترو في مؤلفه الذي عاصر بناء السكة الحديدية برلين بغداد أن القيمة الرئيسية لهذا الخط سيكون في تشجيع انتقال السكان إلى داخل آسيا الصغرى وتحضير التجارة.[4]

يقول الدبلوماسي الروسي المعاصر لبناء الخط الحديدي برلين بغداد يمكننا الآن قبل اكتمال الخط أن نتنبأ بدرجة لا يستهان بها من اليقين بأن القسم الأعلى من واردات العراق وغرب فارس من أوروبا سوف يفصل طريق السكة عن طريق البحر وأنه سيؤدي إلى

[1]– روبير ماتران، مرجع سابق، ص225.

[2]–سعود بن عبد الرحمن السبعاني، صنائع الانجليز، ط1،ج1،2016م، الرياض، السعودية، ص105.

[3]–عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص179.

[4]– محمد شعبان صوان،السلطان و المنزل، الحياة الاقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية ومقومتها لتمديد الرأسمالية الغربية، ط1،إبن النديم للنشر والتوزيع ، وهران،الجزائر،2013 م، ص 177.

أحياء الأناضول والعراق والهلال الخصيب عموما بصفته "سلة خبز العالم" ويمكنه أيضا زيادة الإمكانيات الزراعية والصناعية للمنطقة الممتدة من قونية إلى بغداد لأن تطوير هذه المنطقة بوسائل زراعية حديثة يمكن أن يحولها إلى "صندوق كنز" للدولة العثمانية، وذلك بفلاحة الأقاليم التي يمر بها هذا الخط وري الأقاليم الجافة وتنمية المحاصيل التصديرية، وتشجع زراعة القمح على الهضبة الأناضولية لإمداد إسطنبول بالحبوب[1] وإنشاء شبكة ري مدروسة للاستفادة من النهرين التوأمين دجلة والفرات وجعل هذه الأرض القاحلة جنة من جنات الدنيا كما كانت منذ ألاف السنين[2]، وقد أسست الدولة سد الهندية[3] بقيمة 60 ألف جنيه إسترليني لأن هذا المشروع سيمكن الفلاح من زرع ما يشاء ويتم نقل المحاصيل بأجور زهيدة على غرار ما يجري قديما حيث أن المحاصيل الزراعية كانت تتلف في موضعها بسبب عدم توفر وسائل النقل فقد كانت المزارع لا يزرع إلا بمقدار ما يستطيع نقله إلى المناطق المجاورة.

يقول السلطان عبد الحميد الثاني في هذا الشأن" أن منافع كثيرة تتحقق بفضل إنشاء هذا الخط وهي تبشر بمستقبل زاهر فقد يساعد على تسويق المعادن المستخرجة وعلى تسويق الحبوب التي سيزيد إنتاجها تبعا لزيادة.

إمكانات النقل والتصريف وقد بنيت المخازن لاستيعاب الحبوب وتنخفض نفقات النقل إلى الربع "، ويؤكد المؤرخ باموك عن أثر هذا الخط بقوله " بدأت عملية توسيع سريعة في

[1]– السلطان عبد الحميد الثاني، مصدر سابق، ص67.

[2]–روبير مانتران، مرجع سابق، ص225.

[3]– **سد الهندية:** كان نهر الفرات كل سنة فيغرق الأراضي الكائنة على ضفتيه من جهة منتفك إلى قورنة ومن البصرة إلى الجهة المسماة هور عبد الله فيتلف الأراضي التي يبلغ طولها خمسين ساعة فقامت الدولة ببناء سد الهندية لستعاب المياه الفائضة من النهر..انظر: مدحت باشا،مذكرات مدحت باشا، تر:يوسف كمال بك حتاتة، ط1، مطبعة هندية،مصر، ص167

الزراعة، وحول مناطق كانت سابقا جافة إلى زراعة القمح والشعير مما يؤدي إلى انخفاض الاعتماد على الاستيراد من الخارج بل يمكن تصدير كميات كبيرة من الحبوب إلى أوروبا".[1]

2- 1 /**الأهداف الاستراتيجية:**

كان عبد الحميد الثاني يدرك حقيقة الوزن السياسي والثقيل لألمانيا في أوروبا كدولة صديقة له وذلك نتيجة لعقد مؤتمر برلين[2] الذي اعترف بالزعامة السياسية لألمانية في أوروبا،ومن جهة أخرى دعم مركز الدولة العثمانية عسكريا تجاه كل من فارس وروسيا التي تربطها بهما علاقات غير مستقرة،بسبب العراق حيث ترغب فارس في انتزاع العراق من الدولة العثمانية مناجل تحقيق مطامع توسعية مذهبية وإقليمية أما روسيا فقد عملت على إثارة الأزمات وتصعيدها في وجة الدولة العثمانية سواء بين الشعوب البلقانية في أوروبا أو بين أرمن آسيا الصغرى أو بين السنة والشيعة في العراق.[3]

يعتبر هذا المشروع مهما بشكل كبير في المجال الإستراتيجي حيث كان السلطان عبد الحميد الثاني يستطيع تحريك قواته بسرعة لمواجهة انتفاضة بعيدة كما أنها وسيلة لدعم السلطة السياسية في الأقاليم التي يجتازها الخط، في كافة أنحاء الأناضول وبلاد مابين النهرين مما يسهل عليه حفظ الأمن والنظام، وخاصة أن الحرب ضد اليونان أثبتت جدارة السكك الحديدية في الإستراتيجية العسكرية، كما قال السفير الألماني في إسطنبول "... بإحساسه البالغ القوة بسلطته، يدرك السلطان أن قوته في إمبراطورته الشاسعة تتقلص من جراء بعد العاصمة وأنه لا يوجد إلا علاج واحد وهو جعل الأقاليم البعيدة قريبة من العاصمة

[1]–السلطان عبد الحميد الثاني، مصدر السابق، ص126

[2]– **مؤتمر برلين:** في1878ماتفقت سياسة ألمانيا مع سياسة النمسا وبريطانيا وأيد بسمارك جميع المشاريع الانجليزية التي ترمي لتضيق الخناق على روسيا وتقرر في المؤتمر وضع كل من البوسنة والهرسك تحت الحماية النمساوية،وامتدت حدود بلغاريا الى شرقي روميليا وعودة دزرائيلي رئيس الوزراء البريطاني عائدا إلى بلاده بعد كسب قبرص إلى جانب إنجلترا...انظر: علي الصلابي، السلطان عبد الحميد الثاني رجل زمانه (1876– 1909)، مدونة الجزيرة، 22–02–2018، متاح على الموقع: blogs,aljazeera.net، تاريخ الولوج: 11 ماي 2019.

[3]–عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص ص180 181.

عن طريق وسائل المواصلات..."[1] أي ربط مختلف أجزاء الدولة العثمانية بهذا المشروع[2] بالإضافة إلى ربط خط حديد برلين بغداد بخط الحجاز.[3]

-حدد السلطان عبد الحميد الثاني هدف الخط في ربط كل من بغداد وخليج البصرة بشرق المتوسط والأناضول آملا أن يعيد الحياة إلى طريق أوروبا – الهند.

– مد أسلاك لخطين من خطوط البرق على امتداد قضبان السكة الحديدية لخدمة أغراض الحكومة.[4]

يقول المؤرخ الأمريكي جاسترو أن الطريق الرابط بين القسطنطينية والعراق قرر مصير الشرق منذ القدم لأن السيطرة عليه سيؤدي إلى السيطرة على مجمل الشرق الأدنى.

-الرغبة في أحداث توازن في العلاقات الخارجية مع إنجلترا وفرنسا الليبراليتين وألمانيا الديكتاتورية.

-الانتشار السريع لأفكار السلطان عبد الحميد والنشاط في المجتمع.[5]

3-1/<u>الأهداف الاجتماعية:</u>

-إيجاد مناطق لتوظيف المهاجرين المسلمين[6] وبالتالي انتعاش المناطق التي يمر بها الخط. يمكن أن توفر ملجأ للاجئين المسلمين لاسيما في عصر التراجع في مناطق شهدت زوال السيادة العثمانية وانتقالها إلى أيدي أعدائها مثل القرم والقوقاز والبلقان وقد شهدت الحرب الروسية وحدها لجوء حوالي مليون مسلم إلى الدولة العثمانية ويتحدث باموك عن توظيف

[1]–أمال عمر خميس عبيدي المحمدي، مرجع سابق،2016،ص114.

[2]–السلطان عبد الحميد الثاني: مصدر سابق، ص 68.

[3]–محمد شعبان صوان،مرجع سابق، ص 177، 180.

[4]–عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ح3،،ص179.

[5]–سيف الله ارباجي: مرجع سابق، ص 45.

[6]– محمد شعبان صوان، مرجع سابق، ص 179، 176.

مسلمي البلقان والقوقاز والقرم في الأراضي المحيطة بخط السكك الحديدية وتوزيع الأراضي عليهم مما عزز سيادة الملكيات الصغيرة والمتوسطة على الملكيات الواسعة بالإضافة إلى توظيف لاجئي كريت في سهل انطاكيا بعد الحرب مع اليونان 1897م.

-تزويد المنطقة بأيدي عاملة بعد أن يسهل خط الحديد المواصلات[1] وذلك بتعين الأعراب من طرف الحكومة العثمانية في حراسة الخط الحديدي ومستلزماته من القبائل والعشائر وفي الوقت ذاته حفظ الخطوط التلغرافية وصيانتها.[2]

2/الأهداف الخاصة بألمـــانيا:

1-1/الأهداف الاقتصادية:

استهدف الألمان من مشروع سكة حديد برلين بغداد النشاط الاقتصادي بالدرجة الأولى وهو نقل البضائع الألمانية إلى بغداد والبصرة[3]، واستغلال المواد الخام وأهمها القطن، حتى الوصول إلى الخليج العربي لمنافسة بريطانيا[4]، بالإضافة إلى استثمار والبنوك الألمانية لرؤوس أموالها في إنشاء السكة وتجهيز بناء الخط من إدارات ومعدات وبناء ميناء نهري بغداد والتنقيب عن النفط في الموصل 1904م.[5]

[1]-سعود بن عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 105.

[2]- مدحت باشا، مصدر سابق، ص194

[3]- محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث المعاصر، ط2، عين النشر والتوزيع،د س ن ، 1998م،ص 218.

[4]-محمد أحمد، مرجع سابق، ص 373.

[5]- حسين فيض الله الجاف، الدبلوماسية الألمانية(1870-1914)،مجلة البحوث و الدراسات الإسلامية ،المجلد رقم1،الهيئة العلمية الاستشارية،ديوان الوقف السني ،دب ن،2011 ص، 39.

– القيام بأعمال الري في العراق[1] والرغبة في تحويل المناطق التي يمر عليها الخط b b b إلى مناطق لإنتاج المواد الخاصة وزراعة المحاصيل الزراعية التي تخدم الصناعة الألمانية ووضع هذه المواد والمحاصيل في خدمة الاقتصاد الألماني.

–استغلال نفوذها السياسي في الدولة العثمانية بوضع خطط استهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للخط في الأغراض الحربية ومن جهة أخرى تعمل على زيادة إمكانيات استخراج المواد الخام وسرعة نقلها إلى ألمانيا.[2]

–كانت ألمانيا طامعة في بترول شمال العراق[3] لكن لم تصرح بذلك وجاءت تحت ذريعة البحث عن الآثار في الموصل لكن بدل البحث عن الآثار كانت تفتح آبار البترول[4]_ لأن الخبراء الألمان أكدوا على أن العراق يطفوا على بحيرة من البترول.[5]

2-1/ الأهداف الإستراتيجية:

إن هذا المشروع فتح شهية ألمانيا للحصول على النفوذ السياسي في الدولة وخاصة أنها تسعى[6] للزحف نحو الشرق لتحسين سياستها الاقتصادية وزيادة نفوذها في الدولة العثمانية، ومن ثم استغلالها للمواد الطبيعية، وتحقيق أغراضها العسكرية لأن هذا المشروع سيؤدي إلى انهاء النفوذ البريطاني وامتداد النفوذ الألماني امتدادا متصلا عبر البلقان ثم الأناضول،و بذلك يتفوق النفوذ الألمان بالتالي تحجيم النفوذ البريطاني بالدرجة الأولى ثم

[1]–غليوم الثاني، مذكرات غليوم الثاني حوادث وأشخاص،دط، تر اسعد داغر ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر،1341ه ص76 .

[2]–عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق ج3، ص 177.

[3]– كان اكتشاف البترول في شمال العراق كارثة من الكوارث التي تسببت في تدمير العراق،وقد لقي فيه اقوى رجاله بمصرعهم في سبيل ارضاء الطامعين بالنفط،وحماية المصالح الاستعمارية...انظر: معن العجلي، ماذا في شمال العراق ؟،ط1،برهان للنشر والتوزيع،د ب ن، 1968 م،ص98 .

[4] – محمد حرب، مرجع سابق، ص157.

[5]– اناس حمزة الجيلاوي، مرجع سابق،ص196.

[6]– أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 256.

نفوذ الدول الأخرى[1]، ومن جهة أخرى اكتشاف المناطق الغنية في الدول العثمانية والاستقرار بها واستخدامها كنقطة ارتكاز لتوسعها فيما بعد في الشرق.

-خلق حيلة لتدمير صلة بريطانيا وفرنسا بمستعمراتها في الهند والسويس وذلك بتحويل جزء لا يستهان به من تجارة الشرق من طريق قناة السويس إلى طريق ب ب ب لأنه يعتبر طريق مواصلات بري موازي وأقل تكلفة.

3-1/الأهداف الاجتماعية:

أما من الناحية الاجتماعية فإن ألمانيا ترغب في إنشاء مستعمرات ألمانية على طول خط سكة حديد برلين بغداد[2]، وقد اقترح المفكر الألماني شنايدر أن يشتمل النص النهائي لامتياز سكة حديد بغداد عل بند خاص يقضي بمنح شركة الاناضول مناطق واسعة نسبيا بمحاذاة الخط سكة حديد بغداد المقبل لكي يستوطنها الألمان على أن يؤلفوا من بينهم حراسا للسكك الحديدية غرار بوليس السكك الحديدية، بهذا الاقتراح فقد ضمن حصول ألمانيا على أراض على طول السكة بالإضافة إلى إنشاء قوة ألمانية مسلحة.[3]

رابعا: الصعوبات التي واجهت المشروع:

أ/الصعوبات المالية:

بالرغم من صدق نية المصالح الألمانية والتحمس لتنفيذ المشروع والسعي للاستفادة منه فقد ثارت عدة مشاكل بينها وبين تركيا نتيجة الصعوبات المالية التي واجهت المشروع مع ضعف الحالة الاقتصادية لتركيا الأمر الذي سبب تأخير في تنفيذ المشروع، وقد وجد الدكتور ستيمرس المدير العام للبنك الألماني وشركاؤه عدد من المشاكل التي فرضت نفسها والتي كان حلها لازما قبل البدء في تنفيذ المشروع، وكانت أولها إيجاد رؤوس الأموال

[1] – فيض الله الجاف، مرجع سابق، ص 39.

[2] –السلطان عبد الحميد الثاني، مصدر سابق،ص130.

[3] –هاشم صالح التكريتي، مرجع سابق،ص45.

الكافية والتي قدرت 100 مليون دولار وقد تحمست الحكومة العثمانية للبدء في تنفيذ المشروع مباشرة بعد منح الامتياز مباشرة،لكن الدوائر المالية الألمانية ليست مستعدة للبدء في تنفيذ المشروع، وذلك نتيجة عدم وجود رؤوس الأموال الكافية لذلك، ولكن الحكومة العثمانية تطالب بذلك وبإلحاح وقد كان الرد بالجواب التقليدي، وهو أن المشروع سيبدأ في حال الحصول على الأموال اللازمة والضمانات الكيلو مترية الضرورية، وقد شرعت شركة سكة حديد بغداد في تحضير رؤوس الأموال اللازمة، وذلك بعرض أسهم الشركة للبيع وقد بلغت قيمتها 35 مليون فرنك، وقد تم بيع كل أسهم الشركة بعد أن تعهدت الحكومة التركية بتغطية تلك الأسهم بضماناتها وبدء التحضير للبدء في العمل على مستوى الجزء الأول من السكة والبالغ طوله 200 كلم وتم الانتهاء منه عام 1904م.

وبدأ التحضير على مستوى الجزء الثاني إلا أن طبيعة المنطقة التي تعقب منطقة بلكرلو، منطقة جبلية وقد وقفت الصعوبات المالية أمام الشركة من جديد لصعوبة العمل في ذلك القسم حيث يتطلب وقتا وجهدا إضافيين، حيث قدرت قيمة الأموال اللازمة من 50 إلى 60 مليون فرنك ولم يكن أمام الحكومة العثمانية إلا الرفع من قيمة الضرائب المفروضة على الواردات في الإمبراطورية من 8% إلى 11% ولم يلب لها هذا الطلب حتى عام 1907م، عقب مفاوضات كبيرة، غير أن الحكومة العثمانية بقيت عاجزة على توجيه المبالغ التي تحصل عليها من جراء تلك الزيادات نحو سد نفقات المشروع وذلك لأن الشروط التي فرضت على الدولة العثمانية في الاتفاقية الخاصة برفع الضرائب كانت تجعل من ثلاث أرباع الفوائد توجه نحو إصلاح منطقة مقدونيا[1]، وبالتالي صعوبة توجيه الأموال نحو المساهمة في بناء السكة.

[1]–**مقدونيا** : تحوي ثلاث إيالات عثمانية كرسوف سلافيك و مناسطرة مناسطرة مساحتها.96400.كلم2 يقطنها4 ملايين نسمة مؤلفة من عناصر مختلفة العرق والدين والمذهب مسلمون ومسيحيون وأرثوذكس والكاثوليك وقد كان هناك عداء شديد بين الأقليات المسيحية وقد كانت الدول الكبرى تضغط على السلطان عبد الحميد الثاني على إجراء إصلاحات ف مقدونيا لصالح الأقلية المسيحية...انظر:لؤي بحري، مرجع سابق، ص160.

ففي كانون الأول عام 1909م قامت الشركة بإنشاء شركة بناء أخذت على عاتقها بناء القسم الجديد، كما قامت مجموعتان من المصالح الألمانية والفرنسية المشتركة في خريف نفس العام في المساهمة بالقروض الثانية والثالثة لسكة حديد بغداد مجهزة بذلك المبالغ اللازمة للبدء في العمل.[1]

ب/ الصعوبات السياسية:

1/إشكالية جعل الكويت نقطة نهاية لخط ب ب ب:

كانت ألمانيا ترنو بنظرها لكي تكون الكويت هي النهاية الأكثر ملائمة لخط حديد بغداد لذلك قامت بعثة ألمانيا 1899 م بزيارة الكويت برئاسة ستيمرس القنصل الألماني في إسطنبول ثم عين فيما بعد السفير الألماني في طهران ولكن شيخ الكويت استقبل البعثة بحفاء ظاهر على الرغم من العروض المغرية، فقد قام برفض من الأساس فتح باب المفاوضات وإغلاقه نهائيا[2] وعندما حاول السلطان عبد الحميد الثاني إخضاع أمير الكويت واعترافه بتبعيته للدولة العثمانية من خلال إرسال حملة عسكرية إلى الكويت فردت الحكومة الإنجليزية ستهجان من خلال إرسالها سفينة حربية إلى هناك، ووجهت تحذيرات إلى الباب العالي معتبرة أن نفوذها قد زال من هذه المناطق وعندما ألح ستيمرس على أمير الكويت، بضرورة شراء أراضي في ميناء الكويت واستئجار عشرين ميلا مربعا من حولها لإقامة محطة للسكة الحديدية في رأس كاظمة[3] رفض الأمير طلبه تنفيذا الاتفاقية المعهودة بينه وبين إنجلترا، ولما تبين لألمانيا والسلطان عبد الحميد الثاني صعوبة إخضاع أمير الكويت ثم جعل مدينة الكويت منتهى الخط الحديدي بالضبط في رأس هور عبد الله، لكن الشيخ أعلن ملكيته

[1]–لؤي بحري، مرجع نفسه، ص ص 80،79.

[2]– نجاة عبد القادر الجاسم، مرجع سابق، ص16.

[3]– **كاظمة:** موقع ساحلي بشمالي الكويت جرت في معركة ذات السلاسل عام 11ه التي سجل فيها المسلمون أول انتصارهم على الفرس بقيادة خالد بن الوليد، انظر موفق بن المرجه، مرجع سابق، ص 116.

على جميع الأراضي الواقعة شمال الكويت إلى أبعد من منطقة رأس هو عبد الله بعشرين ميلا بما فيها كاظمة وفيلكة[1] وجزيرة بوبيان.[2]

2/ انقلاب 1908م على السلطان عبد الحميد الثاني:

كاد انقلاب الضباط الأحرار[3] 1908م أو ما "يسمى بجمعية الإتحاد والترقي"[4]، أن ينهي المشاريع الألمانية في تركيا و إلى أن تأخذ بريطانيا على عاتقها مشروع السكة، حيث أن هذا الانقلاب رمى بالإمبراطورية العثمانية بكاملها تحت نيران القلق والخوف، والأمر الذي جعل شركة سكة حديد بغداد تتباطأ، وتتخوف من الإسراع في تنفيذ التزاماتها الخاصة بتنفيذ القسم الثاني من السكة[5] لأن العلاقة بين الدولة العثمانية وبريطانيا أصبحت أقوى وشن الهجوم على العلاقة الألمانية العثمانية وخاصة بعد إلحاق النمسا مقاطعة البوسنة والهرسك العثمانية بها وهو أمر أدى إلى تراجع النفوذ الألماني بسبب العلاقة القوية التي تربط بين النمسا وألمانيا وظهرت اقتراحات جديدة كانت خطرة على المساهمة الألمانية في المشروع.[6]

---

[1]– **فيلكة:** جزيرة كويتية مأهولة بالسكان،وتظم مخلفات أثرية هيلينية، كما وجدت فيها أثار تعود إلى العهد البرونزي وفي جغرفيات حديثة وجدت آثار لفصر عباسي... أنظر : موفق بن المرجه، مرجع نفسه ، ص 117.

[2]– مرجع نفسه، ص ص 117، 118.

[3]– بالرغم من الامتيازات التي حضت بها ألمانيا،فقد ساهم الألمان بشكل كبير في دعم الاتجاهات الرامية إلى الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني، واستخدموا فئة من الضباط الموالين لهم في الجيش الثالث الموجود في مقدونيا كان انور باشا من هؤلاء الضباط...أنظر: مصطفى محسن الذبحاوي، مرجع سابق ص87

[4]–**جمعية الإتحاد والترقي:**أسس عدد من تلاميذ المدارس الطبية العسكرية والشباب الداعين إلى إعلان الدستور في الدولة العثمانية، وبوجه خاص الجمعية السرية 1889 م التي أطلق عليها اسم جمعية "تركيا الفتاة "التي أخذت بالانتشار (1902 م–1906 م) فظهرت مجموعة جديدة للحركة في جنيف والقاهرة واستانبول ثم اندمج الجميع في شكل جمعية الإتحاد والترقي...انظر: مصطفى حيدر محسن الذبحاوي، مرجع نفسه، ص86

[5]–لؤي بحري، مرجع سابق، ص 79.

6– محمد شعبان صوان، مرجع سابق، ص188

ج/ الصعوبات الميدانية:

في عام 1903م انطلقت الأعمال في المشروع وقد واجه المهندسون الألمان تحديات وعقبات ميدانية كبيرة في التنفيذ، فالتخطيط شيء والتنفيذ شيء أخر ووجد المشرفون أنفسهم على متن الجمال يجبون الجبال والأودية لاستكشاف المناطق والطرق المناسبة لمرور الخط، باحثين بين التضاريس الصعبة على أفضل المسارات، وتكفي جبال طوروس أمامهم والذي ناهز ارتفاعه 3 ألاف و 700 متر[1] ناهيك عن الواد العظيم الموجود في هذه الجبال كان الطريق الوحيد لجيوش الفاتحين من الأقدمين وهو خط الاتصال بين قليقية وصحراء الأناضول، ولا يزيد عرضه عن العشرة أمتار في كثير من النقاط والجبال ترتفع فيه أكثر من مئتي متر وكان الإسكندر الكبير والرومان والصليبيون والعرب والسلاجقة والمصريون يقطعون هذه الجبال ويجتازون هذا الواد، وقد فكر الألمان أن يمدوا خطوطهم على هذا الطريق بحيث يصلح للسير بعد أن يبنوا عليها الجسور والأنفاق،ولكنهم عدلوا في هذه الخطة لشدة الصعوبات في تنفيذها وارتفاع النفقات وخصوصا نفقات الترميم الدائمة التي تكون باهظة وفوق هذا لا يكون الخط في مأمن من الأحوال الجوية، فضلا عن أن بلدة بلغورلو ترتفع عن سطح البحر 1150متر والواد المذكور يرتفع 1450متر ومدينة اضنة تقبع في سفح الجبل ولا ترتفع شيئا على سطح البحر وهذه التموجات تجعل الطريق صعبة ويتعذر مد الخطوط فيها،لذلك درس الألمان طريقة جديدة وهي إنشاء نفق حلزوني لا يقل طوله عن اثني عشر كيلومتر وتنفيذ عمل كهذا هو من أصعب الأعمال حتى في ديار الغرب القريبة من معامل الحديد ومناجم الفحم ووجود أحدث الآلات فكيف إذا يمكن القيام به في هذه الأرض القاحلة المتأخرة في ميدان المدنية،وقد وقابل المهندسون الألمان تحديات

[1]–طارق زيدان، موقع سابق.

المشروع بمثابرة ألمانية معهودة مستخدمين التفجير لحفر الأنفاق وهندسة الجسور لإزالة العقبات متحدين بذلك كبرياء الطبيعة.[1]

خامسا: نتائج ومصير سكة حديد برلين بغداد:

أ/نتائج مشروع سكة حديد برلين بغداد:

يعتبر المؤرخون أن مشروع مشروع سكة حديد برلين بغداد هو مشروع ألماني محض وجاء نتيجة تفكير الإمبراطور غليوم الثاني متماشيا مع السياسة العليا لألمانيا والتي كانت تخوض وقتذاك بصفتها إحدى دول التحالف الثلاثي تنافسا دوليا حادا ضد دول الوفاق الثلاثي وسرعان ما تطور هذا التنافس إلى صراع حربي رهيب وكان من بين هذا التنافس الدولي قناة السويس ومنطقة الخليج العربي التي كانت بريطانيا تنظر إليها على أنها البوابة الوحيدة المؤدية إلى الهند وكان طريق ب ب ب يحقق لألمانيا السيطرة على منطقة الخليج ويقلل إلى حد كبير من أهمية قناة السويس ويسلب منها نقل المسافرين والبريد والبضائع ويهبط بالدخل السنوي لبريطانيا من أرباح أسهمها في قناة السويس[2] فقد كان هذا الخط عامل من عوامل الصراع الاستعماري وأنه أكثر الأسباب الغير مباشرة التي حفزت الدول الكبرى على خوض غمار الحرب العالمية الأولى[3]، حيث أن ألمانيا أصبحت قوة عالمية لأول مرة في تاريخها، وبدأت تسعى للحصول على مستعمرات وهددت الهيمنة البريطانية في البحار وفي الشرق الأدنى وبدأت تتوغل اقتصاديا داخل الدولة العثمانية وكانت سكة حديد برلين بغداد رأس حربة لهذا التوغل وعلى الرغم من أن ألمانيا وروسيا وبريطانيا كانوا قد توصلوا إلى اتفاقيات بخصوص السكة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى إلا أن المشروع كان قد تسبب في تسمم المناخ الدولي ولقد كانت ألمانيا مقتنعة بأن معارضة قوى التحالف لم تكن

[1]–محمد علي كرد، مرجع سابق، ص ص.195

[2]– عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق،ص182.

[3]–محمد شعبان صوان ، مرجع سابق، ص192.

سوى جزء من سياسة المحاصرة التي انتهجتها كل من روسيا وبريطانيا وفرنسا الذين أصبحوا يشعرون بريبة شديدة تجاه المخططات الألمانية المتعلقة بمشروع سكة حديد برلين بغداد.

لابد من القول أن سكة حديد برلين بغداد قبل الحرب العالمية الأولى قد وصلت إلى نقطة قريبة من الخليج على الرغم من أنها لم تصل إلى البصرة حيث يمكن استخدام مصب نهر الفرات في منطقة شط العرب في الملاحة البحرية وبصرف النظر عن تحقيق الخط أو عدم تحقيقه فإن المهم هو دخول المنطقة التي تظم مناطق الخليج والعراق في فكر رجال الأعمال والاقتصاد والسياسة الألمانية وبذلك أصبحت المنطقة منطقة تنافس دولي للسيطرة عليها سياسيا واقتصاديا وعسكريا.[1]

– كلف الخط ثمنا باهظا للدولة العثمانية بحكم الضمانات الكلومترية بالرغم من أنه خلف فرص عمل كبيرة إلا أنه أثار مشكلات اجتماعية وثورات بين عمال السكك الحديدية وبين الأتراك واليونان والأرمن[2] من عام 1907 م، وقد بلغ ذروتها مع إضراب أغسطس 1908م.

– إن خط سكة حديد برلين بغداد تعتبر أحد العوامل التي ساهمت في التقارب الانجلو روسي الذي كان خطيرا بالنسبة لبقاء الإمبراطورية.

– سعى عبد الحميد الثاني إلى تعزيز المصالح الألمانية في قلب الإمبراطورية وتحيد الروس وإلى الحيلولة دون تمزيق الإمبراطورية بالرغم من أن هذه الخط قاد إلى تنافس إلا أنه ساهم في تفاهم بين الدول الامبريالية في نفس الوقت قد أتاح مجالا لاقتسام مناطق

[1]– سيناء محمود عبد الكريم،المنافسة الألمانية الفرنسية بعد مؤتمر برلين حتى قيام الحرب العالمية الأولى، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، ملحق العدد50،2015 ،ص597.

[2]– **الأرمن:** أقلية عثمانية تحتل المرتبة الثالثة من حيث العدد بعد الارثوذكس الاتين واعترفت بهم الدولة العثمانية سنة1835 حيث عملوا كمزارعين مستأجرين أو كاحصاصين تحت سيطرت النخبة من الاقطاعيين والعسكريين العثمانيين في بداية عهدهم وفي القرن التاسع عشر اشتد استغلالهم ومضايقتهم ما دفع بهم إلى الاحتجاجات وهناك أرمن أرمينيا الشرقية وأرمن أرمينيا الروسية...انظر: يوسف إبراهيم الجهماني، تركيا والأرمن، ط1، حوران للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، دس ن ،ص ص 16 23 24.

النفوذ،فبموجب الاتفاق المسمى باتفاق البحر الأسود تحصلت روسيا على الاعتراف لها بحق تشيد السكك الحديدية في شمال وشرق الأناضول أما الفرنسيين يطالبون بحق الاحتكار للسكة السورية.[1]

– لقد ساهمت سكة حديد برلين بغداد في توتر العلاقات بين ألمانيا وبريطانيا وفرنسا مما تنتج عنه أزمة الجيش المصري وذلك نتيجة لرفع السفير البريطاني في الاستانة السر كاورفور خطاب شديد اللهجة إلى السلطات العثمانية طالبا منها الامتناع عن منح مشروع سكة حديد برلين بغداد للألمان وقد أثار ذلك مختلف الدوائر الاقتصادية والسياسية الألمانية المعنية بهذا المشروع وقد جاءت ردة الفعل الألمانية سريعة وقامت ألمانيا بسحب موافقتها على طلب بريطانيا المتمثل في إعادة تكوين الجيش المصري وتطويره حيث أن ألمانيا رفضت الموافقة على تطوير الجيش المصري في الوقت الذي رفضت فيه فرنسا الموافقة على تقوية وتطوير الجيش المصري وخاصة أن ذلك يتطلب نفقات كبيرة لا تستطيع بريطانيا دفعها بمفردها ومن جهة أخرى تريد إضفاء الشرعية الإنجليزية في مصر وخاصة أن بريطانيا ترغب في استخدام الجيش المصري في استرداد السودان الذي تعتبره تابع لمصر وفرنسا تعتبره أرض بلا صاحب منذ انسحاب القوات المصرية من السودان بعد سقوط الخرطوم في يد قوات المهدي 1888م.[2]

– أما من الناحية الاجتماعية فقد استقبل مهاجرين من البلقان ومن بروسيا وقد حازوا بالفعل على مساحات على طول الخط المنجز، بالإضافة إلى كسب أراضي جديدة وصار سهل قونية مرويا وتقدمت زراعة القطن في اضنة.[3]

ب/ مصير سكة حديد برلين بغداد:

لم تبلغ سكة حديد برلين بغداد منتهاها وقد حولها صراع الدول الكبرى من طريق

[1]– روبير مانتران: مرجع سابق، ج2، ص227.

[2]–عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص ص 206، 207.

[3]–روبير مانتران، مرجع سابق،ج2،ص227.

تجاري عالمي يصل بين برلين وعواصم أوروبا من جهة ثم اسطنبول فبغداد فالكويت على ساحل خليج البصرة إلى أداة جلب الفوضى والمحنة بدل النصر والوحدة، فبعد الحرب العالمية الأولى تقاسمت دول التجزئة ما أنجز منه والذي تحول إلى نقل السكان المحلين في تركيا وسوريا والعراق بالإضافة إلى نقل البضائع ولم يعد خطا عالميا كما كان يمكن أن يحدث في ظل دولة واحدة.

أما الكويت فقد ضاعت منها فرصة الاتصال بجيرانها بواسطة السكك الحديدية، وظلت الأحلام تراودها بإنشاء سكة إقليمية لم تتحقق في زمن طويل مضى وربما تحققت بصورة جزئية[1].

أخيرا يمكن القول بأن مشروع سكة حديد برلين بغداد من المشاريع التي منحها السلطان عبد الحميد الثاني لألمانيا اعتقادا منه أنها دولة اقتصادية غير استعمارية، ويعتبر هذا المشروع من المشاريع التي احتلت حيزا كبيرا من المفاوضات والصراعات السياسية بين الدول وقد ساهم في تكوين السياسة الخارجية وتغيير موازين القوى لدى الدول الكبرى، ولقد كانت بريطانيا هي الرائدة في اقتراح مشاريع السكك الحديدية الممتدة نحو الشرق الأوسط في العصر الحديث لكي تجد لنفسها طريقا إلى الهند، لكن الدولة العثمانية رفضت ذلك لعدة اعتبارات منها أنها دولة استعمارية، كما رفضت كل من روسيا وفرنسا لنفس السبب.

أما ألمانيا فبعد منح الدولة العثمانية لها امتياز سكة حديد برلين بغداد باشرت العمل لكن واجهتها مشاكل مالية وسياسية وميدانية لكن هذا لم يمنعها من التوقف عن العمل حتى نشوب الحرب العالمية الأولى واختفاء مشروع سكة حديد برلين بغداد.

أما الدولة العثمانية لقد انعكس عليها هذا المشروع بشكل سلبي فقد أقحمها في خوض الحرب العالمية الأولى هي في غنى عنه.

[1]–محمد شعبان صوان، مرجع سابق، ص193.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال الدراسة التي قمت بها توصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- أن الامتيازات هي تسهيلات دينية وتجارية وسياسية منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية في فترة القوة من أجل استمالتها إلى جانبها لعدة اعتبارات أهمها،تنشيط التجارة في البحر الأبيض المتوسط بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح، ونشر الدين الإسلامي، بالإضافة إلى محاولة جعل المنتجات المحلية العثمانية تصمد أمام المنتجات الأوروبية في ظل الثورة الصناعية.
- يمكن تحديد بدايات ظهور الامتيازات في الدولة العثمانية بشكل رسمي في بداية القرن السادس عشر حوالي 1536م عندما عقد سليمان القانوني معاهدة مع فرنسا وسميت بمعاهدة الامتيازات الأجنبية ثم حذت حذوها الدول الأوروبية الأخرى، وقد تطورت هذه الامتيازات مع مرور الوقت من تسهيلات يتم منحها بطريقة اختيارية في فترة القوة إلى حقوق تجبر الدولة العثمانية على منحها في سبيل ضمان بقائها في فترة الضعف والانحطاط.
- نستنتج أن الدولة العثمانية في فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني(1876–1909) كانت تعيش فترة حرجة وكانت الدول الأوربية تتربص بها وتنتظر الفرصة المناسبة لإسقاطها واقتسام أراضيها وكانت تبحث عن حليف للاحتماء به فوجدت ضالتها في ألمانيا، وهذه الأخيرة كانت تنتظر الدولة العثمانية من أجل إتباع سياسة المحافظة على وحدتها وأملاكها للإنفراد بها والتوغل السلمي فيها وقد توافق الطرفان وتميزت هذه الفترة بما يسمى بالتقارب الألماني العثماني.
- إن ألمانيا بعد اعتلاء غليوم الثاني العرش قامت بعدة مبادرات عسكرية والمتمثلة في تطوير الجيش البري العثماني من خلال إرسال البعثات العسكرية إلى ألمانيا، وإرسال الخبراء الألمان إلى الدولة العثمانية لتدريب الجيش العثماني، ومبادرات سياسية والمتمثلة

في الزيارة الأولى لغليوم الثاني إلى الدولة العثمانية سنة 1889م فقد كانت قصيرة وغير مثمرة لأن بسمارك كان ضد السياسة التوسعية لألمانيا فيما وراء البحار لذلك لم تكن مهمة كثيرا، وكل هذه المبادرات كانت من أجل استمالة عبد الحميد الثاني للموافقة على المشاريع الاقتصادية الألمانية في الدولة العثمانية وعلى رأسها مشروع سكة حديد برلين بغداد، وقد تمت الموافقة على هذا المشروع في الزيارة الثانية لقيصر ألمانيا للدولة العثمانية سنة 1898م، وحينها تخلت ألمانيا على سياستها التقليدية واستقالة بسمارك تاركا المجال لغليوم الثاني لتطبيق سياسته العالمية والتي تهدف إلى التوسع نحو الشرق أو بما يسمى امتلاك أراضي تحت الشمس، بالإضافة إلى أن اقتصاد ألمانيا في تطور سريع وبالتالي فهو يتطلب أسواق خارجية ليضمن نشاطه وتطوره، وتصدير السلع الألمانية والتي كانت في منافسة مع السلع الأوروبية الأخرى، فلم يكن على طاولة ألمانيا حل سوى السيطرة على الاقتصاد العثماني وعلى أسواق أقاليمها، ومن جهة أخرى استعملت مشروع سكة حديد برلين بغداد كذريعة للتوغل السلمي في الدولة العثمانية ولمد نفوذها نحو المشرق العربي وان تكون لها مستعمرات وبذلك تكون دولة ذات قوة استعمارية، وتحجيم النفوذ البريطاني هناك لإثبات وجودها في وسط الدول المتطورة الكبرى.

- لم تكن فكرة مشروع سكة حديد برلين بغداد هي الأولى من نوعها بل كانت هناك اقتراحات لمشاريع لطرق برية دولية نحو الخليج العربي وكانت بريطانيا هي الرائدة في ذلك،و فشلت في تحقيقها نتيجة لطابعها الاستعماري.
- عارضت بريطانيا ألمانيا بشدة لكن هذه الأخيرة بدأت العمل في هذا المشروع وقد عارضتها عدة مشاكل وعوائق سياسية وميدانية لكن دون جدوى فقد كانت تسعى إلى إتمامه مع الاحتفاظ بخصوصيتها في السيطرة والتفرد لأنها بهذا المشروع تخترق الدولة العثمانية وتمس مصالح الدول الكبرى.

- كان رأس المال الألماني ينبئ بأنه غير كاف خاصة في الجزء الثاني من المشروع وقد قامت ألمانيا بالتفاوض مع الدول الكبرى من أجل المساعدة في حين أن الدولة العثمانية حاولت رفع الضرائب حوالي 3 بالمائة ولم يستجيب لها حتى عام 1907 م من طرف الدول الكبرى بشرط أن تقدم بها مساعدات لمقدونيا، ومن جهة أخرى فقد بقيت المفاوضات مع الدول الكبرى بين المد والجزر حتى لاح شبح الحرب العالمية الأولى وبدأ التحضير لها واختفى مشروع سكة حديد برلين بغداد عن الأنظار.
- لقد كان لمشروع سكة حديد برلين بغداد أهدافه على الدولة العثمانية وألمانيا على حد سواء،فقد كانت الأهداف المباشرة لألمانيا أن تعمل على استثمار أموالها مع التنقيب على الآثار لكن تريد بذلك البحث عن البترول خاصة في شمال العراق وتحديد المناطق الغنية والحيوية للارتكاز بها فيما بعد،أما الدولة العثمانية فقد كانت أهدافها واضحة وتكمن في القيام بالاقتصاد العثماني وفتح طريق دولي تجاري ومحاولة تحقيق الوحدة السياسية والعسكرية والإدارية بربط أقاليمها في المشرق العربي بالعاصمة من أجل التحرك العسكري السريع والسيطرة عليها بسهولة.
- وقد انعكس هذا المشروع بشكل سلبي على الدولة العثمانية عامة والمشرق العربي خاصة فقد أدخل المنطقة العربية في أذهان رجال أعمال الدول الكبرى وظهرت هناك رغبة وسعي شديدين من أجل امتلاك أراض في المشرق العربي.
- وكان هذا المشروع من أقوى العوامل في سوق الدول الكبرى الرامي إلى خوض غمار الحرب العالمية الأولى وإقحام الدولة العثمانية فيه وهي في غنى عنه، كما ساهم هذا المشروع في تفاقم أزمة الجيش المصري حيث أن ألمانيا رفضت تقديم المساعدات لبريطانيا من أجل تطوير الجيش المصري بسبب المعارضة البريطانية لمشروع سكة حديد برلين بغداد وكذا رفض فرنسا تقديم المساعدات لبريطانيا بسبب احتلال لمصر واعتبار أن السودان تابع لمصر في حين أن فرنسا تعتبر السودان أرض بلا صاحب.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا:المصادر

1. حقي العظم، تاريخ حرب الدولة العثمانية مع اليونان، ط1، مطبعة الترقي، شارع عبد العزيز، مصر، 1902م.

2. السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية (1891 م _1909 م)، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1989م.

3. غليوم الثاني، مذكرات غليوم الثاني حوادث وأشخاص ،دط، تر اسعد داغر ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر،1341.

4. المحامي فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية،دط، دار الجليل، بيروت، لبنان دت.

5. مدحت باشا،مذكرات مدحت باشا، تريوسف كمال بك حتاتة، ط 1، مطبعة هندية، مصر السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، تر: محمد حرب، ط 3، دار القلم، دمشق، 1991 م.

ثانيا :المراجع

أ/الكتب

1. أرباجي سيف الله ،السلطان عبد الحميد الثاني – مشاريعه الإصلاحية وإنجازاته ألحضارية ط1 ،دار النيل،القاهرة ، مصر،2011 م.

2. أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عهدهم، ط1، بيوك، جامعة اسطنبول، تركيا، 02-01-2008 م.

3. أوزباخي جلال يحي، العصور الحديثة،دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1981 م.

4. أوزرتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية،دط، تر،عدنان محمود سلمان، المجلد 2، منشورات مؤسسة فيصل،تركيا،1990 م.

5. أوغلي خليل ساحلي، تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني منظمة المؤتمر الإسلامي،دط، أرسيكا، اسطنبول، 2000 م.

6. اينا لجيك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدارات، محمد، م، الأرناؤوط،دط، دار المدار الإسلامي، بنغازي، ليبيا، 2002 م .

7. باربارو نيقولو، الفتح الإسلامي للقسطنطينية، تر: عبد الرحمن الطحاوي، ط1، عين للنشر والتوزيع، 2002 م.

8. بحري لؤي، سكة حديد بغداد دراسة في تطور ودبلوماسية قضية حديد برلين بغداد حتى عام 1914 م،دط، الأهلية للنشر والطبع، بغداد العراق، 1967 م.

9. بن حزام الروقي عائض، حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية (1841 م، 1849 م)،دط، جامعة أم القرى، مكة المكرمة السعودية، 1986 م.

10.بن صالح الخراشي سلمان، كيف سقطت الدولة العثمانية، ط1، دار القاسم، السعودية، 1420ه.

11.بن محمد الحميد عبد اللطيف، البحر الأحمر والجزيرة العربية، في الصراع العثماني البريطاني، خلال الحرب العالمية الأولى، ط 1، مكتبة العبيكان الرياض، السعودية،1994 م.

12.بني المرجة موفق، صحوة الرجل المريض،دط، مؤسسة صقر الخليج،الكويت،1984 م.

13.بيضون جميل وآخرون،تاريخ العرب الحديث،ط1،دار الأمل للنشر والتوزيع،د ب ن، 1991م.

14.ثابت الشاذلي محمد، المسألة الشرقية،دراسة وثائقية عن الدولة العثمانية (1299 م 1923 م) دط ،مكتبة وهنة، القاهرة،1989 م.

15.جرجي زيدان، الانقلاب العثماني، دط،دار الهلال، القاهرة، مصر، د س ن.

16.الجمل شوقي عطاء الله وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم،تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة ،دط،المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،القاهرة ،مصر،2000 م.

17.حاطوم نور الدين، تاريخ القرن السابع عشر لأوروبا، ط1، الموسوعة التاريخية الحديثة، دار الفكر، ديمشق سوريا، 1986.

18.حبيب كمال السعيد، الأقليات السياسية في الخبرة الإسلامية، ط1، مدبولي، القاهرة، مصر،2002 م.

19.حرب محمد، العثمانيون في التاريخ والحضارة، دط، المركز المصري لدراسات العثمانية، وبحوث العالم التركي، نصر القاهرة، مصر 1994 م.

20.حسون علي، تاريخ الدولة العثمانية،ط1،المكتب الاسلامي، بيروت، لبنان،1982 م.

21.حسين ابراهيم، سلاطين بن عثمان،دط،دار التعليم الجامعي، ليبيا، 2014م.

22. الحويلي عزام، الدولة العثمانية،دط، ج1، دار البداية، عمان،الأردن، 2015م.
23. الخالدي محمد فاروق، الموآمرة الكبرى على بلاد الشام، ط1، دار الراوي، الرياض، 2000م.
24. خير فلاحة محمد، الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد،دط، تعليم زياد محمود أبا غنيمة – متاح على الرابط الالكتروني. www.Smart/a.com.
25. دولينا نينل الكسندروفنا ،الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها ،دط، تر أنور محمد ابراهيم، المجلس الأعلى للثقافة،د ب ن،1999.
26. رمضان عبد العظيم، تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية إلى الحرب الباردة ،دط،ج 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب،الإسكندرية، مصر، 1996م.
27. الريحاني أمين، تاريخ نجد وملحقاته، ط 1، المطبعة العلمية ليوسف صادر، بيروت، لبنان 1928م.
28. زيدان طارق،خط حديد بغداد برلين "القطار الذي غير خريطة الشرق الأوسط "، متاح على الموقع https/ raseef22.com.artic1/.
29. السبعاني سعود عبد الرحمن، صنائع الانجليز، ج ، ط 1، الرياض، السعودية ،2016 م.
30. سنو عبد الرؤوف، ألمانيا والإسلام، في القرنين التاسع عشر والعشرين، وزارة الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007 م.
31. السيد محمود، تاريخ الدولة العثمانية،دط، مؤسسة تسير الجامعة، الاسكندرية، مصر،2004م.
32. الشناوي عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، ملتزم للطبع والنشر، جامعة القاهرة، مصر 1980م.
33. الشناوي محمد عمر عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها،دط، ج 3، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر،2004 م.
34. الشيخ رأفت، تاريخ العرب الحديث، دط، العين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الهرم، مصر،1994 م.
35. الصلابي علي محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط،دط، دار الكتاب الحديث، 2008 م.

36. الصميدعي زياد محمد وجمال الدين فالح الكيلاني، تاريخ الدولة العثمانية رجال وحوادث ، ط1 ،المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم، فاس،المغرب، 2013 م.
37. صوان محمد شعبان، السلطان والمنزل، الحياة الاقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية ومقومتها لتمديد الرأسمالية الغربية، ط1، إبن النديم للنشر والتوزيع وهران، الجزائر،2013م.
38. الضيفة حسن، الدولة العثمانية الثقافة والمجتمع والسلطة،دط، دار المنتحب العربي، بيروت، لبنان، 1997م.
39. الطنطاوي علي، بغداد ذكريات ومشاهدات، ط1، المكتبة الأزهرية، مصر،د ت.
40. عبد القادر الجاسم نجاة، تطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين، ط1، جامعة الكويت، 1997 م.
41. العجلي معن، ماذا في شمال العراق؟، ط 1، برهان للنشر والتوزيع،د ب ن، 1968م.
42. العزاوي قيس جواد، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط 1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003 م.
43. عمر عبد العزيز عمر، التاريخ الأوربي والأمريكي،دط، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000 م.
44. العودان حسن، العرب النصاري،دط، الأهالي للنشر و التوزيع، سورية، 1992م.
45. العيدروس محمد حسن، تاريخ الخليج العربي الحديث المعاصر، ط 2، عين النشر والتوزيع، د ب ن، 1998 م.
46. غربي الغالي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية و المشرق العربي، (1288 م – 1916 م)،دط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.
47. غنيمي الشيخ رأفت وآخرون، استراتيجية الدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي، (1869م– 1914 م)،ط 1، مركز الحضارة العربية، القاهرة، مصر ، 2014 م.
48. فاروقي ثريا، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها،دط، تر حاتم الطحاوي، المدار الاسلامي، بنغازي، ليبيا، 2008م.
49. قاسم محمد وحسين حسني، تاريخ القرن التاسع عشر،ط9 مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، مصر،1936.

50.كرد علي محمد،خطط الشام،ج 5،ط 2 ، مكتبة النوري، دمشق، سورية، 1983 م.
51.كولونيل سير أرنولدت ويلسون، تاريخ الخليج، ط 4 ، تر محمد أمين عبد الله، وزارة التراث والثقافة، عمان، 2016 م.
52.ل.ج. شينى، تاريخ العالم الغربي،دط،تر محمد الدين حقي ناصف، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،دت ن.
53.لعريض وليد صبحي، تاريخ الدولة العثمانية التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية، دط، دار الفكر، عمان، الأردن،2012م.
54.لويس برنار، اسطنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، ط2،تر، سيد رضوان علي،الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1982 م.
55.مانتران روبير، تاريخ الدولة العثمانية ،ط1،ج2، تر:بشير السباعي، ، دار الفكر، القاهرة، مصر، 1992 م.
56.مانتران روبير، تاريخ الدولة العثمانية،دط،ج1، تر، بشير السباعي، دار الفكر، القاهرة، مصر، 1989م.
57.محمد مسعود عبد الهادي وأخرون، أخطاء يجب أن يصحح في تاريخ الدولة العثمانية، 1299م، 1924 م، ط1، ج2، دار الوفاء للنشر والتوزيع، د ب ن، 1990م.
58.محمود مصطفى نادية،العصر العثماني من القوة و الهيمنة إلى بداية المسالة الشرقية، ط1، ج 1 ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996 م.
59.مصطفى أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني ، ط 2، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1986.
60.مهدي رميض صباح، التنظيمات العثمانية وتطبيقاتها ميدان العليم في ولاية سوريا (1841 1880)، بغداد العراق 2008م.
61.ميلز باتريك ماري، سلاطين بني عثمان، ط1، عز الدين للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1986 م.
62.النجار جميل موسى،الإدارة العثمانية في ولاية بغداد (1869 م–1918 م)، ط 1، مدبولي، القاهرة، مصر،1991 م.

63.نوار عبد العزيز سليمان ومحمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ط ،1ج 1، دار الفكر العربي،مدينة نصر ،1999م.

64.نوار عبد العزيز سليمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، دار الفكر العربي، 91 ش جواد حسني، القاهرة، مصر، د س ن.

65.ياغي اسماعيل أحمد ، العالم العربي في التاريخ الحديث،د ط ،مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية،1997م.

66.ياغي اسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، دط، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1990 م.

67.يوسف إبراهيم الجهماني ، تركيا والأرمن، ط1، حوران للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، دت.

68.عبد الباري محمد، الامتيازات الأجنبية، سلسلة المعارف العامة، مطبعة الاعتماد للنشر، شارع حسين الأكبر، مصر، 1930 م.

ب /المقالات

1- أحمد محمد، العلاقات الألمانية السعودية، في الثلاثينات القرن العشرين، في ضوء الوثائق الألمانية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الثالث والرابع، 2010 م.

2- التكريتي هاشم صالح، التغلغل الألماني في المشرب العربي قبيل الحرب العالمية الأولى، مجلة المؤرخ العربي، العدد 26 ، بغداد، العراق ، 1980م.

3- جاسم كاظم نادية، العلاقات السياسية الألمانية الروسية (1885 م – 1898 م)، مجلة جامعة بابل، العلوم الانسانية، المجلد 64، العدد 4،جامعة بابل العراق.

4- الجاف جاوان حسين فيض الله ، الدبلوماسية الألمانية (1870 م – 1914 م)،مجلة البحوث والدراسات الإسلامية ،المجلد رقم1،الهيئة العلمية الاستشارية،ديوان الوقف السني ،دب ن،2011 .

5- الجيلاوي اناس حمزة، الموظفون البريطانيون في العراق خلال فترتي الاحتلال والانتداب (1914 م – 1932 م)، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق، العدد 7، أيار 2012 م.

6- سنو عبد الرؤوف، رحلة امبراطور ألمانيا إلى المشرق في مرآة الصحافة العربية المعاصرة، الجامعة اللبنانية.

7- سنو عبد الرؤوف، الاسلام في الدعاية الألمانية في المشرق العربي أثناء الحرب العالمية الثانية، تنسيق محمد مخزون، أحمد حطيط، بحوث تاريخية مهدات إلى منير اسماعيل، بيروت، 2002م. بيروت، 1999 .

8- شاكر محمود، موسوعة تاريخ الخليج العربي، ج2، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2005 م .

9- الصلابي علي ، السلطان عبد الحميد الثاني رجل زمانه (1876- 1909)، مدونة الجزيرة، 22-02-2018، متاح على الموقع: blogs,aljazeera.net، تاريخ الولوج: 11 ماي 2019.

10- عمر يوسف حسن يوسف، موقف بريطانيا من سكة حديد برلين بغداد(1914 م- 1898 م)، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد السادس،العدد الرابع،2012.

11- الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية جزء 4، دار الهدى للنشر والتوزيع،بيروت.

12- محمد الأرناؤوط.م، الدونمة بين اليهودية والإسلام والعلمانية والأسطورة والتاريخ، جريدة الحياة، 8 سبتمبر 2018، متاح على الموقع: www.alhayat.com، تاريخ الولوج: 11-05-2019.

13- محمود عبد الكريم سيناء، المنافسة الألمانية الفرنسية بعد مؤتمر برلين حتى قيام الحرب العالمية الأولى، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، ملحق العدد 50.

14- نوري عبد البخيت، روسيا وسكة حديد برلين بغداد، مجلة المؤرخ العربي ، العدد 26 ، جامعة البصرة، بغداد، العراق،1980 م.

ج/الرسائل الجامعية

1- بحري فائقة محمد حمزة عبد الصمد ، أثر الدولة العثمانية في نشر الدين الإسلامي في أوروبا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف يوسف علي رابع الثقفي، تخصص تاريخ إسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 1989.
2- بنت محمد حمودة سمية، حركة الفتح العثماني في القرن الثامن عشر، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، العربية السعودية، 2006 م.
3- بوجلطي فاطمة، انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث، إشراف الغالي غربي، جامعة الجزائر .
4- الذبحاوي مصطفى محسن،المستشرق الألماني فون أوبنهايم، دراسة تاريخية (1946م-1860م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،تخصص تاريخ معاصر،إشراف فرقان فيصل جدعان الغانمي،جامعة القادسية،2017 م.
5- عمر خميس عبيد المحمدي أمال،النشاط الملاحي البريطاني في أنهار العراق (م1831 - 1914 م)،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث، إشراف جمال هاشم أحمد الذويب، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الأنبار، العراق،2016م.
6- قاري ياسر بن عبد العزيز، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، دراسة تحليلية تاريخية، رسالة مكملة لنيل درجة الدكتوراه تخصص في التاريخ الحديث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية2001 م.

د/الموسوعات والمعاجم

1- تركماني، أسباب سقوط الدولة العثمانية، موسوعة شرطيوة، متاحة على الرابط الالكتروني Ben ben .hotmail.com .

2- دهمان محمد أحمد، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1990 م.
3- صابان سهيل،المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الراض السعودية 2000 م.

الملاحق

ملحق رقم 1: يمثل أنموذجا عن المعاهدة العثمانية ــ الفرنسية عام942 هـ / 1536م

ليكن معلوما لدى العموم انه في شهر ...سنة 942 من الهجرة المحمدية (شهر فبراير سنة 1536) من الميلاد قد اتفق بمدينة الأستانة العلية كل من المسيو جان دي لا فوري ، مستشار وسفير صاحب السعادة الأمير فرانسوا المتعمق في المسيحية ملك فرنسا ، المعين لدى الملك العظيم ذي القوة والنصر السلطان سليمان خاقان الترك إلى آخر ألقابه والأمير الجليل ذي البطش الشديد سر عسكر السلطان بعد أن تباحثا في مضار الحرب وما ينشا عنه من المصائب وما يترتب على السلم من الراحة والطمأنينة على البنود الآتية :

البند الأول : قد تعاقد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرانسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والموانئ والثغور والبحار والجزائر وجميع الأماكن المملوكة لهم الآن أو التي تدخل في حوزتهم فيما بعد بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحرا بمراكب مسلحة أو غير مسلحة والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء إليها والإقامة بها أو الرجوع إلى الثغور والمدن أو غيرها بقصد الاتجار على حسب رغبتهم بكمال الحرية بدون أن يحصل لهم أدنى تعد عليهم أو على متاجرهم .

البند الثاني : يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع الغير ممنوع الاتجار فيها ولسيرها ونقلها برا وبحرا من مملكة الى اخرى مع دفع العوائد والضرائب المعتادة قديما بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد العثمانية ما يدفعه الأتراك ويدفع الأتراك في البلاد الفرانساوية ما يدفعه الفرنساويون بدون ان يدفع اي الطرفين عوائد أو ضرائب أو مكوسا أخرى .

البند الثالث : كلما يعين ملك فرنسا قنصلا في مدينة القسطنطينية او في بيرا أو غيرها من مدائن المملكة العثمانية كالقنصل المعين الان بمدينة الإسكندرية يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة ويكون له أن يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنائية بين رعايا ملك فرنسا بدون أن يمنعه من ذلك حاكم او قاضي شرعي أو (صوباشي) او اي موظف اخر ولكن لو امتنع احد رعايا الملك عن إطاعة أوامر أو أحكام القنصل فله ان يستعين بموظفي جلالة السلطان على تنفيذها وعليهم مساعدته ومعاونته وعلى اي حال ليس للقاضي الشرعي او اي موظف آخر ان يحكم في المنازعات التي تقع بين التجار الفرنساويين وباقي رعايا فرنسا حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم وان اصدر حكما في مثل هذه الأحوال يكون حكمه لاغيا لا يعمل به مطلقا .

البند الرابع : لا يجوز سماع الدعاوي المدنية التي يقيمها الأتراك أو جباة الخراج او غيرهم من رعايا جلالة السلطان ضد التجار او غيرهم من رعايا فرنسا او الحكم عليهم فيها ما لم يكن مع المدعين سندات بخط المدعي عليهم حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي او القنصل الفرنساوي وفي حالة وجود سندات أو حجج لا تسمع الدعوى او شهادة مقدمها إلا بحضور ترجمان القنصل .

البند الخامس : ولا يجوز للقضاة الشرعيين او غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية سماع اي دعوى جنائية او الحكم ضد تجار ورعايا فرنسا بناء على شكوى الأتراك أو جباة الخراج او غيرهم من رعايا الدولة العلية بل على القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين بالحضور بالباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي .وفي حالة عدم وجود الباب المشار إليه (أي إذا حصلت الواقعة في محل غير الأستانة) يدعوهم أمام أكبر مأموري الحكومة السلطانية وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنساوي ضد بعضها .

البند السادس : لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية امام القاضي او السنجق بيك أو الصوباشي أو غيرهم من المأمورين بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي ومن جهة اخرى يكون مصرح لهم باتباع شعائر دينهم ولايمكن جبرهم على الإسلام أو اعتبارهم مسلمين ما لم يقروا بذلك غير مكرهين .

البند السابع : لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرنسا مع احد العثمانيين ام اشترى منه بضائع او استدان منه نقودا ثم خرج من الممالك العثمانية قبل ان يقوم بما تعهد به فلا يسال القنصل أو أقارب الغائب او اي شخص فرنساوي اخر عن ذلك مطلقا وكذلك لايكون ملك فرنسا ملزما بشئ بل عليه ان يوفي طلب المدعي من شخص المدعى عليه أو أملاكه لو وجدت بأراضي الدولة الفرنساوية او كان له أملاك بها .

البند الثامن : لا يجوز استخدام التجار الفرنساويين او مستخدميهم او خدامهم او سفنهم او (قواربهم) او ما يوجد بها من اللوازمات او المدافع والذخائر او التجارة جبرا عنهم في خدمة جلالة السلطان الأعظم أو غيره في البر والبحر ما لم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم .

البند الخامس عشر : كل تابع لملك فرنسا اذا لم يكن اقام باراضي الدولة العلية مدة عشر سنوات كاملة بدون انقطاع لا يلزم بدفع الخراج او اي ضريبة ايا كان اسمها ولا يلزم بحراسة الأراضي المجاورة او مخازن جلالة السلطان ولا بالشغل في الترسانة أو أيّ عمل بخر وكذلك تكون معاملة رعايا الدولة في بلاد فرنسا .

وقد اشترط ملك ان يكون للبابا ونلك انجلترا اخيه وحليفه الأبدي وملك ايقوسيا الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان ويطلب منه اعتماد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضي من هذا اليوم .

البند السادس عشر : يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرنسا تصديقه للآخر على هذه المجاهدة في ظرف ستة شهور تمضي من تاريخ امضائها مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها والتنبيه على جميع العمال والقضاة والمأمورين وجميع الرعايا بمراعاة كامل نصوصها بكل دقة ولكي لا يدعي احد الجهل بهذه المعاهدة يصير نشر صورتها في الأستانة والإسكندرية ومصر ومرسيليا وناربونة (ميناء على البحر الأبيض المتوسط جنوب غرب فرنسا) وفي جميع الأماكن الأخرى الشهيرة في البر والبحر التابعة لكل من الطرفين . انتهت المعاهدة

ملحق رقم: (2)

يمثل انموذجا عن المعاهدة العثمانية ــ البريطانية عام 987 هـ / 1580م

البند الأول : في ظل احترام الطرف الأول – ملكة انجلترا – لشروط الاتفاقية وشيوع السلم والأمن ، فانه من جهتنا أي السلطان ندعو إلى عدم التحرش أو التسبب في إشكاليات لرعايا الذين يأتون بممتلكاتهم و بضائعهم و سلعهم سواء بواسطة سفنها الشراعية أو سواها عبر البحر ، وكذلك رعاياها المسافرين عبر أراضي الدولة و دوابهم وبضائعهم و ممتلكاتهم ، وفي المقابل فانه يتعين عليهم الانشغال بعملهم وواجباتهم المعتادة فقط .

البند الثاني : اذا سافر أو قدم رعاياها للأراضي الخاضعة لسيادتنا وأمننا أو غيرها من المقاطعات التابعة لنا ، فانه لايمكن احتجازهم تحت أي ظرف طالما أنهم يقومون بعملهم بصورة سليمة وعليه فانه يجب إطلاق سراحهم ثانية .

البند الثالث : تحظى جميع السفن والمراكب الانجليزية القادمة و المغادرة للموانئ والمرافئ الخاضعة لسيادتنا وبقية الموانئ في المقاطعات التابعة لنا بالسلام والأمن .

البند الرابع : يجب على طاقم الأسطول العثماني أو سواه تقديم المساعدة خلال العواصف البحرية التي تعصف بأولئك الرعايا ، أو في أي لحظة يحتاجون فيها ليد العون ،وكذلك فانه لا يجوز لاح دان يمنعهم او يشق عليهم للحصول على احتياجاتهم من المؤونة و الغذاء مقابل الماء.

البند الخامس :في حالة طرح البحر سفنهم على الشاطئ ، فانه يتعين على القضاة والعمال وغيرهم تقديم المعونة ، ويجب إعادة الممتلكات والبضائع الناجية إليهم دون أي أذى

البند السادس : لايجوز إعاقة الانجليزيين المسافرين برا وبحرا طالما انهم يلتزمون بعملهم ، ولا التحرش بهم او إيجاد المشكلات لهم .

البند السابع : يسمح للتجار والمترجمين المرافقين لهم بالدخول لأراضينا الآمنة برا وبحرا ، والقيام بالبيع والشراء والتبادل التجاري ، ولا يجوز لأيّ شخص من أمراء البحار و العسكر إعاقة التجار الانجليز في قدومهم و مغادرتهم او التحرش بهم هم وعمالهم وبضائعهم ودوابهم ، وذلك بعد دفعهم للضرائب بموجب القانون الخاص .

البند العاشر : في حالة ممارسة التجار والتراجمة والقناصل التابعين لانجلترا وكذلك رعايا الأراضي التابعة لها لعمليات البيع والشراء والمتاجرة وتقديم الضمانات وغيرها من الأنشطة الشاملة لقانون الشريعة في أملاكنا الآمنة ، فانه يجب عليهم تسجيل أنشطتهم لدى القاضي في السجلات أو الحصول على حجة أو شهادة منه ، وعند نشوب أي خلاف يجب التثبت من سجلات القاضي و التصرف في ضوء محتوياتها ، أما في حالة فقدان أو غياب احد هاذين البرهانين – السجل والحجة - وادعاء التجار بخلاف القانون المقدس وبصورة باطلة ، فانه ترفض دعواهم ويتم منعهم من الاستمرار في عملية المخادعة .

البند الحادي عشر : إذا إدّعى شخص على احد الانجليز النصارى بأنّه أهان العقيدة والدين الإسلامي ، فلا يجب قبول أي شهادة كاذبة بغرض الترويع والإيذاء مما يخالف قانون الشريعة ويتعين منعه من تحقيق ذلك .

البند الثالث عشر : إذا عثر على عبيد تابعين للرعايا الانجليز وبعد التأكد من كونهم انجليز فإنهم يسلمون لهم شريطة ان يتم ذلك من خلال القنصل .

البند الخامس عشر: لا يسمح بوضع العراقيل أمام القناصل المعينين في الإسكندرية وطرابلس والشام والجزائر وتونس والقاهرة وطرابلس والشام والجزائر وتونس والقاهرة وطرابلس الغرب وغيرها في حالة استبدالهم بآخرين من الرجال الأكفاء لشغل تلك المواقع .

البند السادس عشر :إذا انشغل التراجمة فانه يجب تأخير الإعمال المهمة مثل المرافعات القانونية حتى وصولهم وتفرعهم ، وفي المقابل فانه لا يجوز استخدام الحجج الواهية للتغيب عن المحكمة ، ويجب استخدام الحث التراجمة على الاستعداد التام .

البند السابع عشر :في حالة حدوث خلاف بين الانجليز أنفسهم فان السفير المذكور او القنصل هو الذي يتولى الفصل بينهم بموجب أعرافهم ، ولا يجوز لأحد منعهم من ذلك .

البند الثامن عشر : إذا أسرت بعض القوارب الشاذة بعض الانجليز بعد توقيع هذه المعاهدة عهد نامة وتم جلبهم إلى الروملي أو الاناضول بغرض بيعهم ، ففي هذه الحالة يجب القيام بالتحقيق أولا بكل حرص ومهارة ، ثم معرفة من قام ببيعهم ، وبعد ذلك فان تحول الأسير إلى الإسلام فعلى المالك تحصيل ماله من البائع مع إطلاق سراح الأسير فورا .

البند التاسع عشر : إذا التقت السفن والمراكب و الأساطيل التابعة لنا بنظيرتها البريطانية في عرض البحر فيجب إظهار الصداقة لبعضهم البعض وعدم القيام بأي عمل ضار أو مدمر .

البند العشرون :تمنح بريطانيا جميع البنود المكتوبة و المسجلة التي حصلت عليها فرنسا والبندقية و الملوك الآخرين من أصدقاء الدولة بموجب المعاهدات المبرمة معهم ، ولا يسمح لأحد بوضع العراقيل أمامهم او التحرش بهم مما يخالف قانون الشريعة ومعاهدتنا المكتوبة .

البند الحادي والعشرين : يجب حماية وصيانة السفن والمراكب الانجليزية في أراضينا حتى تغادر بالسلامة .

البند الثاني والعشرين : إذا نهبت بضائعهم وممتلكاتهم فيجب القيام بمحاولات واجتهادات للبحث عن طاقم السفينة وتقديم الجناة للعقاب المناسب ، وعلى تابعي السلطان جميعا من البيلر بيك وأمراء البحار السنجق بيك و القضاة والمحافظين و المتطوعين الالتزام بمغزى هذه الاتفاقية وعدم السماح بمخالفتها ، وأخيرا فإننا سنلتزم بشروط هذه الاتفاقية ونطبقها طالما التزموا – أي الانجليز – بالصدق و الإخلاص ولن نسمح بخلاف ذلك أبدا .

ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع السابق ، ج1، ص ص 300– 303.

ملحق رقم 3 يمثل أنموذجا عن المعاهدة العثمانية ــالروسية عام 1188هـ / 1774م

البند الاول :"كل ما سبق وقوعه بين الدولة العثمانية ودولة روسيا من عداوة ومخاصمة قد محي وأزيل من ألان إلى الأبد ، وكل الإضرار والتداعيات التي صار الشروع في استعمالها وإجراءها من الطرفين باالالات الحربية وبغيرها صارت نسيا منسيا إلى الأبد ولا يجري بعد الان ولا في وقت ما انتقام بل صار الصلح برا وبحرا عوضا عن العدوان بوجه لايعتريه التغير بل يراعى ويصان من طرفي الهمايوني ومن طرف حلفائي الاماجد وكذلك يحفظ ويصان ما جرى تمهيده مع ملكة روسيا المشار إليها وحلفاءها من الاتفاق و الموالاة الصافية السالمة من التغير وتستمر هذه المواد جارية ومعتبرة بكمال الدقة والاهتمام وتكون قضية الموالات مرعية بهذه الصورة بين الدولتين وفي أملاكها وبين رعايا الطرفين بحيث لا تقع ضدية بين الفريقين لا سرا ولا جهرا ولا نوع من انواع البغضاء والاضرار....."

البند الثاني : بعد تنقيح هذه الهدنة المباركة ومبادلة صكوك التصديق اذا ظهر من بعض رعايا الدولتين عدم الطاعة او خيانة او اتهمو بتهمة أخرى ووجدوا في بلاد إحدى الدولتين لقصد الاختفاء او الالتجاء فهؤلاء ما عدا اللذين دخلو ا منهم الدين الإسلامي في الدولة العلية والذين تنصروا في دولة روسيا لايقبلون أصلا ولا تجري لهم الحماية بل يردون الى بلادهم .

البند الثالث : "جميع قبائل القرم وطوائف بوجاق وقوبان بديسان وجانبويق وبديجيكول التاتارية يصير قبولها و الاعتراف بحريتها بلا استثناء من طرف الدولتين بشرط الا تكون تلك القبائل تابعة لدولة أجنبية بوجه ما والخانات المنتخبون من نسل ال جنكيز المستقلون في حكوماتهم باتفاق جميع الطوائف التتار يبقون على ماهم عليه ،يحكمون في الطوائف المرقومة بحسب قانونهم وعاداتهم القديمة ....."

البند السابع : " تتعهد دولتنا العلية ان تصون الديانة المسيحية وكنائس المسيحية صيانة قوية وتمنح سفراء دولة روسيا الرخصة بابراز التنهيهات المتنوعة عند كل احتياج سواءا كان متعلقا بالكنيسة المذكورة في المادة الرابعة عشر الكائنة في المحروسة القسطنطية او في صيانة خادميها واذا عرض السفير الموما إليه شيئا ما بواسطة متعمد له يتعلق بدولة مصافية ومجاورة لدولتي العلية فتتعهد دولتنا العلية بقبول المعروض و المعتمد .

البند الثامن : تعطى الرخصة التامة لرهبان دولة روسيا ولسائر رعاياها بزيارة القدس الشريف وسائر الأماكن المقدسة التي تستحق الزيارة ولا يتكفل المسافرون ولا السائحون بدفع الخراج والجزية ولا يطلب ذلك منهم اثناء الطريق لا في القدس الشريف ولافي سائر الأماكن وتعطى لهم الفرامانات بالوجه اللائق مع أوامر الطريق التي تعطى إلى رعايا سائر الدول والذين يقيمون منهم من أراضي دولتي العلية لا يمكن ان يحصل لهم تعرض او مداخلة بوجه من الوجوه بل تصير حمايتهم وصيانتهم تماما بمقتضى قوة إحكام الشريعة .

البند الحادي عشر : "قد تقرر لاجل منفعة الدولتين سير سفنها وسفن تجارها وتعطى الرخصة من جانب دولتي العلية الى سفن روسيا وسفن تجارها بان تتمتع بالتجارة في كل الاساكل وكل محل بالوجه الذي إجازته دولتي العلية فيها لسائر الدول وان يمكنوا في المعابر والثغور المتصلة بالبحار المذكورة وفي عموم المرافئ و الشطوط الساحلية من البحر الاسود إلى البحر الأبيض وكما صار البيان أعلاه بحق هذه المادة أعطيت الرخصة من جانب دولتي العلية الى رعايا دولة روسيا بان يتاجروا برا مع اهالي ممالك دولتنا العلية ويكون لهم ما حصلت به المساعدة والمسالة والمعافيات من التجارة البحرية إلى أحب أصدقائنا فرنسا وانجلترا ....."

البند الثاني عشر:اذا رغبت روسيا بعقد معاهدة تجارية مع الافريقين اي حكومات طرابلس الغرب وتونس والجزائر فدولتنا العلية تتعهد ببذل اعتبارها وجهدها لحصول دولة روسيا على مرغوبها وتكفل حكومات الايالات المذكورة بانها تحافظ على العهود المرسومة .

البند الرابع عشر : يجوز لدولة روسيا ان تبني كنيسة على الطريق العام في محلة بك اوغلي في جهة غلطة ، غير الكنيسة المخصوصة قياسا على سائر الدول هذه كنيسة العوام وتسمى كنيسة (دوسوغرنة) وتكون تحت حماية صيانة سفير دولة روسيا إلى الأبد وتكون امينة من كل تعرض ومداخلة وتصير حراستها .

البند السادس عشر : "ترد دولة روسيا للدولة العلية مملكة البوجاق مع قلاع اقكرمان وكلى اسماعيل وسائر القصبات بما فيها جميع الأشياء وترد لدولتي العلية قلعة بندر ايضا وكذلك ترد لدولتي العلية الاقلاق والبغدان مع كافة قلاعها ومدنها....."

البند الثاني والعشرين :قد تقرر بالاتفاق بين الدولتين محو وازالة جميع الشروط والعهود السابقة والعهدة الواقعة في قلعة بلغراد المنعقدة بينهما وما حدث من بعدها من كافة الشروط محوا ابديا وهو ان كلا الدولتين المتعاقدتين لا يقوم بداعية ما من حيث العهود المذكورة ويستثنى من تلك الشروط الواقعة سنة 1700مبين الحاكم تولستوي وحسن باشا محافظ قلعة اجو فيمايتعلق بتعيين وتحديد حدود القلعة المذكورة وحدود قوبان فان الشروط المذكورة تبقى كالأول لاتتغير .

خاتمة : إن ماجرى تحديده وتمهيده بحسب المواد المذكورة من الصلح والصلاح المبطل للحرب والكفاح يكون مفردا ومعتبرا من بعد الان وبحسب ما اعتادت عليه سلطتي من شيم الصداقة الكريمة ومن الوفاء بالعهود فاننا نجري العهد والميثاق والتصديق تماما ونراعي حق الرعاية جميع ما وقع من قيود وشروط في ثمانية وعشرين مادة مذكورة وتجري جميع عهود ومواثيق الصلح والصلاح وكذلك شرط المادتين المحررتين في نيشاني الهمايونيين الذين صار اعطاؤها ويكون ذلك مدة دوام واستمرار المواد التي صار تأييدها عليها من المرخص دولة روسيا ومرخصنا حيث انه لا يحصل فيها خلل ولا مخالفة من طرفها ولا من طرفنا السلطاني الهمايوني ولامن طرف وكلائنا ذوي المقام المتصفين بالإنصاف أصحاب الاحتشام الأمراء ذوي الأمراء وعموم عساكرنا المنصورة وكافة المتشرفين بشرف العبودية من صنوف الخدمة – تمت.

محمد فريد بك المحامي ، المصدر السابق ،ص ص 342 ، 358.

ملحق رقم:(4) صورة عبد الحميد الثاني

المصدر: موفق بن المرجة، مرجع سابق، ص 390.

ملحق رقم:(5) صور لغليوم الثاني.

المصدر: غيليوم الثاني، المصدر السابق، ص 3.

ملحق رقم:(6) خريطة توضح مسار سكة حديد برلين- بغداد

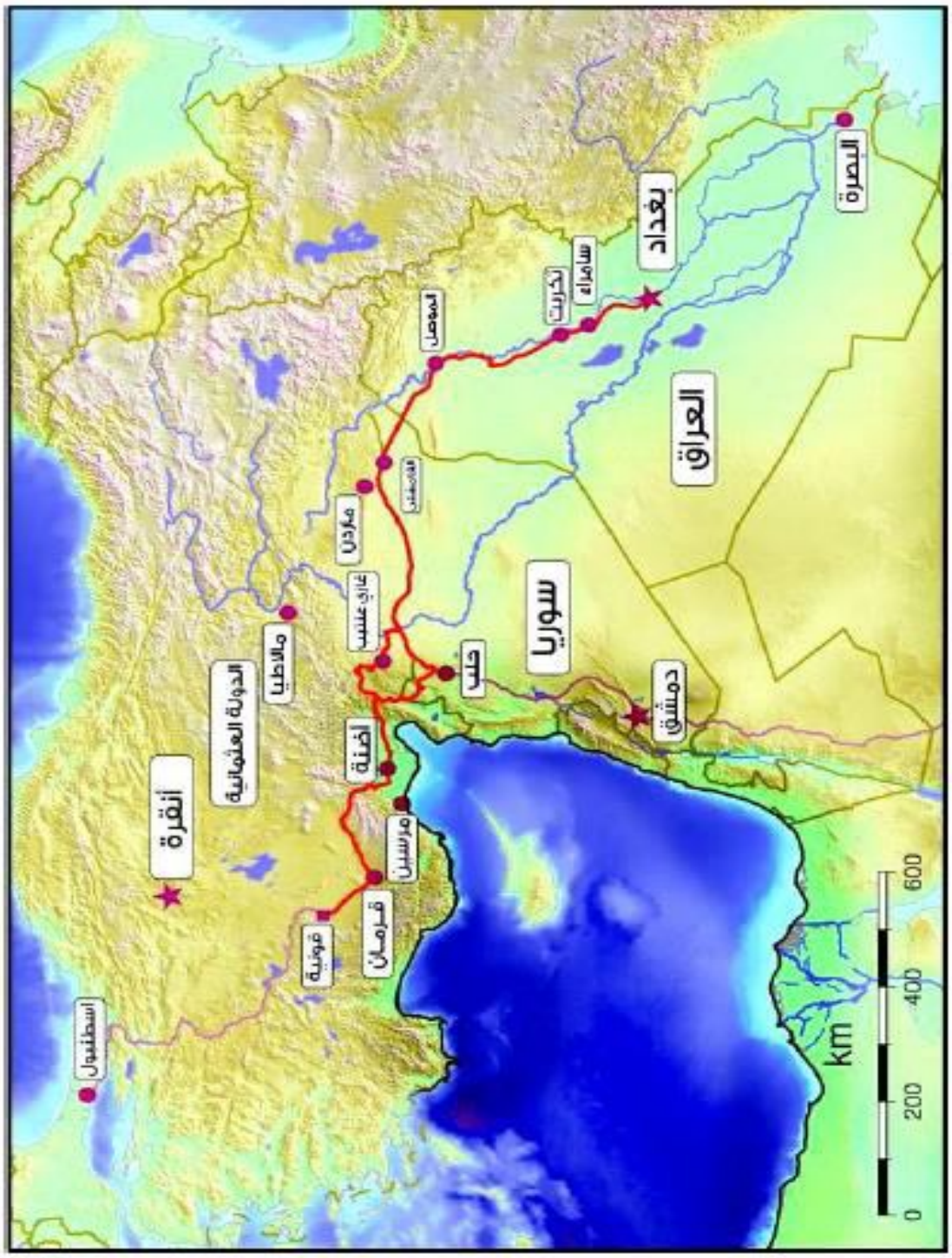

المصدر: يوسف عمر حسين يوسف، مرجع سابق، ص 202.